United Nations
Educational Scientific, and
Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

اليونسكو
وثيقة البرامج القُطرية
لفلسطين للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٧

اليونسكو

وثيقة البرامج القُطرية

لفلسطين للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٧

RAM/UCPD/2014/PAL

المحتويات

مدرسة فيصل، غور الأردن،
التقطت الصورة من قبل: آن باك،
حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

توطئة ٥

الجزء الأول: تحليل الوضع ٦

السياق الاجتماعي-الاقتصادي ٨

التعليم ٩

الثقافة ١٤

الاتصال والإعلام ١٨

المساواة بين الجنسين ٢٠

الجزء الثاني: التعاون الماضي والحالي – الدروس المُكْتَسَبة ٢٢

التعليم ٢٣

الثقافة ٢٨

الاتصال والإعلام ٣٢

المساواة بين الجنسين ٣٦

الجزء الثالث: إطار التعاون المقترَح ٤٠

التعليم ٤١

الثقافة ٤٥

الاتصال والإعلام ٥٠

المساواة بين الجنسين ٥٣

اليونسكو ضمن "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" ٥٦

الملاحظات ٦١

قائمة الألفاظ الأوائلية والاختصارات:

CEC	لجنة الانتخابات المركزية
CDTP	هيئة تطوير مهنة التعليم
CFS	المدارس الصديقة للطفل
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
CSOs	منظمات المجتمع المدني
ECD	تطوير الطفولة المبكرة
EDSP	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم
EFA	التعليم للجميع
ESWG	مجموعة عمل قطاع التعليم
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HDIP	معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية
JFA	التمويل المشترك
IE	التعليم الجامع
IIEP	معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي
ILO	منظمة العمل الدولية
INEE	الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
IPDC	البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات
LACS	سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية الفلسطينية
MoC	وزارة الثقافة
MoEHE	وزارة التربية والتعليم العالي
MoTA	وزارة السياحة والآثار
MoWA	وزارة شؤون المرأة
NIET	المعهد الوطني للتدريب التربوي
NRC	المجلس النرويجي للاجئين
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
oPt	الأراضي الفلسطينية المحتلة
PA	السلطة الفلسطينية
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PLC	المجلس التشريعي الفلسطيني
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
PRDP	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية
PWRDC	مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق
SIDA	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
TES	استراتيجية تدريب وتأهيل المعلمين
TVET	التعليم والتدريب المهني والتقني
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDEF	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
UNDOF	قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
UNDP/PAPP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا/وكالة الغوث)
UNSCO	مكتب الامم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط
UNTFHS	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
VAW	العنف ضد المرأة
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

تم تأسيس مكتب اليونسكو في رام الله عام ١٩٩٧ وفقاً لما تم برمجته ابتداءً من عام ١٩٩٤، إذ كان هدف تأسيسه دعم السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة المولد في حينها ضمن إطار تطبيق اتفاقيات أوسلو. منذ ذلك الحين ووفق أطر تفويضه الرسمي، دعم مكتب اليونسكو بشكل مستمر جهود السلطة الفلسطينية لممارسة مسؤولياتها المَدَنية المؤقتة إلى حين الوصول لاتفاقية الوضعية النهائية.

أصبحت فلسطين أحدث عضو في اليونسكو عندما قامت الجلسة الـ ٣٦ للمؤتمر العام بالتصويت لصالح قبول عضوية فلسطين أثناء الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١١. وتقوم الوثيقة الأولى لبرامج اليونسكو القطرية في فلسطين (٢٠١٤-٢٠١٧) بتحديد إطار التعاون الإستراتيجي وبرامج المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن من المهم ذكره أن الوثيقة الحالية تقوم بالرجوع الموسّع والتماشي مع "الإطار الأول لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في فلسطين" المطوَّر من أجل الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦. فقد تم إطلاق هذا الإطار في رام الله بتاريخ ١٥ آب ٢٠١٣ بوجود السكرتير العام للأمم المتحدة، السيد بان كي-مون، ورئيس الوزراء الفلسطيني، د. رامي الحمد الله.

إن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها هم الشريك الأول ومحط التركيز الرئيسي لأعمال اليونسكو كوكالة متخصصة داخل نظام الأمم المتحدة. كعضو في اليونسكو، تستفيد فلسطين من المساعدات الفنية مقابل مشاركتها في جميع المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة تحت رعاية ودعم اليونسكو لها وأيضاً للحصول على المساعدة الفنية المطلوبة من أجل تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل فلسطين. هناك حالياً علاقات شراكة طويلة الأمد مع الوزارات ذات الصلة ويظل التركيز متمحوراً حول تطوير القدرات الضرورية لإحياء المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

إن وثيقة البرامج القُطرية لليونسكو تُعتبر نظرة عامة في غاية الأهمية بالنسبة للنشاطات؛ إذ إنها توفر توجيهات ملائمة لجميع شركائنا، ليس فقط فيما يتعلق بإستراتيجيتنا التطبيقية، وإنما أيضاً للتركيز الإضافي على الجوانب التي بإمكاننا أن نتعاون أكثر فيها؛ للاستفادة من نقاط الدخول المستقبلية. ومن خلال تحليل الوضع، تقدم لنا هذه الوثيقة نظرة عامة مُحْكَمة ومتماسكة من أجل المشاركة الأوسع وطلب الحصول على وجهات النظر وآراء المانحين، والوكالات المرتبطة، وجهات المجتمع المدني والأشخاص الأكاديميين فيما يخص المساهمات الحالية والمقتَرَحة من أجل تطوير الدولة الفلسطينية.

ديريك إلياس
مدير وممثل مكتب اليونسكو في رام الله

٦ (اليونسكو) وثيقة البرامج القُطرية في فلسطين للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٧

الجزء الأول

تحليل الوضع

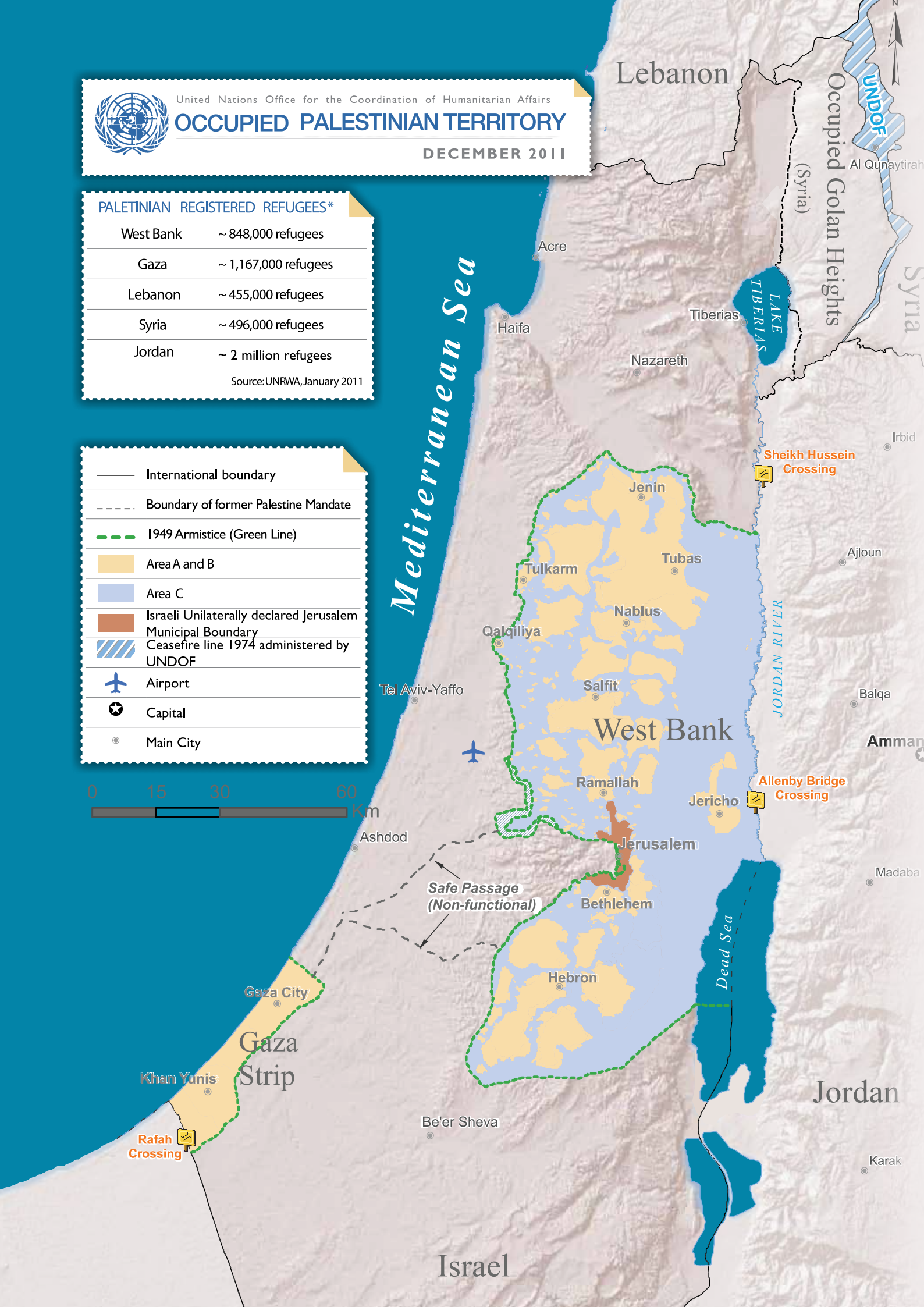
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY
DECEMBER 2011
PALETINIAN REGISTERED REFUGEES*
West Bank ~ 848,000 refugees
Gaza ~ 1,167,000 refugees
Lebanon ~ 455,000 refugees
Syria ~ 496,000 refugees
Jordan ~ 2 million refugees
Source: UNRWA, January 2011
International boundary
Boundary of former Palestine Mandate
1949 Armistice (Green Line)
Area A and B
Area C
Israeli Unilaterally declared Jerusalem Municipal Boundary
Ceasefire line 1974 administered by UNDOF
Airport
Capital
Main City
0 15 30 60 Km
Lebanon
Occupied Golan Heights
(Syria)
UNDOF
Al Qunaytirah
Syria
Mediterranean Sea
Acre
Haifa
Tiberias
LAKE TIBERIAS
Nazareth
Irbid
Sheikh Hussein Crossing
Jenin
Tubas
Tulkarm
Ajloun
Nablus
Qalqiliya
JORDAN RIVER
Tel Aviv-Yaffo
Salfit
Balqa
West Bank
Amman
Ramallah
Allenby Bridge Crossing
Jericho
Ashdod
Jerusalem
Madaba
Safe Passage (Non-functional)
Bethlehem
Dead Sea
Hebron
Gaza City
Gaza Strip
Khan Yunis
Jordan
Be'er Sheva
Rafah Crossing
Karak
Israel

السياق الاجتماعي-الاقتصادي

بينما تقع فلسطين في الفئة ما بين الدخل المتدني والمتوسط من ناحية المؤشرات الاقتصادية، توجد هناك تفاوتات داخلية كبيرة من ناحية الدخل عندما يتم حسابه من زاوية الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ وبحسب التقديرات، فإن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة هو ٦٠٪ من الناتج الإجمالي للضفة الغربية.[٢] كما أنه منذ عام ١٩٦٧، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كثيف جداً على اقتصاد دولة إسرائيل وعلى سوقها الرئيسي، وأيضاً كان التوظيف الإسرائيلي حتى الانتفاضة الثانية هو المصدر الرئيسي لتوظيف الفلسطينيين. هذا يعني أن أساس الاقتصاد هش وضعيف مع استثمار إنتاجي منخفض وقاعدة إنتاجية صغيرة ومتقلصة. كما أن الاقتصاد الفلسطيني متجزئ ومتبعثر ما بين اقتصاد القدس الشرقية وسائر مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى؛ إذ إن هناك عزلاً لهذه المناطق بعضها عن بعض، من خلال القيود المفروضة على تحرّكات البضائع والأشخاص.

حالياً يركّز النشاط الاقتصادي في سواده الأعظم على الإنفاقات العامة مع وجود نسبة كبيرة من التركيز على الخدمات الموفَّرة للمدنيين.[٣]

بعض الحقائق الأساسية[٤]

	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
عدد السكان الإجمالي	٢،٦٤٩،٠٢٠		١،٦٤٤،٢٩٣		٤،٢٩٣،٣١٣	
معدل النمو الطبيعي	٣,٤٨٪		٢,٦٥٪		٢,٩٦٪	
الكثافة السكانية	٤٦٨ شخص/كم مربع		٤٥٠٥ شخص/كم مربع			
نسبة السكان الذين تحت سن الـ ١٨	٤٦٪		٦١٪			
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نسبة المشاركة في القوى العاملة					٦٨,٧٪	١٦,٦٪
البطالة	١٥,٩٪	٢٥,٨٪	٢٢,٦٪	٤٤,٠٪	١٩,٢٪	٢٨,٤٪
نسبة الفقر بين الأفراد	١٧,٨٪		٣٨,٨٪		٢٥,٨٪	
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد	٧,٨٪		٢١,١٪		١٢,٩٪	

إن الزيادة السريعة في عدد السكان وزيادة ظاهرة التمدد الحضري (أي الهجرة للمدن) تمارس ضغوطات هائلة على الاقتصاد من أجل إيجاد فرص عمل لائقة ومنتِجة، وتقلل من البطالة وتوفر الأمن الاقتصادي على قدم المساواة بين جميع الفئات المجتمعية. كما أن المسعى للتصدي لهذه التحديات من خلال الاقتصاد الأخضر يظل في منتهى التعقيد في وضعية تتميز بالسيطرة المحدودة على الأرض والموارد البشرية.

إن حق التحرر من العوز لم يتم تحقيقه لنسبة كبيرة من السكان؛ وبشكل عام تؤدي المشاركة المقيّدة، والتمكين المحدود، وقوة الشراء الضعيفة للدخل الفلسطيني، وإمكانية الوصول المنخفضة لفرص العمل والفرص الاقتصادية إلى الفقر الكبير في مستويات الدخل مع استفحال وتفاقم مستوى التعرض للفقر. نتيجةً لذلك، يُعتبَر الفقر في الدخل عاملاً رئيسياً وراء المستويات المتزايدة من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين. إن أزمة الأمن الغذائي الفلسطيني بطيئة الظهور وسريعة الامتداد تحتّم وجود إستراتيجية شاملة ومتماسكة من أجل بناء سبل عيش أفضل للشعب الفلسطيني ومساعدته على التغلب على المشاكل بسرعة، ولا سيما عند النظر إليها من جانب انخفاض فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

التعليم

مخيم عايدة، بيت لحم، التقطت الصورة من قبل: آن باك، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

منذ تأسيس وزارة التربية والتعليم العالي عام ١٩٩٤، تم إحراز تقدم راسخ في مجال تخطيط وإدارة عملية التعليم. خُصِّصت السنوات الأولى لإنشاء الآليات الأساسية من أجل التنظيم والإدارة الملائمة لنظام كان مهمَلاً ومتضعضعاً في الفترة السابقة. بعد ذلك أدت نتائج الانتفاضة الثانية لتقويض التحرك نحو التركيز المتزايد على الجودة، وتميزت تلك الفترة بطغيان عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني المتدهور إلى حدٍ كبير؛ الأمر الذي أثّر بطريقة سلبية في إمكانية الوصول للتعليم.[٥]

وفي الفترة الأخيرة، وبوجود الدعم المكرّس من قبل الشركاء التطويريين، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتنمية قدراتها بشكل تدريجي في سبيل تنفيذ ومراقبة الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم (٢٠٠٨-٢٠١٢).

وضمن إطار "مجموعة عمل قطاع التعليم"، قامت وزارة التربية والتعليم العالي وبعض المانحين الرئيسيين بالتوقيع على "التمويل المشترك" كخطوة أولى نحو النهج القطاعي الشامل. هذه العمليات تُظهِر الملكية الوطنية في دفع عجلة الإصلاح والتطوير في قطاع التعليم إلى الأمام، وشمل ذلك زيادة التركيز على الجودة من خلال الإستراتيجيات المواضيعية، مثل "الإستراتيجية الوطنية لتأهيل المعلمين"، و"مسودة إستراتيجية تطوير الطفولة المبكّرة" و"إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني".

على الرغم من الإنجازات الإيجابية المتعلقة بإمكانية الوصول -والذي وصل فيها "صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي" لنسبة ٩٦٪ ما يضع فلسطين في أعلى مستويات العالم العربي[٦]- تظل هناك تحديات في وجه تحقيق أهداف "التعليم للجميع". أيضاً إن الجودة هي إحدى المشاكل هنا، ومن الصعب تحقيق حق التعليم بشكل كامل لبعض أطفال الفئات المهمّشة والأطفال القاطنين في بعض المناطق (كمناطق "ج"، ومناطق التماس والقدس الشرقية في الضفة الغربية، بالإضافة لقطاع غزة نتيجة لإغلاقه). يتم تفسير التقدم المُحْرَز والتحديات المتبقية في قطاع التعليم أدناه باستخدام إطار الحق للتعليم (مستوى التوفر، وقدرة الوصول، ودرجة المقبولية، وقدرة التكيّف).[٧]

مستوى التوفر[٨]

على الرغم من كونه جزءًا لا يتجزأ من أهداف "التعليم للجميع" وتم أخذه بالحسبان في "اتفاقية حقوق الطفل"، حتى الآن لم يتموضع "تطوير الطفولة المبكّرة" كجزء من النظام التعليمي الرسمي في فلسطين، فأغلب رياض الأطفال الموجودة حالياً خاصة وإمكانية توفير مرافق "تطوير الطفولة المبكّرة" تُعتبر مشكلة كبرى؛ خاصةً في المناطق غير المدنية. كما أن وزارة التربية والتعليم العالي تفتقر إلى القدرة على الرصد. أما إستراتيجية "تطوير الطفولة المبكّرة" -التي يتم وضع اللمسات النهائية عليها حالياً- فستوفر إطاراً واضحاً للسياسات. إضافة لذلك، بدأت وزارة التربية والتعليم العالي، بدعم من وكالات من الأمم المتحدة، بعملية تجريب غرف الصف التمهيدي (أي سنة واحدة قبل المدرسة التي تبدأ بالصف الأول) في بعض المدارس العامة.

هناك ثلاثة مزودين رئيسيين في عملية التعليم هم: وزارة التربية والتعليم العالي، ووكالة الغوث (الأونروا) ومدارس القطاع الخاص؛ ويرينا الجدول الآتي عدد المدارس حسب موفري الخدمة والمنطقة.[٩]

الجدول (١): عدد المدارس في فلسطين حسب موفري الخدمة والمنطقة[١٠]

عدد المدارس	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي	١٦٠٩	٣٩٦	٢٠٠٥
وكالة الغوث / الأونروا	٩٩	٢٤٤	٣٤٣
المدارس الخاصة	٣١١	٤٨	٣٥٩
المجموع	٢٠١٩	٦٨٨	٢٧٠٧

لذلك، فإن وزارة التربية والتعليم العالي هي المزوّد الرئيسي لتوفير الخدمة التعليمية؛ إذ توفر التعليم لحوالي ٦٧,٤ بالمئة من جميع الطلاب في فلسطين.[١١]

ويشمل "التعليم الأساسي" في المدارس الحكومية والخاصة الصف الأول حتى العاشر، بينما يغطي "التعليم الثانوي" الصفّين الحادي عشر والثاني عشر. وتوفر وكالة الغوث (الأونروا) التعليم لـ ٢٤ بالمئة من الطلاب في فلسطين، وبالأخص للطلاب المسجّلين اللاجئين وغير اللاجئين القاطنين بالقرب من مدارس الأونروا. أما في قطاع غزة، فتصل هذه النسبة إلى ٤٧,٤ بالمئة من جميع الأطفال الملتحقين بالمدارس بسبب العدد الأعلى للاجئين هناك. وبشكل أساسي، تقوم مدارس الأونروا بتوفير خدماتها التعليمية للصفوف من الأول حتى التاسع. توجد أيضاً ٣٥٠ مدرسة خاصة توفر خدماتها لحوالي ٨,٦ بالمئة من مجمل الطلاب. كان هناك ١١٢٩٥٣٨ طالبًا مسجّلاً في المدارس في العام الدراسي ٢٠١١ /٢٠١٢ من الصفوف ١ إلى ١٢ في ٢٧٠٧ مدارس في مختلف أنحاء فلسطين[١٢] (٥٩,٢٪ في الضفة الغربية و٤٠,٨٪ في قطاع غزة؛ ٥٠,٢٪ من الفتيات و٤٩,٨٪ من البنين). كما يوفر الجدول أدناه التفاصيل المصنّفة حسب المنطقة والنوع الاجتماعي ومزود/ موفر الخدمة.

الجدول (٢): وزارة التربية والتعليم العالي: أرقام الالتحاق للسنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢[١٣]

عدد الأطفال الملتحقين في المدارس	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين
	البنون	الفتيات	المجموع	البنون	الفتيات	المجموع	المجموع
وزارة التربية والتعليم العالي	٢٦٢،٧٦٥	٢٧٣،١٨٣	٥٣٥،٩٤٨	١٠٦،٢٨١	١١٩،٤٦٢	٢٢٥،٧٤٣	٧٦١،٦٩١
وكالة الغوث/الأونروا	٢١،٨٧٥	٣٠،٥٨٨	٥٢،٤٦٣	١١٣،٧٥١	١٠٤،٥٧٧	٢١٨،٣٢٨	٢٧٠،٧٩١
المدارس الخاصة	٤٦،٦٤٢	٣٣،٧٠١	٨٠،٣٤٣	١٠،٨٤٨	٥،٨٦٥	١٦،٧١٣	٩٧،٠٥٦

إن "صافي نسبة الالتحاق" بالتعليم الأساسي هو ٩٣,٥٪ للفتيات و ٩١,٨٪ للبنين.

وأما صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي فهي أقل: ٧٣,٨٪ في فلسطين والنسبة منخفضة بشكل خاص عند البنين – ٧٣,٩٪ في قطاع غزة وفقط ٦٢,٤٪ في الضفة الغربية. وهذا يعني أن ٣٠٪ تقريباً من الشباب في السن الرسمية للمرحلة الثانوية (أي ١٦-١٧ سنة) متواجدون خارج المدرسة.

يقدم الجدول (٣) لنا "صافي نسبة الالتحاق" لفلسطين للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ مصنّفاً حسب المنطقة، والمستوى التعليمي والنوع الاجتماعي[١٤]:

الجدول (٣): صافي نسبة الالتحاق في فلسطين

صافي نسبة الالتحاق	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	البنون	الفتيات	المجموع	البنون	الفتيات	المجموع	البنون	الفتيات	المجموع
التعليم الأساسي والثانوي	٨٦,٩٪	٩٢,٦٪	٨٩,٧٪	٨٩,٥٪	٩٠,٠٪	٨٩,٧٪	٨٧,٩٪	٩١,٦٪	٨٩,٧٪
التعليم الأساسي	٩١,٥٪	٩٥,١٪	٩٣,٢٪	٩٢,٢٪	٩١,١٪	٩١,٧٪	٩١,٨٪	٩٣,٥٪	٩٢,٦٪
التعليم الثانوي	٦٢,٤٪	٧٩,٦٪	٧٠,٨٪	٧٣,٩٪	٨٣,٦٪	٧٨,٧٪	٦٦,٨٪	٨١,١٪	٧٣,٨٪

في عام ٢٠١٢، سُجِّل ٧٦٠٠٠ طفل في مدارس القدس الشرقية، ويشمل ذلك التعليم الأساسي والثانوي. وتتم إدارة هذه المدارس من قبل خمسة مزوّدين تعليميين: بلدية القدس (٥٢)[١٥]، والوقف الإسلامي (٣١)[١٦]، ووكالة الغوث (الأونروا)، والمرافق الخاصة (٦٢) ومدارس سخنين[١٧] (١٦٤) مع وجود تفاوتات كبيرة في نوعية التعليم المتوفر وعدم وجود أي تنسيق بين مزودي الخدمة المختلفين. كما أن انعدام هذا التنسيق يعيق الإدارة والتخطيط التعليمي للأمد البعيد.

في القدس الشرقية، هناك نقص حاد يصل إلى ١٠٠٠ غرفة صفية[١٨] بينما تتراوح التقديرات حول وجود ما بين ٢٨٠٠ و٢٠٥٠٠ طفل وشاب خارج النظام التعليمي نتيجة لهذا النقص.

أما في قطاع غزة، فهناك حاجة -تقريباً- لـ ٢٥٠ مدرسة جديدة بشكل فوري و٧٠ مدرسة إضافية حتى عام ٢٠١٦ من أجل مواكبة الزيادة الحاصلة في مجموع الطلاب[١٩]. إن نظام الفترتين (الصباحي والمسائي،الذي يطبّق في ٨٠٪ من المدارس) وغرف الصف المكتظّة بالطلاب تجعل عملية التعلّم صعبة للأطفال، وقد تكون أيضاً المرافق التعليمية عرضة للهجمات. علاوةً على ذلك، درجة توفر المرافق التعليمية تُعتبر مشكلة رئيسية، وخاصةً في المرافق غير المدنية، مثل المناطق "ج" ومناطق التماس.

تعمل تسع جامعات نظامية وجامعة مفتوحة واحدة في الضفة والقطاع؛ وهناك ١٤ كلية مجتمعية، ١٢ كلية تقنية، ومعهد واحد للموسيقى والفنون. أغلب الجامعات الموجودة غير ربحية، وتعتمد على الرسوم الدراسية للطلاب؛ لكي تغطي نفقاتها.

كما أن مستوى توفر المعلمين الأكْفاء عامل آخر مهم في تحديد الجودة التعليمية؛ وبالرغم من التقدم المحرَز من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في مجال تنفيذ "إستراتيجية تعليم وتأهيل المعلمين"، لا يزال تقريباً ٧٠٪ من المعلمين الحاليين يفتقرون للمؤهلات الملائمة[٢٠] ويبدو على الأغلب أن هدف الوصول لـ ٥٠٪ من هذه النسبة عام ٢٠١٤ لن يتحقق. بالرغم من ذلك، هناك بعض التقدم الثابت الذي تم إنجازه فيما يتعلق بالمدرسين الذين دُرِّبوا في الآونة الأخيرة: ٦٠٪ منهم مؤهلون وفقاً لإستراتيجية تعليم وتأهيل المعلمين، ومن الممكن الوصول لهدف الـ ٧٠٪ من هذه النسبة حتى نهاية عام ٢٠١٤.

على الرغم من التقدم المحرَز، هناك ضغوطات إضافية مفروضة على مستوى الجودة نتيجة للرواتب المتدنية، وغياب وجود برامج زمالة ومنح دراسية منتظمة لترقية مؤهلات المعلمين وتحسينها .

قدرة الوصول:[٢١]

إن تطوير الطفولة المبكرة في فلسطين ليس مجانيًّا، ولا هو إلزامي؛ إذ إن فقط ٣٨٪ من الأطفال (٨٥٢٠٠) من الفئة العمرية المرتبطة قاموا بالالتحاق بالروضة عام ٢٠١١/٢٠١٠.[٢٢] هذا يعني أن غالبية الأطفال يبدؤون فترتهم التعليمية في المدرسة دون أن يذهبوا للروضة.[٢٣] إذن يتم حالياً حرمان الأطفال الفلسطينيين، وخاصة من الفئات الأكثر تهميشاً، من أساسيات الحياة والتعلّم؛ بسبب عدم الالتحاق ببرامج تطوير الطفولة المبكرة. إن صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي هو ٩٤,٤٪ للفتيات و ٩٢,٥٪ للبنين،[٢٤] ونسبة الصمود في الصف الخامس عالية (٩٧,٨٪)[٢٥] لكن ما زالت رسوم المدارس وتكاليف النقل العالية تؤثر في قدرة الوصول للمدارس. فمثلاً في القدس الشرقية، يقوم الأهالي بإرسال أبنائهم للمدارس الخاصة بسبب الأماكن المحدودة في المدارس العامة.

إن التنقلات البعيدة للمدرسة تعرّض الأطفال للعنف والمخاطر الأخرى التي تجعل رحلتهم للمدرسة غير آمنة. على سبيل المثال؛ أكثر من ١٧٠٠ طفل من المناطق المهمّشة في الضفة الغربية (أمثال مناطق "ج" ومناطق التماس ومناطق "ب") يسافرون لأكثر من خمسة كيلومترات للوصول لمدارسهم.[٢٦] إن التهديد بالمضايقات من قبل المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية للأطفال في طريقهم من مدارسهم وإليها، وتخويفهم من الأذى والإذلال على الحواجز تُعتبر انتهاكاً لحقوق الطفل، وتنشئ التوتر والخوف لدى الأطفال وعائلاتهم.[٢٧]

كما تظل قضية الأطفال التاركين لمدارسهم مصدر اهتمام حقيقي في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع، فمثلاً في عام ٢٠١٠ في فلسطين كان هناك ٩٥٦٥٢ طفلاً بسن المدرسة ولكنهم خارج المدرسة؛ وهذا يصل لـ ٧,٧٪ من جميع السكان في سن المدرسة (أي ٦ أشخاص من كل ١٧)؛ ومن هؤلاء الأطفال والشباب كان هناك ٩,٩٪ من الذكور و٥,٤٪ من الإناث. يشمل هذا الرقم الأطفال والشباب المتسربين من المدرسة وأولئك الذين لم يلتحقوا قط بالمدرسة.[٢٨] كما أن القيود الثقافية تشكل تحدياً لقدرة الوصول المتساوية للفتيات، والأطفال المتزوجين، والأطفال ذوي الإعاقات، والأطفال المحتَجَزين (الذين يتم حرمانهم بشكل مستمر من التعليم)، وأطفال البدو وأطفال القدس الشرقية. أما على المستوى ما بعد الثانوي؛ ٥٤٪ من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي هم من الإناث بينما تصل نسبة التحاق الفتيات بالمؤسسات التقنية لـ ٤٢٪. في عام ٢٠١١، وصل عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي لـ ٩٠٩٢٩ طالبًا في قطاع غزة و١٢٣٠٤٣ طالبًاً في الضفة الغربية؛ وفي الوقت الذي نرى فيه نسبة التحاق عالية بمؤسسات التعليم العالي، نجد أن إمكانية الوصول من قبل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأبناء الفئات المجتمعية الفقيرة والضعيفة ما زالت تحتاج للمزيد من الاهتمام، وخاصة من خلال تحسين برامج القروض الطلابية. كما تجدر الإشارة إلى أن الحصار على غزة قد أعاق تماماً أي انتقال للطلاب بين الضفة والقطاع منذ عام ٢٠٠٧.

درجة المقبولية:[٢٩]

كما تمت الإشارة أعلاه، تُعتبر مؤهلات المعلمين عاملاً هاماً في تحديد مستوى الجودة، وما زال السواد الأعظم من أساتذة فلسطين لا يستعملون تقنيات التعلّم الفعالة في الغرف الصفية، وهذا الأمر أدى للمشاركة الفعالة فقط من قبل ١٠٪ من الطلاب داخل عمليات التدريس والتعليم.[٣٠]

وبمساعدة الشركاء الوطنيين والدوليين، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بدمج هذه النسبة القليلة في إطارها الخاص بالرقابة والتقييم، وتُعتبر هذه خطوة أولى في مخاطبة هذه المشكلة. هناك دلائل تشير إلى أن غالبية المدارس تستعمل النهج التقليدي في التعليم أو ما يسمى بـ "التلقين والبصم" للنجاح في الامتحانات بدلاً من التعلّم بنهج التفكير الناقد، ونهج التعلّم الذي يبقى معهم مدى الحياة. في مناهجهم يوجد دمج للمواضيع والعمل على المشاريع، والتعلّم المبني على حل المشكلات، لكن غالباً ما يجد المدرِّس صعوبة في تطبيق تلك التقنيات؛ بسبب التعليم المتمركز حول الامتحان، والوقت التعليمي غير الكافي، وبرامج المناهج المتميزة بالجمود.

فقد ساهم كل ذلك في هبوط مستوى الإنجازات الأكاديمية في فلسطين ككل في آخر ٥ إلى ١٠ سنوات.

أما من ناحية الإنجازات التعليمية، فتظل أهداف تحقيق امتحانات موحدة لمواد العربية، والرياضيات، والعلوم للصف الرابع بعيدة المنال.[٣١]

إن وزارة التربية والتعليم العالي ملتزمة في التركيز على التدخلات المرتبطة بجانب الجودة في التعليم، وفي السنوات الأخيرة تم تطبيق التعليم الجامع والصديق للطفل في بعض المدارس التجريبية، وفي الفترة الأخيرة قامت وزارة التربية والتعليم العالي بالشروع في تطوير سياسة التعليم الجامع.

وفي القدس الشرقية، تقريباً ٧٢٠ غرفة صفية في مدارس البلدية (٥٢٪ من المجموع) لا تتماشى مع المعايير الإسرائيلية الرسمية، والأحوال في المدارس الخاصة ليست أفضل بكثير؛ بسبب عدة عوامل.[٣٢] كما تشكل معايير الغرف الصفية مصدر قلق في المناطق "ج". في فلسطين عام ٢٠١١؛ من أصل ٢٦ هجمة ارتُكبت بحق المدارس وأدت لهدم أبنية المدارس وتعطيل عملية التعلّم، تقريباً ٣٣٪ منها جرت في قطاع غزة.[٣٣] للأسف المدارس غير معزولة عن بيئة تطغى فيها عدة أشكال من العنف، فمثلاً أكثر من ٢٠٪ من الطلاب ما بين الأعمار ١٢ و ١٧ قد تعرضوا للعنف داخل مدرستهم (٢٢٪ في الضفة و٢٣٪ في القطاع)؛ إذ كان العنف النفسي أكثر شكل عنف يمارَس ضد الطلاب من قبل أندادهم (٢٥٪) ومن قبل مدرّسيهم (٢٨٪).

أما نسبة الطلاب الذين تعرضوا للعنف الجسدي من قبل مدرّسيهم، فكانت ٢١٪ مقابل ١٤٪ من الطلاب الآخرين.[٣٤]

وانطلاقاً من السياسة الجديدة حول عدم استخدام العنف في المدارس، استفاد المدرّسون من التدريبات المرتبطة بهذا الموضوع.

قدرة التكيف:[٣٥]

كما تمت الإشارة أعلاه، الغالبية العظمى من أطفال فلسطين لديهم إمكانية الوصول للتعليم الأساسي. لكن بالرغم من ذلك، الكثير من الأطفال لا يمارسون أداءً حسناً، ويتسربون من مدارسهم قبل إنهائهم لحلقة التعليم الكاملة. وتشير الأرقام من عام ٢٠١٠ إلى أن أكثر من ٩٥٠٠٠ طفل بسن المدرسة (أي بين الأعمار ٦ إلى ١٧) قد خرجوا من المدرسة.[٣٦] هناك عوامل عديدة ومتنوعة وراء تسرب هؤلاء الأطفال؛ إذ إن بعض ممارسي المهنة يشيرون للإنجازات الضعيفة وراء هذا التسرب؛ الأمر الذي يصبح واضحاً عند ظهور الامتحانات الوطنية الموحَّدة. في هذا الصدد، يُرى التوجيهي[٣٧] (في نهاية التعليم الثانوي) على نطاق واسع بمثابة عامل يؤدي للتوتر والضغوطات. كما أن هناك أدلة حول الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً حالات الزواج المبكّر للفتيات الصغيرات نتيجة لتسربهن من المدارس، بينما يتسرب الكثير من البنين من المدرسة من أجل العمل ودعم عائلاتهم. كما يقوم هذا الوضع بدفع الأطفال ذوي الإعاقات، والأطفال ذوي صعوبات التعلّم، وأبناء البدو، والأطفال المحتجَزين (الأحداث) والأطفال العاملين خارج النظام التعليمي؛ وبينما ينتقل ٩٣,١ من الفتيات من الصف العاشر إلى الحادي عشر بنجاح، فقط ٨٦٪ من البنين ينتقلون بنجاح للتعليم الثانوي.

هناك أيضاً انقطاع جزئي بين التطوير داخل المدارس من جهة وبرامج تدريب وتأهيل المعلمين من جهة أخرى، ويجب معالجة ذلك من قبل وزارة التربية والتعليم العالي وجامعاتها الشريكة. توفّر بعض الجامعات في الضفة والقطاع برامج في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مصمّمة خصيصى لأولئك الذين يعلمونهم، ولكن لا تقدم تلك البرامج قدرة التخصص في الإعاقات المختلفة ولا تقوم بدمج هذه البرامج داخل البرامج الاعتيادية لتدريب وتأهيل المعلمين. من أجل التكيّف مع اختلافات وتنوعات الأطفال في الغرف الصفية، يجب تعليم جميع المعلمين عن التعليم الجامع والصديق للطفل، وتطوير الطفل والاحتياجات التعليمية الخاصة، مثل الاحتياجات المادية-الاجتماعية وصعوبة القراءة والكتابة. علاوةً على ذلك، لا تقوم أي جامعة فلسطينية بتوفير برامج شاملة حول تدريب وتأهيل المعلمين في الروضة أو مرحلة ما قبل المدرسة؛ وذلك بسبب قلة الطلب عليها. وهذا الأمر يدل على وجود مشكلات بنيوية متعلقة بالمؤهلات وآفاق سوق العمل بالنسبة لمدرسي فترة ما قبل المدرسة.

بينما توجد هناك إستراتيجية وطنية لإضفاء الطابع الرسمي على نظام "التعليم والتدريب المهني والتقني"، تعمل مراكز "التعليم والتدريب المهني والتقني" حالياً ضمن إطار تصريح محدود ومجزأ بينما تراقبها وترصدها عدة وزارات. كما أن العلاقة ركيكة بين "التعليم والتدريب المهني والتقني" من جهة، وسوق العمل والاحتياجات التنموية الاجتماعية - الاقتصادية من جهة أخرى. أيضاً، إن نسبة طلاب الثانوية الذين يتلقون "التعليم والتدريب المهني والتقني" هي قليلة جداً (٥٪) وثمة حاجة للترابط الأوثق بين "التعليم والتدريب المهني والتقني" والتعليم ما بعد الثانوية، وخاصةً في ظل وجود الاحتياجات المتنوعة داخل سوق العمل. ومن ناحية أخرى، ستساعد علاقات الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التدريبية المشاركة في تطوير التعليم والتدريب المهني على الزيادة من أهمية وقيمة "التعليم والتدريب المهني والتقني".

الجزء الأول: تحليل الوضع

الثقافة

فرقة وشاح للرقص الشعبي، رام الله، التقطت الصورة من قبل: رياض حمد، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

إن فلسطين التاريخية هي مكان ذو أهمية وقيمة كبرى للأديان السماوية الثلاثة: الدين المسيحي، والإسلامي، واليهودي. نتيجةً لذلك، من الضروري الحماية والمحافظة وتعزيز التراث والتاريخ من أجل الحوار والتطوير. في نفس الوقت، يشمل التراث الثقافي والصناعات الإبداعية إمكانيات كبرى من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني واستدامة الدولة.

في عام ٢٠١١، كان يعمل في فلسطين ما مجموعه ٥٩٧ مركزًا ثقافيًّا، و١٤ متحفًا، وداران للسينما[٣٨]، وحسب وزارة الثقافة، ما يقارب ٨٥٪ منها افتقر لوجود مرافق ملائمة لاستضافة النشاطات الثقافية. كما أن هناك تحديات مستمرة من ناحية المعدّات التقنية ومعدّات الاتصال. إن هذه المؤسسات تركز بشكل عام على مناطق المدن الرئيسية، بينما لا توجد أي إحصائيات موثوقة حول التأثير الاقتصادي في القطاع الثقافي من ناحية الإنتاجات الثقافية، وأيضاً من ناحية نسبهم في سوق العمل.

على الرغم من النقص الموجود في البنية التحتية المادية؛ منذ تأسيسها، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدماً ملحوظًا في مجال القدرات المؤسساتية وسط بيئة عامة تنظر للثقافة وكأنها مجرد أمر فاخر، بدلاً من النظر إليها بمثابة ضرورة قصوى. كما ساهمت منظمة اليونسكو باستمرار في جهود تطوير القدرات وخاصةً في موضوع التراث، مع التركيز في مساعدة إنشاء بنية أو هيكلية تقوم بتجميع المعلومات الضرورية وتأسيس علاقات الشراكة الملائمة لتحديد ماهيات وكيفيات السياسة الثقافية الأوسع. من إنجازاتها العظيمة ما يأتي: "قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين" (نُشِر عام ٢٠٠٥)، "الحكاية الفلسطينيّة تعبيرًا قصصيًّا تمارسه النساء على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية" – نُشِرَت عام ٢٠٠٨ وكانت ضمن قائمة عام ٢٠٠٥ لروائع التراث الثقافي غير المادي الإنساني.

لاحقاً لذلك، وبعد التشاورات الموسّعة، قامت وزارة الثقافة و"المجلس الأعلى للتعليم والثقافة" بصياغة "الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية" (٢٠٠٨) بشكل مشترك؛ وصمَّمت هذه الخطة الحد الأدنى من الإطار القانوني الضروري لعمل النشاطات الثقافية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية، وقانون يقدم خطة لإعطاء المِنَح الخاصة بالإبداع، وجوائز الدولة الخاصة بالتميّز، وحماية الموروث الثقافي. تضمنت هذه الخطة أولويات العمل في تسعة قطاعات ثقافية هي: الآداب، والفنون، والتراث الشعبي، والمخطوطات، والتراث الثقافي، والصناعات الثقافية، والمكتبات، والمناهج التعليمية، والتطوير، والثقافة الديمقراطية. وعلى الرغم من الإنجازات الهامة للخطة من ناحية تأسيس الرؤيا، إلا أنها فشلت في توفير إطار صلب للتطبيق والرصد.

بعد الخطة الوطنية، جاءت "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" (٢٠٠٨-٢٠١٠) التي قُدِّمَتْ للمانحين في باريس بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ وتضمنت برنامج "الثقافة والإبداع والتراث" الذي قدّم الدعم في الحفاظ وإنتاج وتعزيز الفنون والآداب الفلسطينية استناداً إلى خطة إستراتيجية وطنية موضوعة من قبل وزارة الثقافة. تضمنت الأهداف الإستراتيجية تعزيز التوعية حول الثقافة والفنون، وتشجيع المشاركة العامة في النشاطات الثقافية وفي الحفاظ على التراث والثقافة. كما اعتُبِرَتْ هذه "الخطة الإستراتيجية للثقافة" بمثابة تحديث وتطوير لخطة الوزارة، ولكنها شملت كل القطاع الثقافي ولم تكن محدودة فقط ضمن إطار وزارة الثقافة.

إن النقص في البيانات الكمية هو أيضاً محط اهتمام عند المساهمة في الصناعات الإبداعية (الفنون والحِرَف) المساهمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني؛ فالصناعات الإبداعية تعاني من القيود المفروضة على التنقل، والدعم المؤسساتي والسياسي الضعيف، والمستويات المتدنية لقدرات المبادرة في المشاريع، والاعتماد المفرط على الشركات الإسرائيلية، وقيود التصدير المفروضة من بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ وفي نفس الوقت، هناك حاجة لمخاطبة وتحديث مستوى الجودة والتنوع للفنون والحرف، والتصميم، والتعبئة والتغليف وجودة المنتجات.

بينما يقدَّر أن نسبة تأثير الصناعات السياحية في الاقتصاد حالياً لا تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي جزئياً؛ بسبب غياب السيطرة الفعالة، وبإمكان التطوير الإضافي لقطاع السياحة الفلسطينية أن يجعل هذا القطاع من أهم وأكبر المساهمين في التنمية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية[٣٩]. وعلى الرغم من العلامات الحالية المشيرة للانتعاش الاقتصادي والتفاؤل الحذِر بفضل الزيادة في السياحة الداخلية والتعاون الإقليمي، إلا أن الصناعات السياحية الفلسطينية ما زالت ضعيفة ومعرّضة للإجراءات الإسرائيلية والقيود المفروضة على التنقل.

بعد انضمامها لمنظمة اليونسكو في ديسمبر من عام ٢٠١١، قامت فلسطين بتصديق ست اتفاقيات دولية وبروتوكولين بشأن حماية التراث:

الاتفاقية	تاريخ الإقرار	نوعية الإقرار
اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. باريس، ١٦ نوفمبر ١٩٧٢	٢٠١١/١٢/٠٨	التصديق
اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه. باريس، ٢ نوفمبر ٢٠٠١.	٢٠١١/١٢/٠٨	التصديق
اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي. باريس، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣.	٢٠١١/١٢/٠٨	التصديق
اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. باريس، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥.	٢٠١١/١٢/٠٨	التصديق
اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح مع الأحكام التي تكفل تطبيق هذه الاتفاقية. لاهاي، ١٤ مايو ١٩٥٤.	٢٠١٢/٠٣/٢٢	الانضمام
بروتوكول اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. لاهاي، ١٤ مايو ١٩٥٤.	٢٠١٢/٠٣/٢٢	الانضمام
اتفاقية حظر استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة. باريس، ١٤ نوفمبر ١٩٧٠	٢٠١٢/٠٣/٢٢	التصديق
البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. لاهاي، ٢٦ مارس ١٩٩٩.	٢٠١٢/٠٣/٢٢	الانضمام

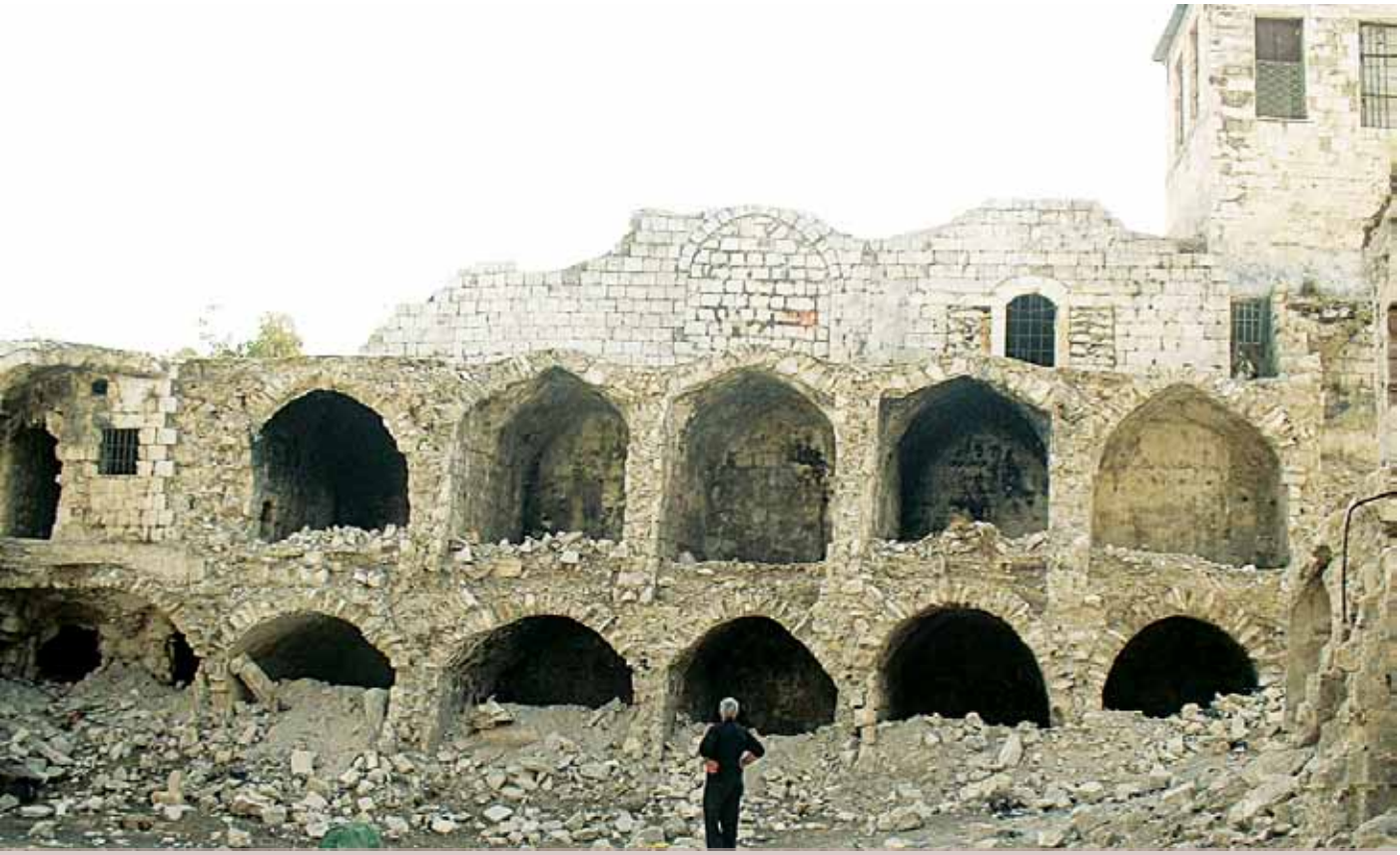

خان الوكالة (قبل وبعد)، نابلس، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

وعلى ذلك، فإن انضمام فلسطين لليونسكو وتصديقها لاتفاقية عام ١٩٧٢ أعطاها المجال لأن تقدِّم ملف ترشيح كنيسة المهد وطريق الحجاج في بيت لحم (الذي تم تسجيله في يونيو ٢٠١٢) في قائمة التراث العالمي.

هذا الاعتراف يتطلب نهجاً صارماً لتعيين وتقييم الحالة التي يتم بها حفظ هذا الموقع لضمان الحفاظ عليه للأجيال المستقبلية، وأيضاً للحفاظ على جميع المواقع التراثية الثقافية والطبيعية في فلسطين.

في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، قامت وزارة السياحة والآثار، بدعم من اليونسكو، بنشر "قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين". أغلب المواقع المذكورة في هذه القائمة موجودة في القائمة الفلسطينية الأولية لعام ٢٠١٢؛ وهذه عبارة عن قائمة الممتلكات التي تعتبرها كل دولة على حِدَةٍ من أجل ترشيحها المستقبلي في قائمة التراث العالمي. وتخدم هذه القائمة كمرجع لصون وحماية مشاريع التراث الثقافي الفلسطيني التي تساهم في تعزيز السياحة الثقافية والبيئية. كخطوة نوعية هامة، في يونيو من عام ٢٠١٢، تم الانتهاء من مسودة قانون التراث الفلسطيني الذي يهدف لحماية وصون المواقع والميّزات الثقافية.

إن إعلان الميثاق بشأن الحفاظ على التراث الثقافي في فلسطين في فبراير عام ٢٠١٣ أبرَزَ وسلّط الضوء على التزام السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المجال. بالإضافة لذلك، في عام ٢٠١٢، تمت صياغة مسودة "قانون الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي". تم أيضاً تطوير أول إستراتيجية قطاعية للثقافة والتراث في فلسطين، وتم تضمينها داخل الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣). هذا بدوره يرينا التركيز على موضوع الثقافة كأولوية هامة ضمن الخطة الوطنية في سبيل تعزيز التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي، والتركيز على الدور الهام للمؤسسات والمنظمات الفلسطينية والمهنيين الفلسطينيين في مجال إدارة التراث الثقافي.

إن انضمام فلسطين مؤخراً لـ"البروتوكول الثاني الخاص باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) حول حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح" سيتيح لفلسطين الحق بالانضمام للجنة حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلّح؛ وأن تتمكن من تقديم الممتلكات الثقافية لإعطائها الحماية المعزّزة، وأن يكون لها الحق في تقديم طلب للمساعدة من قبل الأطراف الدولية وفئات غيرها.

الجزء الأول: تحليل الوضع

الاتصال والإعلام

بناء القدرات والتطوير المهني للإعلاميات المهنيات، رام الله، حقوق الطبع والنشر: مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت©

شهدت الفترة ما بعد توقيع اتفاقيات أوسلو للسلام ازديادًا ملحوظًا في عدد الهيئات الإعلامية (تقريباً ١٢٣ محطة تلفاز وراديو، وجرائد محلية، وعشرات المجلات، ووكالات الصحافة، والصفحات الإلكترونية الإخبارية). كان هذا بمثابة تطوّر واعد من حيث زيادة مساحات وأماكن المشاركة من أجل استقلالية الرأي العام. على الرغم من ذلك، عند استخدام نهج نوعي أكثر، نرى أن هناك ضغوطات كبيرة على حرية التعبير؛ بسبب المصالح السياسية، وتدهور الآفاق الاقتصادية، والتقصير والضعف في مناهج تعليم الإعلام داخل الجامعات.

هناك عقبات كبيرة تواجه حرية الإعلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد قام مركز مدى ("المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية") بتحديد ما مجموعه ٢٣٨ انتهاكًا بحق الحريات الإعلامية في فلسطين في عام ٢٠١٢. وحصلت هذه الانتهاكات؛ نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسامات الداخلية في صفوف الفلسطينيين. كانت قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولة عن حوالي ٧٠٪ من مجموع الانتهاكات البالغ عددها ١٦٤ انتهاكًا (منها ٣ حالات قتل و ٨٠ اعتداءً جسديًّا)، بينما مارست الفصائل الفلسطينية المختلفة ٧٤ انتهاكًا (منها ١١ اعتداءً جسديًّا) وهذا يساوي ٣٠٪ من مجموع الانتهاكات. بالمقارنة مع عام ٢٠١١، ازدادت الانتهاكات بنسبة حوالي ١١,٥٪ (٣٢ انتهاكا).

كما أن مناهج أقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية تفتقر للدورات التي تغطي قوانين الإعلام المحلية والاتفاقيات والقوانين والقرارات الدولية المرتبطة بحرية التعبير وحرية الصحافة. نتيجةً لذلك، لا يتم تدريب الطالب بشكلٍ كافٍ حول حقوقه وواجباته؛ الأمر الذي يزيد من تعرضه للانتهاكات. إن القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ يشمل الضمانات المرتبطة بحرية الصحافة، والتعددية في وسائل الإعلام، وحماية الصحفيين، لكن لم ترافقها تدابير تطبيقية لضمان احترامها أثناء الممارسة الفعلية على الأرض. وفق منظمة "مراسلون بلا حدود"، تحتل فلسطين المرتبة ١٤٦ من أصل ١٧٩ دولة من حيث مؤشر حرية الصحافة.[٤٠]

حسب تقرير منظمة "آيركس" (مجلس البحث والتبادل الدولي) التي عملت على نشر "مؤشر الاستدامة الإعلامية لعام ٢٠٠٨"، إن الإعلام والأخبار في فلسطين غالباً ما تكون مترابطة مع الأحزاب السياسية، وبشكل عام هناك انصياع قليل للمعايير الدولية، والحياد، والتوازن، والموضوعية. إضافة لذلك، إن القيود المفروضة من الوضع السياسي الراهن، والأعراف، والعادات الاجتماعية تقوّض من حرية الصحافة، وغالباً ما تؤدي للرقابة الذاتية بين الصحفيين؛ ومثال متكرر على ذلك: الرقابة الذاتية في حالات جرائم الشرف التي يتم تقريرها في الكثير من الأحيان بأنها حالات انتحار، أو قتل بالخطأ.[٤١]

بالإضافة لذلك، وجهة النظر الذكورية طاغية في سوق الأخبار الفلسطينية وفي المنطقة ككل؛ إذ يتم اعتبار المرأة مجرد متلقية للمحتوى الإعلامي بشكل سلبي وغير فعال دون القيام بمشاركتها في الأدوار الرئيسية الإيجابية. كما أن هناك صورة نمطية سلبية تجاه المرأة، وغالباً ما تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على المواضيع التي تصوّر المرأة ضحية للعنف والاعتداءات. مثل زملائهن الرجال، تعاني الصحفيات الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة من التخويف، والمضايقات، والعنف الجسدي، والاحتجاز، والقيود المفروضة على الحركة. ولكنْ إضافة لذلك، عادةً ما تعاني الصحفية الفلسطينية من القيود المفروضة عليها من المجتمع والتهديد لسلامتها على خلفية النوع الاجتماعي. حتى الآن ما تزال المرأة الفلسطينية تواجه التمييز ضدها عندما تختار مواصلة حياة مهنية في قطاع الإعلام، وهناك عدد قليل جداً من النساء في مناصب إدارية إعلامية أو في الغرف الإخبارية. كل ذلك يؤثر في التعددية والنقاش العام؛ إذ يتم التقليل من تمثيل وجهة النظر النسوية في المحتويات الإعلامية التي تطغى فيها الصورة النمطية السلبية والمحتقِرة للمرأة.

بسبب التنقل المحدود في فلسطين، هناك حاجة ملحّة لنظام إخباري مستدام ومهني، ولإمكانية الوصول الأوسع للمعلومات الدقيقة ذات الصلة بالقضايا الإنسانية والتنموية. هذا مطلوب من أجل ضمان إعطاء السكان الفلسطينيين حق الحصول على المعلومات المتميزة بالموضوعية وعدم الانحياز، وأن يحصلوا على المعلومات الإخبارية من وجهات نظر متعددة؛ لكي يقوموا ببناء آرائهم بالاستناد إلى الحقائق.

قام الإنترنت، والمدوّنات الإلكترونية ("البلوغات")، والشبكات الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة وغيرها بتوسيع الوسائل التي تمكّن الأشخاص حول العالم من طلب وتلقي ونقل شتى المعلومات. هذه الوسائل أثرت كثيراً في العملية الديمقراطية والمشاركة المدنية والتغيير الاجتماعي؛ وقد يكون هذا الأمر الأكثر وضوحاً في العالم العربي اليوم. وفي بعض الأحيان، أصبحت البلوغات (المدونات الإلكترونية) ووسائل الإعلام الاجتماعية الوسيلة الوحيدة التي يقوم فيها الأشخاص بنشر المعلومات الهامة حول ما يجري على الأرض، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان على سبيل المثال. فقد أثبتت هذه الأدوات أنها منصات قوية لأعمال المناصرة، وأنها تمكّن من المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب والنساء والفئات المهمّشة. فمثلاً في فلسطين، عندما مُنِعَت وسائل الإعلام الدولية من الدخول لغزة، كان المدوّنون الفلسطينيون هم المصدر الرئيسي للمعلومات في الكثير من الأحيان. وعادةً ما تقدّم المدونات الإلكترونية منابر يتم فيها الحديث والنقاش عن مواضيع تم إهمالها، أو تهميشها، أو حتى منعها من النقاش العام والإعلام الرئيسي؛ بسبب عوامل متنوعة؛ كل ذلك قد أعطى صوتاً للناس الذين، إن لم تتوفر هذه الوسائل، فسيكونون منعزلين تماماً ولن يستطيعوا التواصل مع الآخرين في فلسطين وسائر أقطار العالم. لكن جنباً إلى جنب مع التقدم التكنولوجي، ظهرت مخاطر جديدة تقف في طريق حرية التعبير والخصوصية والسلامة الشخصية.

الجزء الأول: تحليل الوضع

المساواة بين الجنسين

المجتمع البدوي عرب الرشايدة، بيت لحم، التقطت الصورة من قبل: أحمد دغلاس، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

إن الفتيات والشابات الفلسطينيات مُدْمَجات داخل النظام التعليمي الفلسطيني. وكما تم توثيقه سابقاً، إن الهدف الخامس من "التعليم للجميع" قد تم تحقيقه من الناحية الإحصائية، وعلى مستوى التعليم الثانوي وصل "صافي نسبة الالتحاق" للإناث لنسبة أعلى بكثير من الذكور. إضافة لذلك، ما بين السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، وصلت نسبة التحاق الإناث لـ ٥٤٪ من مجمل نسبة الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي.[٤٢] لكن الوجود الاعتباري للنساء داخل النظام التعليمي غير متكافئ مع مستوى وجودهن في سوق العمل. كما أن نسبة مشاركة الطالبات في "التعليم والتدريب المهني والتقني" متدنية جداً. فقط ١٦,٦٪ من النساء يشاركن في سوق العمل مقارنة بـ ٦٨,٧٪ من الرجال.

وعند النظر باتجاه مهنة التدريس فقط، إن نسبة النساء المدرِّسات من مجمل الطاقم التعليمي هي ٦٧٪ للمرحلة الأساسية، لكن سرعان ما تنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ في المراحل التعليمية الأعلى؛ ٤٩٪ في الثانوية و ١٧٪ في مرحلة ما بعد الثانوية.[٤٣] نذكر بعض الأمثلة الأخرى: نسبة النساء الأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني هي ١٣,٢٪، ونسبتهن في مجالس الطلبة هي ٢٤,٣٪، و ١٦,٩٪ من المهندسين، ٣٠٪ من الصحفيين و ١٠٪ من المحررين.[٤٤]

وبحسب "المراجعة القانونية الخاصة بالنوع الاجتماعي" المعمولة عام ٢٠١١، لا يزال المجتمع الفلسطيني ينظر لوجود المرأة في سوق العمل بمثابة تهديد لفرص عمل الرجال؛ إذ يرون أن العاملات النساء (مقارنة بالرجال) مصدر تعب وجهد أكثر لأصحاب العمل؛ بسبب ما يرونه من تكاليف أعلى مرتبطة بالحالة الاجتماعية، أو إجازة الأمومة. هذه المراجعة قدّمت التوصيات حول عدد من التدابير التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه الحالة.[٤٥]

إن القضايا الأخرى المنتشرة هي العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإمكانية الوصول للعدالة، واستمرار عدم المساواة بين الجنسين بالرغم من جهود السلطة الفلسطينية على المستوى التشريعي. تشمل الفئات المجتمعية الأكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي: الأطفال تحت سن الـ ١٥، والمراهقات الإناث، والنساء المسنّات، والإناث ذوات الإعاقة.[٤٦] إضافة لذلك؛ بسبب الاحتلال والحصار، تعاني النساء بشكل غير تناسبي من الانفصال عن عائلاتهن، وعن أراضيهن الزراعية، ومصادر المياه، والخدمات الصحية.[٤٧]

قبيل تأسيس وزارة شؤون المرأة في نوفمبر عام ٢٠٠٣، كانت قضايا النوع الاجتماعي والمرأة تحت مسؤولية وزارة التخطيط. وبينما لعبت وزارة التخطيط دوراً هاماً في إدماج النوع الاجتماعي داخل الإستراتيجيات والخطط الوطنية، إلا أنها افتقرت للقدرة على التأثير في السياسات الوطنية والقيام باقتراح بعض القوانين والتشريعات. بعدئذ قامت السلطة الفلسطينية بتأسيس وزارة شؤون المرأة للتسهيل من تعميم قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وعلى صعيد جميع الوزارات، بالإضافة لتقديم تشريعات حساسة للنوع الاجتماعي. في تلك السنة أيضاً، قامت منظمة اليونسكو بتفويض تقرير بحثي اسمه: "من أجل دعم المرأة الفلسطينية".[٤٨] أظهر هذا التقرير وجود فجوة معرفية كبيرة فيما يتعلق بوضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني، وأوصى التقرير بتأسيس مركز للمراقبة المركزية لشؤون المرأة، وسيقوم المركز بدعم الدراسات والأبحاث الخاصة بوضعية المرأة داخل المجتمع الفلسطيني والمشاركة في عملية تقاسم الموارد والبنية التحتية مع المنظمات النسوية الرئيسية.

منذ ذلك الوقت، تم إحراز تقدم إيجابي، وقامت السلطات الفلسطينية بتأسيس لجنة وطنية خاصة بذلك. كما تم تطوير "الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية الخاصة بالنوع الاجتماعي" (٢٠١١-٢٠١٣) و"الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة" عام ٢٠١١. توجد أيضاً وحدات للنوع الاجتماعي داخل الوزارات الفلسطينية، ووحدات حماية الأسرة داخل الشرطة المدنية الفلسطينية وفي الآونة الأخيرة داخل قوات الأمن الوطني. لكن على الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن هذه الجهود، تظل هناك درجات كبيرة من عدم المساواة بين الجنسين وهناك حاجة للمزيد من العمل داخل المجتمع الفلسطيني لتحقيق هذه المساواة. وفي الآونة الأخيرة، قامت وزارة شؤون المرأة بالشروع بعملية تشاور مع شركائها الرئيسيين – بما في ذلك وكالات من الأمم المتحدة – من أجل تحديد الأهداف والسياسات الإستراتيجية لـ "الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية الخاصة بالنوع الاجتماعي" الجديدة (٢٠١٤-٢٠١٦).

الجزء الثاني:

التعاون الماضي والحاضر – الدروس المُكْتَسَبة

تم تحقيق دعم اليونسكو لفلسطين من خلال ثلاثة أشكال للتدخل – ودائماً وأبداً كجزء من المجهود الأوسع للأمم المتحدة؛ أولاً: تطوير القدرات والاستشارة حول السياسات على مستوى السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز قدراتها في التخطيط وعمل السياسات وفقاً لأولوياتها التنموية والتزاماتها الدولية؛ ثانياً: تجريب المبادرات والمشاريع الابتكارية التي تقوم بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المستفيدة؛ وثالثاً: تدخلات الطوارئ في حالات الأزمات، مع التركيز المستمر على تطوير القدرات من أجل الانتقال المتواصل والسلس ما بين حالات الطوارئ والاستعادة والتطوير.

التعليم

طالبات فوق مدرستهن المهدومة في قرية الدكيكة جنوب الخليل، التقطت الصورة من قبل: آن باك، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

كما تم تفسيره في جزئية "تحليل الوضع"، قام مكتب اليونسكو في رام الله بتوفير الدعم الفني للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها في سبيل إقامة وزارة فعالة للتربية والتعليم العالي، ومرّت هذه الشراكة طويلة الأمد بمراحل مختلفة مرتبطة بتطور هذه الوزارة وبتطورات الظروف السياسية والأمنية.

في الوقت الأخير، عملت اليونسكو على دعم الحق الأساسي للتعلم لجميع الأطفال والشباب والبالغين الفلسطينيين، بالتركيز على مخاطبة قضايا الجودة داخل النظام التعليمي، وخاصة للأشخاص الأكثر عرضة للإقصاء والتهميش، وأيضاً قامت المنظمة بتوفير الدعم للأطر العالمية والوطنية أمثال "التعليم للجميع" و"الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم الفلسطيني" (٢٠٠٨-٢٠١٢).

تم أيضاً تصميم بعض النشاطات لتوفير الدعم للسلطة الفلسطينية باستخدام برنامج مصمَّم جيداً للمساعدات الإنمائية، بالإضافة للاستجابة للاحتياجات التعليمية الطارئة من خلال تدخلات التعليم الطارئة في قطاع غزة، وعند المجتمعات الضعيفة في الضفة الغربية. يقوم هذا العمل بالارتكاز على مسار طويل من الدعم المقدَّم للتخطيط القطاعي والتنسيق بين الجهات المانحة.

كما تعمل اليونسكو كمستشار فني لـ"مجموعة عمل قطاع التعليم" وتنسِّق مع "مجموعة الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بالتعليم".

علاوةً على ذلك، تنسّق اليونسكو مع سلسلة واسعة من الشركاء التطويريين -كوكالات المانحين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية- من خلال آليات أخرى، مثل نظام العناقيد؛ لتوفير المساعدات الإنسانية والمساعدة وقت الطوارئ.

كما تم تطوير تعاون وثيق بين الأونروا (وكالة الغوث) واليونسكو؛ إذ تقوم اليونسكو بالانتداب عن منصب "مدير دائرة التعليم" داخل المقر الرئيسي للأونروا. كما ركّزت الجهود التنسيقية على تقوية وتعزيز التنسيق بين أنظمة وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا؛ وبالأخص فيما يتعلق بتأهيل المعلمين.

على هذا النحو، قام مكتب اليونسكو في رام الله بتوفير المساعدة الفنية في المواضيع التالية لدعم تطبيق "الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم":

تخطيط وإدارة عملية التعليم

قام مكتب اليونسكو بدعم عملية تطبيق "الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم" (ذات الـ ٥ سنوات؛ ٢٠٠٨-٢٠١٣) الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي والمطوَّرة من قبل اليونسكو/ معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي (الذي وفر المساعدة الفنية)؛ إذ تم التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في المهارات التخطيطية والإدارية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمدارس. واعتماداً على خطط الأمد المتوسط (بما في ذلك الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣)، وبالاستناد إلى احتياجات الأمد الأطول المعرّفة من قبل الوزارات المعنية، والأمم المتحدة والشركاء، التزمت اليونسكو بحشد الموارد اللازمة التي تشمل المساعدة الفنية، ودعم تطوير البنى التحتية من أجل تمكين عملية التنفيذ والتطبيق في المناطق "ج". في هذا السياق أيضاً، وفّرت اليونسكو الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي في تقييمها لاحتياجات المناطق "ج"، وتم التركيز على العوامل المؤثرة التي تشكل عقبة في طريق توفير وحماية عملية التعليم. تم أيضاً تطوير مؤشرات رصد جديدة كجزء من نظامهم الخاص بالمراقبة والتقييم.

بالتماشي مع هدف بناء القدرات الوطنية، تقوم اليونسكو، تحت إطار "مجموعة الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بالتعليم"، بتنسيق رزمة الاستجابة الخاصة بالأمم المتحدة؛ إذ تخاطب احتياجات بناء القدرات داخل وزارة التربية والتعليم العالي فيما يتعلق بالتعليم الجامع والصديق للطفل وتطوير الطفولة المبكرة. حالياً تخاطب هذه الرزمة احتياجات ٤٧ مدرسة في المناطق المهمّشة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وكما تمت الإشارة أعلاه، تدعم اليونسكو أيضاً عملية التخطيط والإدارة التعليمية من خلال دورها كمستشار فني لمجموعة عمل قطاع التعليم؛ إذ كان أحد إنجازاتها الهامة توقيع "التمويل المشترك" بين وزارة التربية والتعليم العالي وخمس دول مانحة. ويمثل "التمويل المشترك" خطوة ملموسة نحو الانتقال للنهج المبرمَج أكثر على نطاق القطاع بأسره داخل التخطيط التنفيذي الخاص بوزارة التربية والتعليم العالي. وفي الآونة الأخيرة، بادرت اليونسكو بتقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي والشركاء الوطنيين فيما يتعلق بمراجعة أهداف التعليم للجميع الوطنية لعام ٢٠١٥.

تطبيق الإستراتيجية الوطنية لاعداد وتأهيل المعلمين:

حدّدت وزارة التربية والتعليم العالي "تدريب المعلمين" كأولوية رئيسية في برنامجها الإصلاحي من أجل التعليم النوعي. ومنذ عام ٢٠٠٦ وبدعم من الحكومة النرويجية، وفّرت اليونسكو المساعدة الفنية في تطوير "الإستراتيجية الوطنية لاعداد وتأهيل المعلمين". بعد ذلك، تم

دعم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال برنامج المساعدة الفنية ذي الـ ٣ سنوات، المسمّى "أنظمة متميزة لمعلمين متميزين" والمموّل من الاتحاد الأوروبي (٣,٦ مليون يورو).

سعى هذا البرنامج لتعزيز القدرات المؤسساتية من أجل إدارة نظام تأهيل المعلمين (لفترة ما قبل الخدمة، وأثناء الخدمة ولتطوير الحياة المهنية)؛ وتطوير وضعية وحافزية المعلمين؛ وتعزيز درجة الصلة الوثيقة بين تدريب المعلمين والتطوير المهني. قدَّمت اليونسكو المساعدة الفنية المحدَّدة وقامت أيضاً بدعم "هيئة تطوير مهنة التعليم".

ومن إنجازاتها الرئيسية من أجل تحسين مستوى مهنية ووضعية وحافزية المعلمين القيام بتطوير مجموعة من المعايير المهنية (للمعلمين، والمعلمين الجدد ومديري المدارس). تم أيضاً تطوير مدوَّنة لقواعد السلوك، ونظام للترخيص المهني، وإطار للمؤهلات للمعلمين أثناء الخدمة، بالإضافة للبحث في ظروف العمل الخاصة بالمعلمين ومستوى حافزيتهم واستبقائهم (المحافظة عليهم).

تنسيق رزمة التعليم للجميع المرتبطة بالتعليم الجامع والصديق للطفل وتطوير الطفولة المبكرة

قامت تسع وكالات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والأونروا، ومكتب الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع اليونسكو) بدعم وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية من خلال رزمة "التعليم للجميع" (الخاصة بالأمم المتحدة/ وزارة التربية والتعليم العالي) فيما يتعلق بالتعليم الجامع والصديق للطفل، وتطوير الطفولة المبكرة. تهدف هذه الرزمة لتعزيز قدرات الوزارة والطواقم التعليمية من أجل دعم توفير التعليم الأساسي النوعي لجميع الأطفال بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، وقدراتهم، وإعاقاتهم، وخلفياتهم وظروفهم. كما تستجيب هذه الرزمة لأهداف وزارة التربية والتعليم العالي في سبيل زيادة قدرة وصول الأطفال في سن المدرسة للنظام التعليمي والاحتفاظ بهم واستبقائهم وتحسين جودة التعليم والتعلّم. يتم التطبيق التجريبي في ٤٧ مدرسة (٣٣ في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، و ١٤ في قطاع غزة).

استفادت هذه المدارس من برنامج التغذية المدرسية، وبرامج مختلفة لتطوير القدرات بالتركيز على "تقنيات المعلومات والاتصالات" في التعليم والتعليم الجامع والصديق للطفل، وفي الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما تم تصميم وتنفيذ برامج تعليم ابتكارية حول التعليم للجميع والقيادة التعليمية كجزء من تطوير الدورات لمعلمي ما قبل الخدمة، وأيضاً لمساعدة مديري المدارس، ومعلميها، ومشرفيها.

تم أيضاً تطوير الخطط مع جامعات شريكة في قطاع غزة لتحسين برامج تأهيل المعلمين قبل الخدمة لكي يتم تحضير الطلاب المعلمين بشكل أفضل في مخاطبة الاحتياجات والقدرات المتباينة للأطفال. يشمل ذلك المكونات المرتبطة بالاحتياجات التعليمية الخاصة مثل الدعم النفسي.

إضافة لذلك، ولأول مرة في فلسطين، افتتحت وزارة التربية والتعليم العالي غرف "الصف التمهيدي" (أي مرحلة ما قبل المدرسة، وهي السنة التي تسبق الصف الأول) في المدارس التجريبية في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، تتم حالياً إضافة ١٤ غرفة صفية جديدة في المدارس التجريبية من أجل القيام بتعميم مناهج التعليم الجامع في العملية التعليمية والقيام بافتتاح غرف الصف التمهيدي. سيكون ذلك مرتبطاً بتطوير القدرات على مستوى المؤسسات وعلى مستوى تدريب المعلمين، بالإضافة للجهود الرامية لتحسين الروابط بين المدارس والمجتمعات، وخاصةً في برامج ما بعد المدرسة (برامج التقوية بعد انتهاء اليوم الدراسي). تم أيضاً دمج رزمة "التعليم للجميع" بشكل كامل ضمن أول "اطار للمساعدات الإنمائية للأمم المتحدة " (UNDAF) في فلسطين، ويساهم المكوّن التعليمي لل(UNDAF) - الذي تم تنسيقه من قبل اليونسكو - بشكل كبير في تنفيذ رزمة التعليم للجميع للسنوات الثلاث المقبلة. ومن إنجازاته الهامة: زيادة التوعية حول التعليم الجامع والصديق للطفل داخل وكالات الأمم المتحدة ووزارة التربية والتعليم العالي والجامعات ومنظمات المجتمع المدني. من دون تأسيس الأنظمة التعليمية الجامعة والصديقة للطفل، لن تستطيع فلسطين تحقيق أهداف التعليم للجميع.

دعم الطلاب من الفئات الضعيفة ومؤسسات التعليم العالي

قام مكتب اليونسكو بتوفير الدعم الكبير لقطاع التعليم العالي الفلسطيني المطوَّر جيداً، وركّزت النشاطات على التخفيف من تأثير الصراع المستمر والوضع الاجتماعي- الاقتصادي المتردي في قدرة وصول طلاب الفئات الضعيفة للتعليم العالي النوعي.

كما دعمت اليونسكو قدرة الوصول للتعليم العالي في غزة من خلال تقديم المِنَح للإعفاء من رسوم تسجيل الطلاب من الفئات المجتمعية الضعيفة؛ وكان هذا الأمر هاماً جداً لسير عمل الجامعات بعد الحرب على غزة. قام مكتب اليونسكو أيضاً بتحسين نوعية التعليم والأبحاث من خلال دعمها في إعادة بناء المختبرات العلمية وأيضاً في استبدال المواد التقنية التعليمية والتدريسية التي فُقِدت بعد الحرب على غزة والتي كان من الصعوبة استبدالها بسبب الحصار المستمر عليها. تم تنفيذ هذه النشاطات مع الدعم المالي من قبل سمو الأميرة الشيخة موزة بنت ناصر القطرية والبنك الإسلامي للتنمية.

علاوةً على ذلك، ضمن إطار برنامج "انظمة متميزة لمعلمين متميزين" المموَّل من الاتحاد الأوروبي، قام مكتب اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) بدعم ٢٢ طالبًا لدرجة الدكتوراه في مجال التربية لتمكينهم من استكمال دراستهم خارج البلاد، وكان هؤلاء أشخاصًا ذوي أدوار رئيسية تم اختيارهم بناءً على خلفياتهم المهنية والأكاديمية، وتم النظر بشكل محدَّد إلى مستوى مشاركتهم في عملية تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بالمعلمين. ومع الدعم المالي القادم من "اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني"، بادر مكتب اليونسكو في الفترة الأخيرة بدعم طلاب الفئات الضعيفة بمبادرة جديدة تركّز على توسيع قدرة الوصول للمصادر والمواد التعليمية والكتب من خلال المكتبات وتطوير إستراتيجية لمناصرة الحق للتعلّم.

كما تدعم اليونسكو مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية في مساهماتهم لإحراز تقدّم في خطة وأهداف اليونسكو المرتبطة بثقافة السلام واللاعنف، بالإضافة لدعمها لعمليات التدريس والتعلّم والبحث المساهِمة في تطوير مجتمعات تتمتع بالمعرفة المستدامة. فمثلاً، يوفر "برنامج كراسي اليونسكو الجامعية/ شبكة اليونسكو للتوأمة بين الجامعات وإقامة الشبكات" منصة عالمية لإدارة وإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة.

وفي عام ١٩٩٧، تم تأسيس "كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام" في جامعة النجاح الوطنية، و"كرسي اليونسكو في الرياضيات والفيزياء النظرية" في جامعة بيرزيت عام ٢٠٠٦، و"كرسي اليونسكو في علم الفلك والفيزياء الفَلَكية وعلوم الفضاء" في الجامعة الإسلامية في غزة عام ٢٠١٢.

الدعم من خلال التعليم وقت الطوارئ

(دعم النظام التعليمي في غزة في أوقات الطوارئ)

قام مكتب اليونسكو في رام الله بتنفيذ برنامج التعليم في غزة في أوقات الطوارئ؛ بتمويل مقداره ٢,٨ مليون دولار أمريكي من سمو الأميرة الشيخة موزة المسند أميرة قطر ومبعوث اليونسكو الخاص للتعليم الأساسي والتعليم العالي، بالإضافة لمبلغ ١,٤ مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية. هذا البرنامج تم إطلاقه عام ٢٠٠٩ وشمل خمسة مشاريع قامت بتوفير الدعم المستمر لمؤسسات التعليم العالي والمدارس الابتدائية والثانوية الأكثر ضعفاً في وجه الظروف الحالية. وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج التحسين من جودة ونوعية التعليم والتعلّم والقيام بترسيخ الأمان داخل البيئة المدرسية.

من ضمن الإنجازات المحقّقة أن أكثر من ٣٢٠٠ طالب توجيهي استفادوا خلال شهرين من الدورات المكثفة للتحضير لامتحانات التوجيهي، بالإضافة لبعض الاستجابات العلاجية. وفي مؤسسات التعليم العالي، تم توفير إعفاءات الرسوم لـ ٤٣٧ طالبًا من الفئات الضعيفة؛ مما مكّنهم من استكمال مسيرتهم التعليمية، وفي نفس الوقت ضمان استدامة تلك المؤسسات التعليمية.

كما تعززت نشاطات "التعليم في وقت الطوارئ" من خلال تأسيس مجموعة تباشِر أعمالها باللغة العربية وفقاً للحد الأدنى لمعايير "الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"، وفيها تم تدريب ١٢٣٩ فرداً من الطاقم التعليمي، إذ قدّموا الدعم لتطوير خطة تعليمية لأوقات الطوارئ في المجتمعات الخاضعة للمخاطر الجسيمة.

كما تم تطوير تقرير "يستحقون التعليم" بالتركيز الأساسي على زيادة الإلمام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل عمل المناصرة لحق التعلم.

تركز منظمة اليونسكو على ضمان استدامة نشاطاتها المرتبطة بالتعليم في أوقات الطوارئ، بينما تحاول أن تدمج تدريجياً عناصر تطوير القدرات داخل البرامج الاعتيادية لتدريب المعلمين؛ لكي تكون تلك العناصر جزءاً من الغاية الإستراتيجية الأوسع لتطوير المعلمين النوعيين. يجب على الدعم الإضافي أن يدرُس احتمالية دمج الممارسات الجيدة لبرنامج "التعليم وقت الطوارئ في غزة" ضمن إطار الضفة الغربية. كما يجب صياغة ووضع إستراتيجيات للتنقل والتحول من إطار الطوارئ/ الإطار الإنساني إلى إطار الاستعادة المبكّرة/ الإطار التطويري. في هذا المجال، ساهمت خبرات وشبكات اليونسكو في غزة بشكل محوري في جهود عناقيد التعلم الساعية لاستخدام الحد الأدنى لمعايير "الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ" في الضفة الغربية، وبذلك تم توليد ديناميكية إيجابية مع وزارة التربية والتعليم العالي والشركاء الآخرين. وفي الفترة الأخيرة، دعم مكتب اليونسكو التسهيل والتيسير المشترك للورشات الاستشارية الهادفة لشرح مفهوم الحد الأدنى لمعايير "الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ" في فلسطين.

(حماية التعليم من المداهمات والهجمات)

وضمن إطار "البرنامج التجريبي للتقليل من مخاطر الأزمات"، قامت منظمة اليونسكو بدعم المدارس لتكون بمثابة أماكن آمنة؛ إذ قامت بإجراء نشاطات هامة في ٢٩ مدرسة موجودة في مناطق الوصول المحدودة وفي مناطق مهمشّة أخرى في قطاع غزة.

وشملت تلك النشاطات تدريب الإسعافات الأولية للمعلمين والطلاب، وتحسين درجة الوعي حول السلامة والأمان، والتعريف بأفضل الممارسات الآمنة من خلال تدريب المدارس وتشكيل لجان سلامة داخلها، وتوفير الدعم النفسي- الاجتماعي للمعلمين والطلاب، والتحسين من مستوى الرصد والتقرير حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال.

كما تضمَّن البرنامج تقديم نظام تنبيه "الرسائل القصيرة" للتمكين من توفير الحماية في الوقت الملائم في حالات الحوادث.

واستناداً إلى "مؤتمر حماية التعليم من الهجوم" المنعقد في باريس عام ٢٠٠٩، يعمل مكتب اليونسكو في رام الله بجانب التحالف الدولي من أجل حماية التعليم من الهجمات والقيام بتبادل الممارسات الجيدة؛ وخاصة تلك المتعلقة بالرصد والتقرير حول الهجمات على عملية التعليم.

تعزيز تعليم العلوم

في سبيل دعم وتطوير عملية تعليم العلوم والبحث العلمي، تقوم منظمة اليونسكو بدعم وزارة التربية والتعليم العالي في سبيل التعزيز من قدرات الطلاب الفلسطينيين في المواد العلمية؛ وخاصة مواضيع الكيمياء، والفيزياء، والأحياء.

كما قامت اليونسكو بتوفير حقائب مصغرة للعلوم في المدارس الفلسطينية الموجودة في المجتمعات المهمّشة والمعزولة؛ وبذلك مكّنت الطلاب والمعلّمين من التفاعل والاستكشاف واكتساب المعرفة من خلال التعلم من التجارب العملية.

كما تم توفير ٢٧٠ حقيبة تعليمية لتغطية مستويات الصفوف من الأول إلى التاسع، واستفاد من ذلك ما مجموعه ١٨ مدرسة. كما أن دعم قطاع العلوم تم تنفيذه باستخدام نهج متكامل خاص بتعلّم العلوم في غزة من خلال توفير الدعم لكليات العلوم في عدة مؤسسات للتعليم العالي.

بالإضافة لذلك، تدعم منظمة اليونسكو –بجانب وزارة التربية والتعليم العالي والقنصلية الفرنسية ومؤسسة النيزك للتعليم المساند والدعم العلمي–تنظيم "مهرجان العلوم الفلسطيني" منذ عام ٢٠١٠ لدعم الثقافة العلمية لدى الطلاب والمعلمين والأهالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الصف التمهيدي التجريبي في مدرسة خالد بن الوليد في أريحا. حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

الثقافة

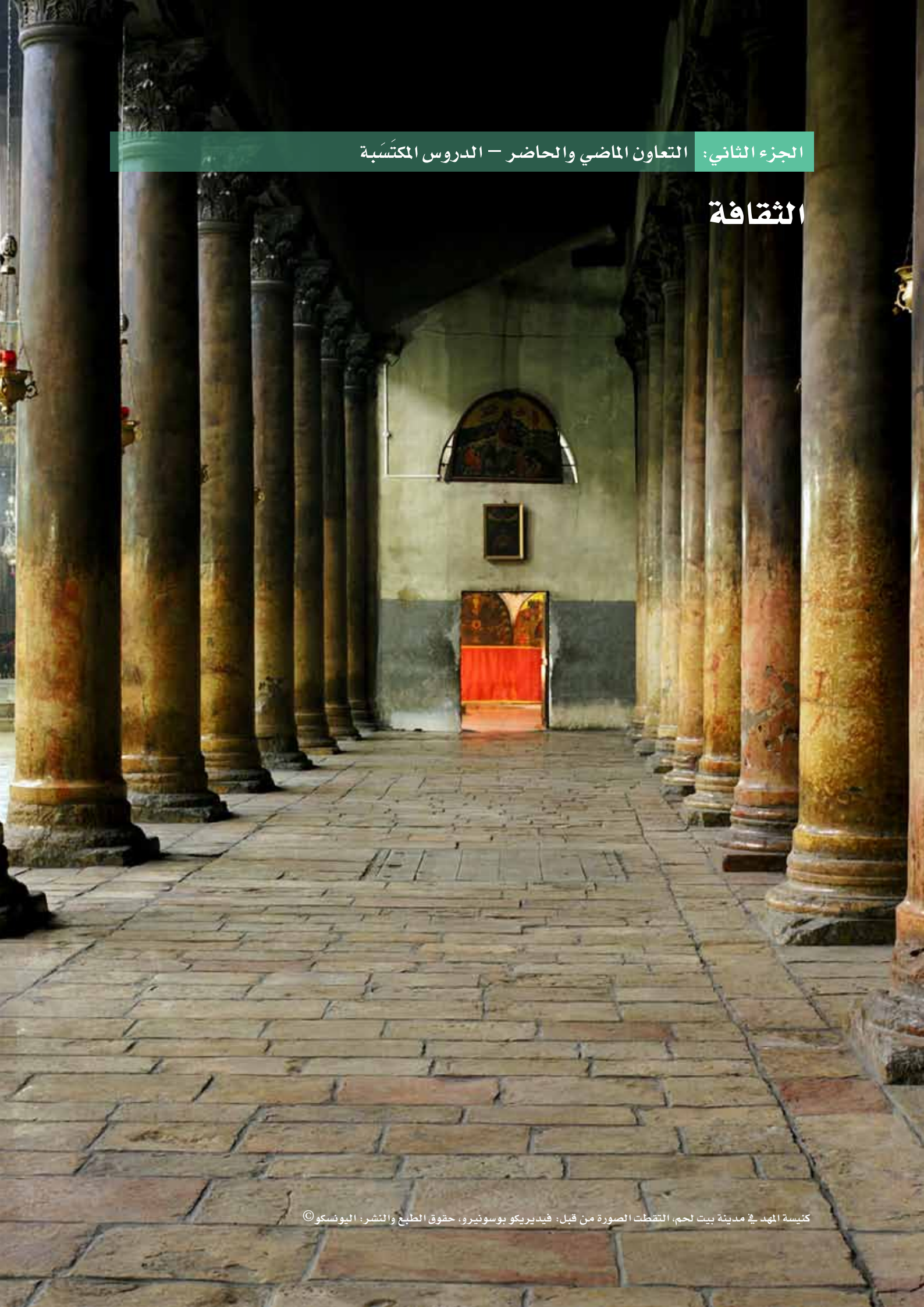

كنيسة المهد في مدينة بيت لحم، التقطت الصورة من قبل: فيديريكو بوسونيرو، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

تطوير المؤسسات والسياسات:-

منذ تأسيسه عام ١٩٩٧، يركّز مكتب اليونسكو في رام الله على تطوير وتعزيز قدرات المؤسسات المسؤولة عن الجانب الثقافي في فلسطين.

قدّمت اليونسكو الدعم الفعّال لوزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار ومنظمات المجتمع المدني المعنية مع التركيز الخاص على التحسين من نوعية واستدامة السياسات الثقافية والتخطيط الإستراتيجي.

ومنذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢، لعبت اليونسكو دوراً رياديا في برنامج الأمم المتحدة المشترَك المسمّى: "الثقافة والتنمية في فلسطين"؛ والذي شاركت فيه أربع وكالات للأمم المتحدة بتضافر الجهود مع الوزارات المعنية والشركاء من المجتمع المدني من أجل تعزيز الثقافة والتنمية في فلسطين. ركّز هذا البرنامج على نقطتين رئيسيتين هما:

- التطوير المؤسساتي؛ الذي يسعى لتأسيس السياسات والممارسات الهادفة للمحافظة على التراث الثقافي مع تسليط الضوء على التراث المادي (بما في ذلك المناظر والمشاهد الثقافية)، والتراث غير المادي والصناعات الإبداعية؛ وتضمّن ذلك إجراء النشاطات التجريبية في الأماكن المختارة.
- التنمية الاجتماعية- الاقتصادية؛ التي تسعى لتحديد وتوسيع إمكانية وجود السياحة الثقافية والبيئية بالإضافة للصناعات الإبداعية الهادفة للنمو الاقتصادي الشامل والتماسك الاجتماعي.

مكّن هذا البرنامج بشكل رئيسي من تحقيق أول إستراتيجية فلسطينية للقطاع الثقافي وتحديث القانون الوطني للتراث الثقافي؛ إذ قام البرنامج بتصميم خطة نموذجية للإدارة التكاملية، وتم أيضاً تطوير وتأييد "ميثاق الحفاظ على التراث الثقافي في فلسطين" وتطوير المؤشرات الثقافية لأول مرة في فلسطين.

التراث الثقافي:

يشكّل التراث الثقافي جوهر الأنشطة والمشاريع والبرامج التي ينفّذها قسم الثقافة في مكتب اليونسكو في رام الله. وبالإضافة للتدخلات على مستوى السياسات، تشارك اليونسكو أيضاً مع الأطراف المحلية في عمليات تنفيذ المشاريع.

تضمّن العمل القيام بتطوير الخطط الرئيسية للحدائق الأثرية وأعمال الصيانة وإعادة التأهيل وإعادة استخدام المباني التاريخية، بالإضافة لخطط المحافظة والإدارة للبلدات والقرى التاريخية والمشاهد الثقافية.

كما قام مكتب اليونسكو في رام الله بتزويد السلطة الفلسطينية بالمساعدة التقنية الفنية والدعم المالي من أجل التحضير لـ"قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين" (٢٠٠٥). وبعد قيام فلسطين عام ٢٠١١ بتصديق اتفاقية عام ١٩٧٢ الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، تم الانتهاء من القائمة المبدئية لفلسطين عام ٢٠١٢ استناداً إلى تلك القائمة. هذه القائمة تشمل مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين، التي تنوي فلسطين ترشيحها في قائمة التراث العالمي.

نتيجة لذلك، في ٢٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٢، تم تضمين كنيسة المهد ومسار الحجاج في بيت لحم ضمن قائمة التراث العالمي كأول موقع ثقافي فلسطيني.

مدينة غزة، التقطت الصورة من قبل: أليسيو رومنزي، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

كما قام اليونسكو بتنفيذ نشاطات رئيسية مرتبطة بالأمور التالية :-

- إعادة استخدام مبنى خان الوكالة التاريخي في نابلس (بتمويل من قبل المفوضية الأوروبية)؛
- نشاطات الترميم والمحافظة الطارئة على منطقة تل أم عامر/ دير القديس هيلاريون ("سنت هيلاريون) في قطاع غزة؛
- تطوير خطة الحفاظ وإدارة التراث الثقافي في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور؛ بالإضافة لخطة حماية المشاهد الطبيعية في منطقة بتّير٤٩ (مموّل من قبل الحكومة الإيطالية)؛

خطة متكاملة لحماية سبسطية (صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة).

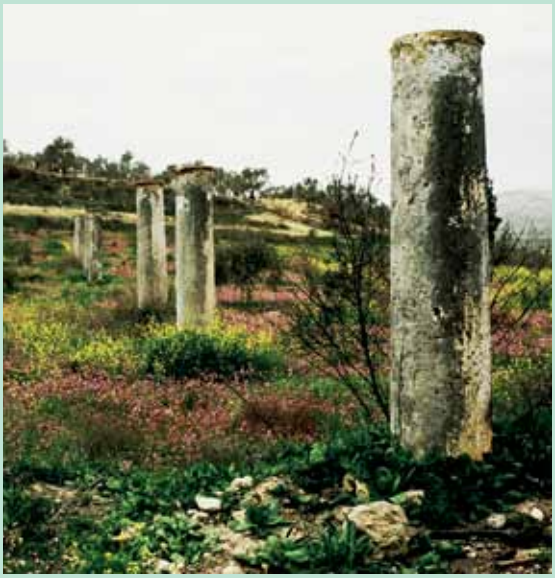

سبسطية، نابلس. فيديريكو بوسونيرو، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

في عام ٢٠١٢، وقّعت اليونسكو اتفاقية هامة مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) للحفاظ على التراث الثقافي كوسيلة للتطوير المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تشاركي مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. تمكّن هذه الاتفاقية من التطبيق والمتابعة الفعالة لعدة سنوات للبرنامج الحالي المموّل من قبل (سيدا) في فلسطين؛ لكونها الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة المخوّلة والمفوّضة في مجال الثقافة وحفظ التراث، تلعب اليونسكو دوراً محورياً في التأكد من وجود التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الشريكة ومؤسسات السلطة الفلسطينية في سبيل تحقيق المزيد من التطوير المؤسساتي الشامل وزيادة التوعية حول أهمية الممتلكات التراثية الثقافية في فلسطين.

كما ستعمل منظمة اليونسكو جنباً إلى جنب مع مركز المعمار الشعبي (رواق)، ومركز حفظ التراث الثقافي الفلسطيني، ولجنة إعمار الخليل ومؤسسة التعاون. يهدف هذا المشروع لإحياء وترميم المباني والمناطق التاريخية في المراكز التاريخية المعدّة للاستخدام العام بالإضافة لبناء القدرات المحلية في مجال حفظ التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة. سيطبَّق ذلك من خلال تعزيز القدرات والمعرفة المرتبطة بحفظ التراث مع التركيز الخاص على الجيل الشاب من المهندسين المعماريين والعمال، وعلى تعزيز السياحة الثقافية، ورفع مستوى التوعية الجماهيرية حول القيم المرتبطة بالتراث الثقافي، بالإضافة لاستحداث الجانب الاجتماعي- الاقتصادي لحفظ التراث الثقافي من خلال خلق فرص عمل جديدة وتوفير المرافق للاستخدام العام.

في موقع "تل بلاطة" الأثري، الذي يُعتبر موقعاً ثقافياً وتاريخياً هاماً ومكوّناً رئيسياً لموقع "البلدة القديمة في نابلس ومحيطها" المرشّح كموقع تراث عالمي، تواصل اليونسكو في تنفيذها لمشروع "حديقة تل بلاطة الأثرية: البحث العلمي وحفظ وإدارة الموقع" بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار وجامعة (لايدن) الهولندية. يساهم هذا المشروع -الذي ابتدأ في ديسمبر عام ٢٠٠٩ وموّل من قبل المملكة الهولندية- في الحفاظ على موقع (تل بلاطة) التراثي الثقافي والمنع من تدهوره الإضافي، وتحويله لمكان ثقافي ملائم أكثر للزوار. تتضمن النشاطات الرئيسية لهذا المشروع: البحث العلمي، وصياغة وتطبيق الخطة الإدارية، بالإضافة لتشييد مرفق مخصص للزوار. ويأتي هذا المشروع استمرارًا لعلاقات التعاون الناجحة بين دائرة الآثار والتراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار من جهة، و كلية الآثار في جامعة لايدن - من خلال الممثلية الهولندية في رام الله- من جهة أخرى. حتى الآن تتضمن النشاطات المطبّقة القيام بموسِمَيْ حفر (٢٠١٠ و ٢٠١١) مع التركيز على تبادل الخبرات والمعرفة بين وزارة السياحة والآثار وجامعة لايدن، ومسابقة معمارية حول مرافق الزوار؛ مما أدى للمزيد من تطوير وتشييد المرافق، وتدابير الطوارئ، وأعمال الحفاظ، وصياغة خطة للحفاظ والإدارة، ونشاطات التوعية خصوصاً للشباب والمجتمع المحلي؛ بالإضافة لطرق تجميع البيانات. وبالمتابعة

مع الجهود المبذولة في الماضي، ستهدف بعض النشاطات المستقبلية لإصدار منشور مرتبط بهذا المشروع.

الثقافة والأمن البشري

اكشف مكتب اليونسكو في رام الله الترابط الوثيق بين الثقافة والأمن البشري، وقام بالتجريب الناجح لبرنامجَيْن مشتركَيْن ضمن إطار "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري". وفي عام ٢٠١٠، طوّرت اليونسكو نهجا ابتكارياً حيال الأمن البشري من خلال إعادة إحياء العمارة الطينية في منطقة غور الأردن لتوفير السكن الملائم للمجتمعات المهمّشة والتحسين من أوضاعهم المعيشية المادية. يهدف هذا البرنامج المستمر لتزويد المستفيدين المستهدَفين بالمعرفة الضرورية لغرض استعادة أساليب البناء القديمة، والاستفادة من تقنيّات البناء الحديثة في سبيل تعزيز معاييرهم الإسكانية، والتخفيف من حدة فقرهم عن طريق خفض تكاليف الطاقة المنزلية.

ويتم حالياً تحضير كتيّب سهل الاستخدام يقوم بشرح كيفية إنتاج الكُتَل الأرضية المضغوطة والمستقرة، وكيفية استعمالها في البناء الذاتي.

التراث المنقول والمتاحف

يتعرض التراث الثقافي الفلسطيني الغني لمخاطر عالية من النهب والاتجار بالقطع الأثرية. وفي هذا السياق، قدَّم مكتب اليونسكو في رام الله، وبالتعاون مع الإنتربول، دورات تدريب متخصصة حول "جوانب التشبيك لدى الشرطة وتحديد هوية القطع الأثرية" لمسؤولين في السلطة الفلسطينية من قوات الشرطة المختلفة بما في ذلك الشرطة المدنية، وشرطة السياحة، والجمارك وغيرها، بالإضافة لموظفي دائرة الآثار والتراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار.

كما يتم العمل حالياً على إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بالقطع الأثرية المُكْتَشَفة والمنقولة في فلسطين منذ عام ١٩٦٧.

كما قامت اليونسكو بمساعدة وزارة السياحة والآثار على صياغة السياسة الوطنية للمتاحف وفي إنشاء العديد من المتاحف، مثل المتحف الأثري في رام الله، والمتحف السامري في جبل جرزيم قرب نابلس، ومتحف دورا قرب مدينة الخليل، ومتحف "الرواية" في بيت لحم. إن متحف "الرواية" المموَّل من قبل الحكومة النرويجية هو متحف ابتكاري يستعمل أساليب عرض مبنية على وسائط متعددة وتفاعلية تروي قصصًا وروايات مختلفة في مواضيع متعددة، وتخدم كمساحة تقوم بحماية وتقوية التنوع الثقافي الفلسطيني وتعزيز الحوار بين الثقافات.

وسيخدم متحف الرواية كمساحة للتفاعل والحوار وكمكان يقصده الناس من فئات مختلفة من حيث العمر والنوع الاجتماعي والأصل والمعتقدات؛ ليتأملوا ويفكروا مَعًا في الماضي والحاضر والمستقبل. كما تواصل اليونسكو تقديم المساعدة والدعم في مأسسة متحف الرواية وتبحث عن طرق التمويل من قبل المانحين في سبيل تحقيق أشغال الترميم.

التعبيرات الثقافية والصناعات الإبداعية

من خلال البرنامج المشترَك المسمّى "الثقافة والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" والمموَّل من قبل "صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة"، عمل اليونسكو - وبتضافر الجهود مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة" و"منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" وبالتشارك مع وزارات السلطة الفلسطينية للسياحة والآثار، والثقافة، والزراعة، وشؤون المرأة– على تعزيز سياسات وممارسات حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وتطوير الممارسات الأفضل لتعزيز التماسك الاجتماعي، والاستفادة من إمكانات التراث الثقافي والصناعات الإبداعية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

التراث الثقافي غير المادي

في عام ٢٠٠٥، ابتدأ مكتب اليونسكو عمله في حماية وتعزيز التراث الثقافي غير المادي في فلسطين.

قدّم المكتب المساعدة الفنية لوزارة الثقافة الفلسطينية في إعداد أول ملف ترشيح مرتبط بإعلان روائع التراث الشفوي وغير المادي للإنسانية.

وفي نوفمبر عام ٢٠٠٥، تم إعلان الحكاية الشعبية الفلسطينية- وهي شكل من أشكال التقاليد الشفوية التي تنطوي على نقل المعرفة من النساء للشباب والأطفال من خلال الروايات -كإحدى روائع التراث غير المادي للإنسانية.

من خلال برنامج "صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة" حول "الثقافة والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (٢٠٠٩-٢٠١٢) مع وجود الأموال الأساسية لهذا الغرض، ساعدت منظمة اليونسكو وزارة الثقافة الفلسطينية في البدء بتأسيس الأرشيف الوطني الفلسطيني (للتراث غير المادي) من خلال تطوير قائمة بأشكال التراث الثقافي غير المادي مثل الحكايات والروايات الشعبية، والرقص التقليدي، وثقافة الصيد، والمعرفة الزراعية.

الجزء الثاني: التعاون الماضي والحاضر: الدروس المكتَسَبة

الاتصال والإعلام

صحفيون وهم يؤدّون تدريب الراديو، حقوق الطبع والنشر: مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت©

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ اليونسكو هي الوكالة الوحيدة داخل الأمم المتحدة المفوّضة والمكلّفة بشكل خاص لتشجيع وتعزيز حرية التعبير، ويقوم مكتبها في رام الله بتنفيذ المشاريع بهدف ضمان هذا الحق الأساسي والأمور المنبثقة عنه، مثل حرية الصحافة وحرية المعلومات؛ وذلك كما جاء في المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من خلال جوانبها المختلفة في العمل في مجال الاتصال والإعلام، يدعم مكتب منظمة اليونسكو في رام الله المساواة بين الجنسين، والتعبير عن الذات، ومشاركة النساء والشباب وأعضاء المجتمعات المهمّشة؛ وبذلك يتم تعزيز التعددية والنقاش العام.

تعزيز حرية التعبير ووجود بيئة تمكينية للإعلام في فلسطين

ايدعم مكتب اليونسكو في رام الله نشاطات المناصرة، ويسهّل من توفير المساعدة التقنية من أجل تبنّي وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي يتوافق ويتماشى مع معايير حرية التعبير المُعْتَرَف بها دولياً. من أولويات هذا العمل المناصرة ونشر التوعية حول أهمية هذا الحق الإنساني الأساسي، بما في ذلك الذكرى السنوية لليوم العالمي لحرية الصحافة المنفَّذ من قبل الشركاء المحليين والمنعقد في الثالث من أيار/ مايو من كل عام. فمثلاً في عام ٢٠١٢، تم عقد احتفالات "اليوم العالمي لحرية الصحافة" في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تم تنظيم هذا الحَدَث من قبل مركز تطوير الإعلام لجامعة بيرزيت مع دعم منظمة اليونسكو وقناة فرنسا الدولية. قامت هذه الفعاليات بدعم نشاطات التوعية والمناصرة والحوار بين مختلف الأطراف المعنية من أجل النهوض بالإطار القانوني المؤثر في الإعلام، وأيضاً من أجل تعزيز المعايير المهنية والأخلاقية في الصحافة. في هذا السياق، تم عمل التسهيلات اللازمة لمشاركة أربعة فلسطينيين من ممثلي المنظمات المحلية الشريكة لليونسكو في يوم اليونسكو العالمي لحرية الصحافة عام ٢٠١٢ المنعقد في تونس الخضراء؛ وهذا أعطى المجال للفلسطينيين بأن يقوموا بمشاركة آرائهم وخبراتهم مع الآخرين.

كجزء من جهودها الهادفة لتعزيز بيئة أكثر تمكيناً لوسائل إعلام حرّة ومستقلة ومشجّعة للتعددية في فلسطين، تعمل منظمة اليونسكو في رام الله حالياً على تطبيق تقييم شامل ومتعمّق للقطاع الإعلامي باستخدام "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام" الخاصة باليونسكو بالتعاون والتشارك مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت. فقد تم إطلاق هذا المشروع – الذي لقي تمويله من قبل "قناة فرنسا الدولية" و"البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" – في أكتوبر عام ٢٠١٢ من خلال الورشة الوطنية التي تلتها المراجعة القانونية والأدبية، والتشاورات الواسعة مع الأطراف الإعلامية الرئيسية؛ بالإضافة لعمل استطلاع رأي يشمل ٥١٠ صحفيين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي يوليو عام ٢٠١٣، ومن أجل تقديم النتائج الأولية لهذا التقييم، تم تنظيم مؤتمر وطني لمختلف الأطراف المعنية شمل تقريباً ٦٠-٧٠ مشاركًا من الضفة الغربية و ٤٠-٥٠ مشاركًا من قطاع غزة (من خلال عقد مؤتمر الفيديو)؛ وتضمّن ذلك ممثلين حكوميين على المستوى العالي وانعقد المؤتمر في مدينة رام الله. من المتوقع جداً أن تقوم توصيات التقرير النهائي (التي من المخطَّط أن يتم نشرها في ديسمبر عام ٢٠١٣) بتوفير المساهمة الكبيرة في النقاشات الجارية حول صياغة الإستراتيجية الوطنية للإعلام.

دعم سلامة الصحفيين

يتعاون مكتب اليونسكو في رام الله- كجزء من المشروع المموَّل من قبل الحكومة الفنلندية الساعي لدفع عجلة حرية التعبير وسلامة الصحفيين وتمكين المرأة في وسائل الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة –يداً بيد مع "المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية" (مدى) لتعزيز عمل الرقابة والتقرير حول الانتهاكات المرتبطة بالحريات الإعلامية، وتمكين شبكات دعم النظراء وتوفير المساعدة القانونية للصحفيين؛ بما في ذلك من خلال تأسيس وحدة قانونية عام ٢٠٠٩.

كما ساهمت (مدى) في تشكيل تحالف موحَّد للدفاع عن حرية التعبير، ونظّمت حملة لنشر التوعية حول ذلك، ومسابقة تخللتها جوائز، وقامت بتوزيع ملصق خاص بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة عام ٢٠١١ (والذي تم الاحتفال به بإجراء فعاليات مختلفة في رام الله والقدس وغزة). كما تم عمل معرض خاص للصور يُظْهِر الهجمات التي تعرّض لها الصحفيون، بالإضافة لعقد ورشات عمل للمحامين، ومحاضرات للطلبة الإعلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وثلاث دراسات حول القضايا الإعلامية. كما تخللت فعاليات "اليوم العالمي لحرية الصحافة" المنعقدة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠١٢ عروض الخبراء وبالأخص مخاطبتهم للتحديات المرتبطة بسلامة الصحفيين. وبأسلوب ملحوظ، ركّزت فعاليات ذكرى هذه المناسبة الدولية عام ٢٠١٣ بشكل كبير على قضايا السلامة والأمان بالتماشي مع الموضوع الذي تم اختياره من قبل اليونسكو في الاحتفال الرئيسي المنعقد في كوستا ريكا (بعنوان: "الأمان عند التكلّم: تأمين حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام") وقامت المنظمة بتشجيع استكشاف هذا الموضوع في الفعاليات المحلية فحسب.

وبفضل الأموال المُرسَلة من الدولة الفنلندية، قام مكتب اليونسكو في رام الله بدعم "شبكة معاً الإخبارية" في تقديمها لدورات تدريبية حول السلامة العامة للصحفيين والمصوّرين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وركّزت هذه التدريبات على الجوانب العملية والمهنية للتغطية الإعلامية عند المواقف الخطرة. وبالإضافة لتلك الجلسات التدريبية، تم توزيع حقائب الإسعافات الأولية والخوذات والستر الواقية المضادة للرصاص للمهنيين الإعلاميين. وفي عام ٢٠١٢، وبدعم من "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" و"قناة فرنسا الدولية"، واصلت شبكة معاً الإعلامية بناء مهارات صحفيي الضفة الغربية وقطاع غزة في طرق مواجهة المخاطر أثناء العمل في البيئات والأماكن المهمشّة، وذلك من خلال نماذج الأمان التي تم شملها في التدريب الأوسع الذي ركّز أيضاً على التغطية الإعلامية في ظل الصراعات الحساسة؛ بما في ذلك أثناء القضايا الانتخابية.

تمكين المرأة في وسائل الإعلام

تدريب للصحفيات في رام الله، حقوق الطبع والنشر: مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت ©

إن منظمة اليونسكو ملتزمة بدعم وتعزيز حرية تعبير النساء عن آرائهن واهتماماتهن واحتياجاتهن وتطلعاتهن، فمثلاً من خلال مشروع تم تمويله من قبل "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال"، قام مكتب اليونسكو في رام الله بدعم محطة "نساء إف. إم." –وهي أول إذاعة نسوية ربحية ومستقلة داخل فلسطين ويتم إدارتها من قبل النساء ومخصصة من أجلهن. وساعدت هذه المبادرة الصحفيات من المجتمعات الريفية في التدرّب على تقنيات التقرير الإذاعي والبثي.

علاوةً على ذلك، وضمن إطار المشروع المذكور أعلاه المموَّل من الحكومة الفنلندية، اشترك مكتب اليونسكو في رام الله مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت ومؤسسة "فلسطينيات" لإحراز التقدم في تمكين المرأة في القطاع الإعلامي. كما قام مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت بتنفيذ برنامج تدريبي يعزّز من قدرات التقرير متعدد المنابر والمهارات الكتابية وبرنامج التدريب العملي. تم توجيه هذا البرنامج للخريجات الجديدات والصحفيات اللواتي في منتصف حياتهن المهنية من الضفة الغربية وغزة؛ وركز البرنامج بشكل خاص على دمج نساء المجموعات المهمّشة كمجتمعات البدو والمجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين.

بدورها قامت مؤسسة "فلسطينيات" بتأسيس "مجموعة لدعم النظراء" للصحفيات الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تسميتها "نادي الإعلاميات الفلسطينيات"، وقام النادي بتنظيم عدة اجتماعات وورشات ونشاطات خاصة لتعزيز الاتصال بين أعضاء النادي. كما ساهمت المؤسسة في عدة برامج للتدريب العملي ودافعت عن حقوق الصحفيات واستنكرت حالات التعدي على تلك الحقوق.

التعليم والتدريب الصحفي

تُعْتَبَر عملية بناء قدرات الصحفيين، من خلال توفير الفرص التدريبية ودعم المؤسسات الأكاديمية التي تقدم دورات لتطوير مهارات المهنيين الإعلاميين، بمثابة عنصر جوهري ترتكز عليه حرية التعبير والتعددية والتنوع الإعلامي، وتم الاعتراف بذلك في إطار "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام" الخاصة باليونسكو. بناءً على ذلك، يقوم مكتب اليونسكو في رام الله بتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية في الصحافة، سواء من خلال تسهيل عملية التدريب الإعلامي أو من خلال المشاريع التي تعزّز من قدرات المؤسسات التي تعلّم موضوع الصحافة.

قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع أربع جامعات فلسطينية وهي: القدس والنجاح وبيرزيت والخليل من أجل تعزيز مناهج الأقسام الصحفية والإعلامية في الجامعات المذكورة، وتمت الاستفادة من وثيقة "مناهج تعليم الصحافة النموذجية" الخاصة باليونسكو (متوفرة أيضاً باللغة العربية). تضمّن هذا التعاون تنظيم لقاءات المائدة المستديرة وتنظيم جولة دراسية لثلاثة أساتذة فلسطينيين متخصصين في مجال الصحافة قاموا بزيارة "جامعة توركو للعلوم التطبيقية" في فنلندا، بالإضافة لمهمة من قبل خبير فنلندي زار مدينة رام الله وقام بتقديم بعض التوصيات حول تحسين المناهج الدراسية في الإعلام والصحافة داخل الجامعات الفلسطينية الأربع المشاركة.

كما قام مكتب اليونسكو في رام الله بتوفير تدريبات للمهنيين الإعلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة حول موضوع "المبادئ التوجيهية الأخلاقية" و"التقرير في ظل الصراعات الحسّاسة". بالإضافة لذلك، قامت اليونسكو بدعم قناة (وطن) الفضائية في تقديمها لورشات وتدريبات متخصصة حول "التقرير في ظل التغيّرات المناخية" وفي

إنتاج مجلة مكوَّنة من ستة أجزاء تقوم بتغطية موضوع التوعية البيئية.

كما مكّنت الأموال التي تم حشدها من "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" من تنفيذ عدة نشاطات لبناء القدرات الإعلامية في السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال تم تدريب صحفيين من (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا) حول "التغطية المسموعة وتغطية الفيديو للأنباء الإنسانية" وذلك ضمن إطار مشروع ساهم في توفير المعدّات اللازمة لإدارة مكتب الأنباء الإنسانية التابع لـ(وفا). أيضاً من خلال التمويل القادم من "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال"، تم عقد دورة عن عمل الأفلام الوثائقية للمخرجين الشباب في غزة، وتم تقديم هذه الدورة من قبل المخرج السويدي المعروف "بيا هولمكفيست" (ضمن برنامج نفّذه مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت).

كما قام المتدربون بإنتاج ستة أفلام وثائقية قصيرة في عدة مواضيع، مثل رياضة الباركود، والأطفال الصغار والفن في غزة. ركّزت مشاريع "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠١١ على تمكين المرأة الصحفية ودعم وسائل الإعلام الخاصة بالمواطن. أما في عام ٢٠١٢، فساهم "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" في تعزيز ودعم قسم الأنباء التابع لـ(وطن) من خلال بناء قدرات ومعرفة ومهارات أعضاء الطاقم الرئيسيين في المجالات المختلفة من أجل النجاح في دمج أدوات الإعلام التقليدية داخل وسائل الإعلام الجديدة. علاوة على ذلك، ومن خلال مشروع تم تمويله من قبل "البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" و"قناة فرنسا الدولية"، تم عقد ورشات تدريبية في قطاع غزة وأريحا حول "التقرير في ظل الصراعات الحساسة"، و"تغطية الانتخابات" و"قضايا السلامة والأمان".

حرية التعبير على الإنترنت، والتدوين الإلكتروني ووسائل الإعلام الاجتماعية

هناك آلاف المدوّنين الإلكترونيين والصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يفهمون قوة وتأثير المدوّنات (البلوغ) وشبكات التواصل الاجتماعي أمثال "تويتر" و"فيسبوك". لكن بالرغم من ذلك، لا يزال هنالك نقص في إمكانية الوصول للتدريب والمواد التعليمية ذات الجودة العالية فيما يتعلق بهذه المنابر الاتصالية الجديدة. وفي هذا السياق، قامت منظمة اليونسكو بدعم (شبكة أمين الإعلامية) في تنفيذها للورشات حول التدوين الإلكتروني ووسائل الإعلام الخاصة بالمواطن، وتم عمل ذلك في عدة مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل دعم حرية التعبير وتعزيز العملية الديمقراطية من خلال زيادة النقاش العام والاتصال الفعّال بين صنّاع القرار والمجتمعات والأفراد. تم تنفيذ هذه النشاطات بتمويل من "صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية" و"البرنامج الدولي لتنمية الاتصال"، وشمل ذلك الشركاء والمتدربين مثل الصحفيين، والجامعات، والمؤسسات النسوية، والمؤسسات الشبابية، بالإضافة للجان مخيمات اللاجئين والمجتمعات الريفية، والمسئولين الحكوميين.

قامت هذه التدريبات بتسليح المشاركين بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة والمرتبطة بتقنيات التدوين الإلكتروني والصحافة الخاصة بالمواطن. يشمل ذلك عمل الفيديوهات، والتصوير، وجانب الصوت، والمطبوعات والأدوات الأخرى لوسائل الإعلام الاجتماعية. تمت أيضاً تغطية الجوانب النظرية، ولكن محور التركيز كان على الجانب العملي من التعلّم، ومثال ذلك: كيفية التدوين الإلكتروني بطريقة آمنة، وكيفية تنظيم حملات المناصرة باستخدام التدوين الإلكتروني، والتسجيل المتقاطع، ودمج النشاطات على الإنترنت بطريقة متكاملة ومدمَجة. كما قامت تلك الورشات بتعريف المشاركين بالتجارب والدروس المُكْتَسَبة من دول أخرى وخاصة في العالم العربي. تم أيضاً إنتاج كتيّب حول التدوين الإلكتروني وآخر حول "الصحافة التابعة للمواطن (صحافة المواطن)" تم إنتاجه باللغة العربية. بالإضافة لذلك، نفَّذت شبكة (أمين) ورشات تدريبية حول البرامج الإذاعية والتلفزيونية في المواضيع التي تهم المجتمع الفلسطيني وساهمت في إنتاجها وبثها. كما أطلقت شبكة (أمين) بوابة للتدوين الإلكتروني وساعدت في تشكيل مدوّنات إلكترونية ومنتديات للنقاش، ونظّمت مقابلات الفيديو بين مدوّنين إلكترونيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المساواة بين الجنسين

امرأة وهي تقوم بنسج السجاد في قرية السمّوع في الخليل. التقطت الصورة من قبل: أحمد دغلاس، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

يشمل دعم اليونسكو من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين: دمج مراعاة شؤون النوع الاجتماعي في قطاعات التعليم والثقافة والاتصال وأيضاً توفير الدعم لـ"مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" (PWRDC). كما أن اليونسكو عضو فعال في "فريق عمل النوع الاجتماعي" داخل "الفريق القُطري للأمم المتحدة" ويتعاون مع سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية الفلسطينية فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة.

في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وبدعم من الحكومة النرويجية، قام مكتب اليونسكو في رام الله بتأسيس "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق". كان هذا المركز الأول من نوعه في دولة عربية خارج شمال إفريقيا، وتركّزت رؤيته نحو المساعدة في تحقيق مجتمع فلسطيني يعمل فيه إنتاج المعلومات والبيانات كمحرّك أساسي لعمل التغيير وتحقيق العدل بين الجنسين. هذا الأمر يمكّن المرأة الفلسطينية من المطالبة وممارسة حقوقها الإنسانية الكاملة وتمكين المؤسسات الحكومية من الوفاء بالتزاماتها. من أجل تحقيق هذه الغاية، يخدم هذا المركز كالمركز الرئيسي لتبادل المصادر والمعلومات المرتبطة بوضعية المرأة الفلسطينية من أجل تمكين المنظمات الحكومية والدولية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام والبحث من عمل المناصرة الأفضل لغرض تحقيق المساواة بين الجنسين. لذلك يقوم المركز بتفويض وتجميع وتحليل ونشر البحوث المرتبطة بالمرأة الفلسطينية بما في ذلك أوراق الحقائق وإيجازات السياسات. علاوة على ذلك، يحافظ المركز على قواعد البيانات على الإنترنت، وينظّم الدورات التدريبية ويوفّر المعلومات الضرورية لصنّاع القرار، والمنظّمات الأهلية المحلية والدولية، ووسائل الإعلام، والباحثين، والطلاب.

إن "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" ملتزم بالحوار الوطني والدولي وعلاقات الشراكة والتعاون على المستويات المختلفة بما في ذلك أثناء تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع. يسعى المركز أيضاً للتعريف بالاتفاقيات والإعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص؛ بما في ذلك "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ومعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويشارك المركز في الأطر القانونية الوطنية، ويشجّع علاقات التعاون الإقليمي من أجل التحسين من وضعية المرأة والمجتمع.

منذ القيام بتأسيسه، قام "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" بإنتاج أكثر من ٥٠ منشوراً؛ ٣٦ منها دراسات تخصصية تفصيلية، بالإضافة لإيجازات السياسات وأوراق العمل والكتب. فقد لعبت هذه المواد دوراً هاماً في توفير قاعدة أدلة للخطط الإستراتيجية لوزارة شؤون المرأة بشكل خاص والسلطة الفلسطينية بشكل عام ضمن جهودهم المبذولة للاستجابة لاحتياجات المرأة الفلسطينية. كما شكلت دراسات هذا المركز ومكتبته وتوثيقاته ومراقباته وقاعدة بياناته مركزًا لتبادل المعلومات مع أطراف المجتمع المدني، وبذلك نجح المركز في تحقيق مهمة أساسية من ناحية سد الفجوة المعلوماتية الخاصة بحالات واحتياجات النساء والفتيات الفلسطينيات. كما أصبح "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" في فلسطين نقطة مرجعية للمراكز البحثية المشابهة في أماكن أخرى مثل مركز أبحاث المرأة المُنشأ من قبل اليونسكو في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية؛ وحتى على صعيد المنطقة العربية، دعم هذا المركز عملية تأسيس مركز يونسكو مشابه له في العراق (مقره في الأردن) ومركز آخر في الكويت.

ما بين مارس ٢٠٠٩ ومارس ٢٠١٣، كان مكتب اليونسكو في رام الله- مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني"، و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، و"منظمة العمل الدولية"، و"وكالة الغوث" (الأونروا) و"صندوق الأمم المتحدة للسكان" – جزءاً من "الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة" المموَّل من قبل "البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة". كما لعب "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" التابع لليونسكو، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دوراً قيادياً في تأسيس برنامج يهدف لزيادة قدرات مناصري النوع الاجتماعي من أجل التأثير في المشرِّعين وصنّاع السياسات.

تضمنت النشاطات الرفع من مستوى قدرات مناصري النوع الاجتماعي على المستوى المركزي (وزارة شؤون المرأة، ووزارة الصحة، ولجنة الانتخابات المركزية، والمؤسسات الأهلية النسوية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني) من خلال تدريبهم على البحث وتحليل البيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة؛ وأن يتم ربط ذلك مع تطوير السياسات باستخدام خطط العمل، بالإضافة لدعم قدرات التشبيك لدى المنظمات النسوية في قطاع غزة والضفة

الغربية لغرض تطوير خطة عمل واحدة للمناصرة من أجل التأثير في صنّاع القرار وعلى جميع نتائج الخطة المشتركة.

هذان النشاطان لعبا دوراً تكاملياً؛ إذ ركّزا على النهج الذي من الأعلى للأسفل من أجل النهوض بقدرات صنّاع السياسات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، والمؤشرات الإحصائية ودمج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي في القوانين المختلفة في سبيل تطوير خطط العمل التي من الممكن مراجعتها فيما بعد. بطريقة متماثلة، ركّزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهج الذي من الأسفل للأعلى عن طريق مشاركة المنظمات القاعدية في إستراتيجية واحدة للمناصرة من أجل التأثير في صنّاع القرار على المستوى المركزي في قطاع غزة والضفة الغربية.

إن عمل اليونسكو لدعم المساواة بين الجنسين ركّز بشكل خاص على دعمها لـ"مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" ولكنها ليست محدودة بذلك. ويقوم مكتب اليونسكو في رام الله بتطبيق مبادئ "خطة عمل المساواة بين الجنسين" في جميع برامجه ومشاريعه ويقوم أيضاً بتطبيق التعميم في مراعاة شؤون النوع الاجتماعي.

أمثلة حول النشاطات الحسّاسة للنوع الاجتماعي ونشاطات التحسين والتطوير من المساواة بين الجنسين:-

في التعليم:

التركيز الخاص على التأكد من استفادة الفتيات من "التعليم وقت الطوارئ" بنفس القدر الذي يستفيد منه البنون؛ تعزيز وتطبيق برامج التعليم الجامع والصديق للطفل من أجل توفير التعليم النوعي للجميع وبالأخص للأطفال من المناطق الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء مثل الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال البدو. ويشمل ذلك تأسيس البيئات التعليمية الجامعة والصديقة للطفل داخل المدارس؛ تطوير قدرات معلمي ومديري ومرشدي المدارس؛ والتحسين من برامج تأهيل المعلمين في الجامعات من أجل دمج منهجيات التعليم الجامع والصديق للطفل في تلك البرامج. كما يشمل ذلك الزيادة من درجة توفر خدمات تطوير الطفولة المبكرة التي ستمكّن الأمهات والآباء من تحسين مستوى التوازن ما بين الحياة والعمل.

في الثقافة:

تعزيز ودعم دور المرأة كمساهِمة هامة في مجال التراث غير المادي (الحكاية)، ودعم نشاطات الإنتاج الثقافي التي تقودها المرأة. تعزيز مهارات المرأة المنتِجة للحرف اليدوية من خلال برامج التنسيب لنقل معرفتهن للجمعيات والاتحادات النسوية وأيضاً من خلال ربط ذلك مع المعارض الوطنية والأسواق المتاحة. تمكين المرأة داخل المؤسسات التي تدعم السياحة الثقافية.

في الاتصال والإعلام:

تطبّق اليونسكو النهج المتكامل في دعمها لتدريب النساء الصحفيات والتواجد المتساوي للنساء ووجود قضايا النساء داخل جميع أشكال وسائل الإعلام. كما تدعم المنظمة عملية تبادل التجربة والخبرات بين النساء العاملات في القطاع الإعلامي والقيام بحماية حقوقهن أثناء تأديتهن لأعمالهن.

الدروس المكتسَبة:

- ترتبط الدروس الرئيسية المكتسَبة من التعاون الماضي بأربعة جوانب مترابطة بشكل كبير وهي: التمويل من المانحين، ووضع أولويات البرنامج التطويري، والتعاون على المستوى الوطني، والتعاون مع الوكالات الشقيقة من الأمم المتحدة، والتخطيط للتدخلات المستقبلية من خلال مراقبة وتقييم التقدم المُحَرَز.
- فمثلاً، الثقافة ليست حالياً أولوية داخل خطط التطوير الوطنية، وهذا الأمر يدل على وجود تحديات في تمويل المشاريع المرتبطة بالثقافة. وفي حين أن حماية الثقافة لها قيمة ذاتية كبيرة؛ أثناء القيام بربط الثقافة بالتطوير الاجتماعي والاقتصادي وتقديم "الوصول للثقافة" كحق إنساني، يجب على هذه الأمور أن تزيد من فرص النجاح في جمع الأموال المرتبطة بهذا الجانب الهام من التطوير الإنساني. ومن المهم ذكره أيضًا أنه، بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، تم دمج الثقافة داخل أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في فلسطين.
- إن اليونسكو هي وكالة دولية حكومية تعمل على المستوى الوطني مع الهيئات الحكومية الوطنية، ومؤسسات الأبحاث، والأطراف الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء. هذا الشكل الواسع للتعاون يسهّل من التبادل الفعّال لمستوى الدراية والمعرفة، ويساهم في تعميم جهود النهج القطاعي في البرنامج/ الجدول التطويري والتعزيز من استدامة المشاريع. فمثلاً، لكونها وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المفوّضة بالعمل في مجالات الثقافة والتعليم العالي، تلعب اليونسكو دوراً محورياً ورئيسياً في تأسيس الروابط القوية بين القطاعات والأطراف المعنية (مثلاً بين وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات والمدارس والمجتمعات).
- إن التعاون الإضافي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (البرامج أو البرمجة المشتركة) هو بمثابة أولوية من أجل ممارسة الدور المناط باليونسكو والتركيز على ذلك الدور وعلاقته التكاملية مع تفويضات الوكالات الأخرى. كما أظهرت تجارب البرامج المشتركة – من خلال أموال "الأهداف التنموية للألفية" و"رزمة التعليم للجميع" للأمم المتحدة/ وزارة التربية والتعليم العالي –الأهمية الكبرى للتنسيق من أجل تأسيس الممارسات المستدامة والواعدة مع وجود الأهداف الفرعية متوسطة الأمد وبعيدة الأمد. كما يظل "الاستثمار في تطوير وتعزيز القدرات على المستوى المؤسساتي" أولوية لضمان وجود الاستدامة والتكلفة الفعالة أثناء التدخلات.
- وأخيراً؛ إن الآليات المعزَّزة للرقابة والتقييم، بما في ذلك تقييم المخاطر وتحديد تدابير التخفيف أثناء تنفيذ المشاريع، هي بمثابة عناصر هامة لضمان النجاح في تزويد النتائج المتوقَّعة حول الجودة الممتازة بالوقت السليم. لذا فإن مرحلة التخطيط هي مرحلة حرجة في تصميم المشاريع المرنة التي تتكيف مع السياق المحلي والشركاء الوطنيين.

الصف "التمهيدي" (سنة ما قبل المدرسة) في مدرسة طاهر العبد الأساسية في جنين. التقطت الصورة من قبل: مارينا باتريي، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

الجزء الثالث:

إطار التعاون المقترَح

في الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧، سيستمر مكتب اليونسكو في رام الله، ضمن مجالات عمله، بدعم فلسطين للاستجابة لاستراتيجياتها التنموية من خلال ثلاثة أشكال أو طرائق رئيسية للتدخل وهي: تطوير القدرات والاستشارة حول السياسات على مستوى السلطة الفلسطينية؛ وتجريب المبادرات والمشاريع الابتكارية مع منظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى على المستوى المجتمعي؛ وتدخلات الطوارئ المرتبطة بالتقييم النهائي للأضرار وتعزيز مستوى الجاهزية والاستعادة أينما وحيثما ينطبق ذلك.

وستقوم منظمة اليونسكو بتأدية جهودها كجزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة في فلسطين. لذا فإن جزءًا كبيرًا من أنشطتها مُدْمَج داخل "أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[٥] لفلسطين" (٢٠١٤-٢٠١٧) والذي نشأ نتيجة للتشاورات المكثّفة مع الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية؛ وبذلك فهو يتماشى مع الأولويات الوطنية. كما تلخّص هذه الوثيقة مشاركة الأمم المتحدة في العمل السياسي والتنموي والإنساني بالاستناد إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان. أيضاً يدعم "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" عملية تطبيق الإطار الإستراتيجي الخاص باليونسكو؛ بما في ذلك أولوية المنظمة فيما يتعلق بدعم المساواة بين الجنسين.

يبادر عمل اليونسكو التعاوني في الساحة الفلسطينية بالاستخدام الفعّال لسلسلة واسعة من مجالات اختصاصها؛ إذ تقوم المنظمة بتوظيف النهج المشترك فيما بين القطاعات لغرض البرمجة (أو وضع البرامج) كلما سنح الأمر بذلك. فعلى سبيل المثال، في مجالات التربية والتعليم، والحد من مخاطر الكوارث والأزمات، والاستعداد والإدارة والاستجابة لمخاطر الكوارث والأزمات، يغدو من الواضح رؤية الروابط التكاملية لجهود حماية التراث العالمي والتحف الأثرية الثقافية. وفي قطاع الثقافة، تقوم الجهود التي تهدف لحماية وتعزيز مواقع التراث الثقافي والمؤسسات الثقافية (باعتبارها منابر لدعم السياحة والاتصال والإعلام والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية) بخلق درجة كبيرة من القيمة المضافة في تعزيز هذه الرسالة الهامة لإطار أوسع من الجماهير. وفي قطاع الاتصال والإعلام، تركّز جهود تدريب الصحفيين على إحداث التغيير في المناهج التعليمية وهذه الجهود تتأثر وتؤثر في الإصلاح الأشمل لقطاع التعليم.

مدرسة المواصي الأساسية للبنين، غزة. حقوق الطبع والنشر: اليونسكو© / الحق للعب

التعليم

يقوم مكتب اليونسكو في رام الله بتنسيق "مجموعة الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بالتعليم"، والتي قد وافقت على الأولويات القاصدة لدعم "الأهداف الإنمائية الوطنية" الفلسطينية و"الأهداف الإنمائية للألفية" و"أهداف التعليم للجميع" من خلال تطبيق النتيجة التالية لـ"إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية": "حتى عام ٢٠١٦، ستتاح للأطفال والشباب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إمكانية الوصول المُنصِفة أكثر وقدرة استكمال تعليمهم النوعي ضمن إطار بيئة تعليمية جامعة ومرحّبة وصديقة للطفل". يقوم حالياً عدد كبير من التدخلات التعليمية التي ضمن "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" بتوفير الدعم المباشر في تطبيق "رزمة التعليم للجميع" في فلسطين (والتي فيها تسع وكالات للأمم المتحدة بينما يتم التنسيق من قبل اليونسكو).

هذا وتواصل اليونسكو دعم الأهداف العامة والفرعية للخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم (٢٠٠٨-٢٠١٣)[٥١] من خلال "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية":

- **الهدف الأول: إمكانية الوصول** – أي زيادة إمكانية وصول الأطفال والطلاب في سن المدرسة لجميع المستويات التعليمية، وتحسين قدرة النظام التعليمي في استبقائهم والاحتفاظ بهم.
- **الهدف الثاني: الجودة** – تحسين نوعية وجودة التعلّم والتعليم.
- **الهدف الثالث: الإدارة** – تطوير قدرات التخطيط والإدارة.
- **الهدف الرابع: درجة الصلة** – أي تحقيق التحوّل التدريجي من قطاع تعليمي مبني على العرض إلى قطاع تعليمي مبني على الطلب (الاحتياج)؛ وبذلك إنجاز المزيد من التوافق بين المنتجات التعليمية واحتياجات سوق العمل.

بالتماشي مع "الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم" و"إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"، يقوم الإطار التعاوني المدعوم من قبل اليونسكو بالتركيز على الأولويات الهادفة لتحقيق المنتجات الأربعة التالية وتدخلاتها المرتبطة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة:

تحسين البيئات التعليمية في المراحل المدرسية الأساسية والثانوية لتوفير المزيد من الحماية بالإضافة للصفة الجامعة والصديقة للطفل (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المنتج رقم ٣،١)

- توفير برامج التعليم الجامعة والصديقة للطفل داخل المدارس من خلال تنسيق رزمة التعليم للجميع في المدارس التجريبية.

تحسين خدمات تطوير الطفولة المبكرة لمعايير ذات نوعية أجود مع إمكانية توفر أعلى ووصول أفضل للمجتمعات (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المنتج ٣,٢)

- الدعم التقني لتنفيذ سياسة "تطوير الطفولة المبكرة" الجديدة في فلسطين.

- تنسيق رزمة التعليم للجميع في فلسطين/ الدعم التقني لتأسيس غرف الصف التمهيدي(سنة واحدة قبل الصف الأول) في المدارس التجريبية.

تتوفر للأطفال والشباب، وخاصة أولئك الذين هم عرضة للإقصاء والتهميش، فُرَص إضافية للتعلّم؛ بما في ذلك التعليم غير الرسمي والتعليم والتدريب المهني والتقني (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المنتج ٣,٣)

- توفير برامج ما بعد المدرسة وبرامج التعليم غير الرسمية للأطفال والشباب.

- دعم الطلاب من الفئات الضعيفة في وصولهم للتعليم العالي.

التعزيز من قدرات المدرسين ومزودي الخدمات التعليمية لتخطيط وتقديم ورصد التعليم النوعي للجميع (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المنتج ٣,٤).

- الرفع من مستوى برامج تعليم وإعداد المعلمين في الجامعات بشكل يشمل: تطوير الطفولة المبكرة، والاحتياجات التعليمية الخاصة بما في ذلك الاحتياجات النفسية والاجتماعية، ومنهجيات التعليم الجامع والصديق للطفل (تدريب ما قبل الخدمة).

- تدريب المعلمين ومديري المدارس والمستشارين حول تطبيق منهجيات التعليم الجامع والصديق للطفل (التدريب أثناء الخدمة).

جميع التدخلات المذكورة أعلاه تتّبع النشاطات المدعومة من مكتب رام الله، وتم تحديد هذه التدخلات بشكل مشترك مع وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الأهلية والجامعات. ويستمر التزام اليونسكو الأساسي بتنسيق عملية تنفيذ رزمة التعليم للجميع. إن رزمة التعليم للجميع في فلسطين هي نموذج ناجح للتعاون بين تسع وكالات للأمم المتحدة، ووزارة التربية والتعليم العالي، والمنظمات الأهلية والجامعات. كما تشكل الرزمة نموذجاً تنسيقياً للقطاع التعليمي الفلسطيني. علاوة على ذلك، إن رزمة التعليم للجميع هي عبارة عن نموذج مستدام يقوم بصياغة الأولويات الرئيسية لوزارة التربية والتعليم العالي والشركاء لغرض الاستثمار في زيادة مستوى الشمولية والصداقة مع الطفل داخل النظام التعليمي وإحراز التقدم السريع في تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتحت الإطار الشامل لحق التعليم، تواصل اليونسكو جهودها في تعزيز وتنمية القدرات من أجل دعم التعليم النوعي لجميع الأطفال والشباب. وكما تمت الإشارة في الجزء الثاني أعلاه، تركز رزمة التعليم للجميع على مجالين ذَوَي أولوية وهما: تطوير الطفولة المبكرة، والتعليم الجامع والصديق للطفل.

قامت وزارة التربية والتعليم العالي ومديريات التعليم باختيار ٤٧ مدرسة تجريبية في المناطق "ج" ومناطق ضعيفة أخرى في الضفة الغربية (٣٣) وقطاع غزة (١٤) – مدرستين في كل محافظة. وتقوم رزمة التعليم للجميع باستهداف مجموعات من الأطفال مِمَّن يُعتَبَرون الأكثر عُرضة للإقصاء من قِبَل ومن داخل النظام التعليمي بما في ذلك الفتيات، والأطفال المتأثرون من الصراع والاحتلال والحرب، والأطفال الذين ليسوا في المستوى الأكاديمي المطلوب في المدارس، والأطفال ذوو الإعاقات وصعوبات التعلّم، وأطفال البدو، ومجتمعات الرعاة. إن التحدي الرئيسي هنا هو حقيقة أن غالبية الأطفال الفلسطينيين ينتمون لإحدى هذه المجموعات أو لأكثر من مجموعة منها، وهذا الأمر يجعلهم عرضة للإقصاء من قِبَل أو من داخل النظام التعليمي.

وكما تمت الإشارة في قسم تحليل الوضع، إن أول سنوات حياة الطفل حرجة جداً بالنسبة لتطويره/ا وتشكل الأساس لبقية حياته/ا. نتيجة لذلك، يجب أن يكون تركيز جميع البرامج النوعية لتطوير الطفولة المبكرة على التطوير الاجتماعي، والعاطفي، والمادي، والروحاني والإدراكي للطفل. فمثلاً، حوالي ٧٠٪ من الأطفال الفلسطينيين ليست لديهم إمكانية الوصول لخدمات روضة الأطفال، وبذلك فإن غالبية الأطفال سيبدؤون مرحلة المدرسة دون أن يكونوا قد ذهبوا للروضة قبلها؛ ونتيجة لذلك يتم حرمانهم من أساس الحياة والتعلّم الذي بإمكان "تطوير الطفولة المبكّرة" توفيره.

سيقوم تطبيق "المدارس الصديقة للطفل" و"التعليم الجامع" بتعزيز قدرة النظام التعليمي على توفير التعليم النوعي لجميع الأطفال الفلسطينيين استجابة لاحتياجاتهم الشخصية. إن جميع الغرف الصفية الجامعة والصديقة للطفل مبنية على نفس المبادئ الثلاثة وهي: أنها متمركزة حول الطفل، وأنها ديمقراطية، وأنها جامعة/ شاملة؛ وبالإضافة لتأسيس الأنظمة الوقائية والجامعة والصديقة للطفل، من المهم جداً زيادة الفرص التعليمية للأطفال والشباب المنتمين للمجتمعات الضعيفة بما في ذلك على مستوى التعليم العالي. كما أن بعض التحديات على مستوى النظام التعليمي بأكمله، مثل تلك المرتبطة بانتقال الطلاب من المدارس أو تسرّبهم منها، تظل محاور اهتمام مهمة على الساحة الفلسطينية. من الجدير بالذكر أيضاً أن تقوية وتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم العالي والطاقم التعليمي ضرورية جداً لتطوير الجودة التعليمية وتحقيق أهداف التعليم للجميع. كما يحتاج مدرّبو المعلمين (أساتذة الجامعات والمحاضِرون)

للتدريب الشامل وإعادة التوجيه من أجل توفير التدريب الأكثر فاعلية للمعلمين وللاستجابة لاحتياجات جميع الأطفال.

سيقوم مكتب اليونسكو في رام الله بدعم تطبيق جميع المكوّنات المذكورة أدناه وفقاً لأربعة مجالات ذات أولوية مذكورة أعلاه وضمن إطار "الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم" و"إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" و"رزمة التعليم للجميع" في فلسطين. من المهم أن ندرك أيضاً بأن الحد من مخاطر الكوارث والجاهزية والإدارة والاستجابة لمخاطر الأزمات والكوارث تتخلل جميع مكونات المشروع ومجالات الأولوية.[٥٢] وتظل اليونسكو ملتزمة بدعم التدخلات في العناقيد (المجموعات) التعليمية؛ بما في ذلك من خلال دورة البرنامج الإنساني.

- **"تحسين قدرة الوصول للتعليم النوعي للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"**، (٢٠١٣-٢٠١٥؛ صندوق الأوبك للتنمية الدولية "أوفيد") و**"دعم البرامج الجامعة والصديقة للطفل لجميع الأطفال الفلسطينيين من سن الطفولة المبكّرة وحتى سن المراهقة"** (٢٠١٣-٢٠١٥؛ برنامج الخليج العربي للتنمية)

الأهداف:

- تحسين مستوى التعليم في المدارس الفلسطينية من خلال التطبيق التجريبي للتعليم الجامع والصديق للطفل في ٤٢ مدرسة في القدس الشرقية والضفة الغربية و ٢٤ مدرسة في قطاع غزة؛ تعزيز الروابط القوية بين المدارس والمجتمعات من خلال تنفيذ "برامج ما بعد المدرسة" ذي الفاعلية والصلة والتي تستهدف الأطفال والشباب والأهالي وأعضاء المجتمعات.

النتائج المتوقعة:

- تم التعزيز من تطبيق التعليم الجامع والصديق للطفل في المدارس التجريبية الحالية الـ ٤٧ ضمن رزمة التعليم للجميع.
- تمت إضافة التعليم الجامع والصديق للطفل في ٢٠ مدرسة إضافية في قطاع غزة والضفة الغربية؛ ١٠ منها مدارس عامة و١٠ منها مدارس لوكالة الغوث (الأونروا).
- تم تقييم مستوى فاعلية التعليم من خلال البحث الإجرائي في المدارس والمجتمعات المستهدَفة.
- تم تقييم الحاجة لـ"برامج التطوير المجتمعي القائمة على المدارس" في ظل دعم التنمية الأكثر استدامة في المجتمعات الريفية والمدنية في فلسطين.
- تم تنفيذ البرامج المستهدَفة اللامنهجية/ ما بعد المدرسة (التدريس والتعلّم الابتكاري) للأطفال والشباب في المدارس التجريبية إذ تم توفير الأنشطة الترفيهية لهم (كالرياضة والنشاطات الثقافية) والدروس والإرشاد الخاص (كالتحضير للتوجيهي). أيضاً تم تحسين مهارات العيش والاسترزاق من أجل تعزيز ملكية الأطفال والشباب وعائلاتهم داخل النظام التعليمي.
- تم تنفيذ سلسلة واسعة من البرامج اللامنهجية/ ما بعد المدرسة للأهالي وأعضاء المجتمع داخل المجتمعات المستهدَفة من أجل تقوية الروابط بين المدارس والمجتمعات.

- **"رفع التوعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات والقيام بتطوير القدرات من أجل تعميم مراعاة قضايا الإعاقة داخل الدولة الفلسطينية"** (٢٠١٣-٢٠١٤؛ شراكة الأمم المتحدة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة/ منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، واليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) ومنظمة الصحة العالمية؛ كجزء من النتيجة التعليمية)

الأهداف:

- خلق الفرص المتساوية للأطفال من ذوي ومن دون الإعاقات في المدارس التجريبية المختارة (تحت رزمة التعليم للجميع).

النتائج المتوقعة:

- تم الانتهاء من تقييم ٤٦ مدرسة (المباني، والحدائق المدرسية والملاعب) في قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بإمكانية وصولهم للأطفال والمعلمين ذوي الإعاقات.
- تم تجميع البيانات المبنية على المسح (الدراسة) فيما يتعلق بالأطفال المتسربين من المدرسة من ذوي الإعاقات والمنتمين لمجتمعات المدارس المستهدّفة (المبادرات المقودة من قبل الأطفال).
- تم البدء ببرامج تنسيب مدرسية للأطفال المتسربين من ذوي الإعاقات داخل مجتمعات المدارس المستهدَفة.
- تم تدريب مديري المدارس والمعلمين على منهجيات التدريس والتعلّم التي تأخذ بالحسبان التعليم الجامع والصديق للطفل.

- **"نحو الدمج في مناطق الصراعات وما بعد الصراعات: تعزيز عملية اعداد المعلمين لتمكينهم من تحقيق الاحتياجات المتباينة لأطفال غزة"** (٢٠١٤-٢٠١٦؛ سيتم عرضه للمانحين)

الاهداف الرئيسية:

- تعزيز قدرات تعليم المعلمين حول كيفية تصميم وتطبيق برامج التعليم الجامعة والصديقة للطفل؛ تحسين الصلة الوثيقة لبرامج إعداد المعلمين من أجل تحضير الطلاب المعلمين لتحسين تلبية الاحتياجات والقدرات المتباينة للأطفال.

النتائج المتوقعة:

- تم التعزيز من مستوى توعية الأطراف المعنية التعليمية الأساسية حول الممارسات والمنهجيات الجامعة والصديقة للطفل.
- تم تقييم الحاجة لتدريب المعلمين/ المحاضرين الجامعيين؛ تم وضع دورات شاملة لتدريب المعلمين/ المحاضرين الجامعيين في أربع جامعات فلسطينية في قطاع غزة.
- تم عمل التقييم والمراجعة الشاملة للبرامج الحالية لإعداد المعلمين في أربع جامعات.
- تم التحسين من مستوى درجات البكالوريوس في التعليم في أربع جامعات فلسطينية من أجل الدمج الأفضل للعوامل الأساسية للتعليم الجامع والصديق للطفل، والاحتياجات الخاصة التعليمية، والدعم الاجتماعي-النفسي وتطوير الطفولة المبكّرة.
- تم تطبيق الممارسات المدرسية الملائمة ذات الصلة بالطلاب المعلمين في ٤٧ مدرسة تجريبية ضمن رزمة التعليم للجميع؛ وجاء ذلك كجزء متكامل من البرامج الحالية لمستوى البكالوريوس.

- **"برنامج لدعم طلاب الجامعات الفلسطينية الذي يعيشون في ظروف الفقر المدقع"** (٢٠١٣-٢٠١٦؛ اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني)

يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال اتفاقية الشراكة مع "معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية" ويتم ذلك بالاستناد إلى خبراتهم في إنشاء مكتبات طلابية تجريبية منذ عام ٢٠٠٥ في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لغرض تزويد طلاب الجامعات من الخلفيات المحرومة بإمكانية الوصول للمساقات التعليمية الضرورية.

الأهداف الرئيسية:

- دعم حق التعلم لطلاب الجامعات وخاصة أولئك الذين ينتمون للخلفيات الاجتماعية- الاقتصادية الأكثر حرماناً وضعفاً، والذين يعيشون في المناطق المهمّشة؛ تزويد طلاب الجامعات المحرومين بإمكانية الوصول للمساقات الضرورية والمعدّات؛ مثل: المساقات الأساسية ، والكتب المرجعية، ومرافق الحاسوب والإنترنت.

النتائج المتوقعة:

- تم توسيع شبكة المكتبات لتغطي ١٢ محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل الوصول لعدد أكبر من طلاب الجامعات الذين يقطنون في المناطق المهمّشة والفقيرة.
- تم دعم نشاطات تطوير القدرات من خلال توفير نشاطات التدريب المحلية والدولية بالإضافة للجولات الدراسية.
- قامت المكتبات بتوفير خدماتها لـ ٣٦٠٠٠ طالب (١٢٠٠٠ طالب في كل سنة).
- تم تطوير وتطبيق إستراتيجية شاملة للمناصرة فيما يتعلق بحق التعليم، كما تم دعم "اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم".

الثقافة

في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧، سيواصل مكتب اليونسكو في رام الله عمله الهادف لدعم السلطة الفلسطينية ومنظمات التراث الثقافي الفلسطينية العاملة في مجال الثقافة باستخدام نهج ذي شقّين أو محورين. أولاً- ستستمر الجهود الرامية للحماية الفعالة والمستدامة للتراث الثقافي الفلسطيني المادي وغير المادي، بالإضافة لدعم التعددية الثقافية كوسيلة هامة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تطبيق الاتفاقيات الثقافية ذات الصلة، وبالاستناد إلى تقييم الاحتياجات. ثانياً:- سيستمر الدعم المقدّم للإنتاج الثقافي ذي العلاقة - وذلك كطريقة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

يقوم مكتبنا في رام الله بدعم شركائه في تقديم المساعدة الفنية للسلطات الحكومية وأطراف المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الإجمالية الآتية:

- المساهمة في إعادة تأهيل وإحياء البيئة المبنية التاريخية في فلسطين؛ وبذلك دعم الحفاظ على مواقع التراث الثقافي والمؤسسات الثقافية كأماكن للتطوير الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك السياحة.
- تعزيز القدرات التقنية المحلية في إدارة وحماية والحفاظ على ودعم التراث الفلسطيني المادي وغير المادي والصناعات الإبداعية.
- التسهيل من إمكانية الوصول للثقافة والمؤسسات الثقافية والرفع من مستوى توعية الجماهير حول الثقافة والتراث الفلسطيني من خلال دعم المنظمات الثقافية والمهنيين.

تم وضع هذه الأهداف من قبل اليونسكو لضمان الجهود المتواصلة لدعم تطوير القطاع الثقافي في فلسطين كوسيلة أساسية للتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي الشامل. نرى أيضاً بوضوح أهمية التطوير الثقافي داخل الإطار الجديد لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ إذ تأخذ الثقافة مكاناً مرموقاً في العديد من النتائج والمخرجات (انظر المراجع أدناه). ومن ناحية تطوير القدرات المتعلقة بالسياسات الثقافية والتخطيط الإستراتيجي – وكجزء من الجهود الجماعية للأمم المتحدة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) – سيقوم مكتب اليونسكو في رام الله بتنفيذ بعض النشاطات في المجالات الآتية:

المشهد الطبيعي لقرية بتير في بيت لحم. التقطت الصورة من قبل: فيديريكو بوسونيرو، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

المؤشرات الثقافية

مخرج ٢,٢ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
قيام المؤسسات الفلسطينية بتحسين القدرات المرتبطة بتوليد البيانات، والتحليل، واستخدام التخطيط وصياغة السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي والمستندة على الأدلة.

إن النقص في البيانات والمؤشرات المرتبطة بالثقافة وغياب الإستراتيجيات الوطنية المرتبطة بها قد قلّل من شأن القطاع الثقافي لمستوى متدنٍ من الوضوح والرؤيا مع مرور الوقت. وكجزء من النهج الشامل لتطوير قطاع الثقافة، عملت اليونسكو عام ٢٠١٢ بشكل مشترَك مع وزارة الثقافة في تطوير المؤشرات الثقافية الفلسطينية.

هذه المؤشرات تم تقديمها للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتجميع البيانات ابتداءً من عام ٢٠١٤. كما أن وجود مجموعة واضحة وشاملة من المؤشرات الثقافية يُعتبر أمراً هاماً لرؤية الثقافة كقطاع ولتحقيق/ استيفاء إمكاناته الكاملة؛ وبالأخص فيما يتعلق بثروة الفرص الاقتصادية التي يحتوي عليها هذا القطاع.

وتُعتبر هذه المعلومات جوهرية لصياغة السياسات المستدامة والمبنية على الأدلة. وتواصل اليونسكو دعمها لمؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية بعملية تجميع وتحليل البيانات للقيام بتغذية هذه البيانات داخل الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة والخطط الوطنية.

التراث الثقافي

مخرج ٦,٤ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
التحسين الإضافي لقدرات المؤسسات الفلسطينية للتأكد من حماية البيئة ومواقع التراث الثقافي.

مخرج ٢,٥ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية في تطبيق ودعم ورصد الالتزامات المرتبطة بالأدوات القانونية الدولية؛ بما في ذلك المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الثقافية التي تم تصديقها.

إن قبول فلسطين في اليونسكو وتصديقها لست اتفاقيات ثقافية وبروتوكولين عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ قد خلق فرصًا جديدة لتوضيح وتحديد أعمال حماية التراث.

عملت اليونسكو بشكل متواصل مع وزارة السياحة والآثار في التطوير الإضافي لقانون التراث الثقافي للمصادقة عليه في المستقبل. كما قامت المنظمة بتطوير "ميثاق المحافظة على التراث الثقافي في فلسطين" (المسمّى "ميثاق فلسطين")الذي تم تبنّيه في ٦ شباط ٢٠١٣. إن التعليم والتدريب ورفع مستوى التوعية حول المواصفات الثقافية تُعتَبر عوامل رئيسية لعملية المحافظة المعمولة من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.

أيضاً إن المعرفة والتوعية المعزّزة هي شروط مسبقة ليس فقط من أجل الحفاظ وإنما أيضاً لزيادة رأس المال الاجتماعي والاقتصادي.

ومن المهم جداً تقوية قدرات ومعرفة الشركاء المحليين لتمكينهم من تلبية التزاماتهم وواجباتهم المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية.

ستقوم مجموعة من ورشات تطوير القدرات المصمَّمة جيداً – بما في ذلك التدريب أثناء العمل – بتوفير الأدوات والمهارات والمعدات اللازمة، وستستهدف هذه الورشات المسؤولين المختارين من الوزارات والأطراف الأخرى في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦.

سيتم أيضاً توفير الدعم الفني المحدد للسلطات الفلسطينية المسؤولة عن تحضير ملفات الترشيح لمواقع القائمة المبدئية المرتبطة بفلسطين.

التراث الثقافي غير المادي (غير الملموس)

مخرج ١,٣ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
تمكين القطاعات الإنتاجية الفلسطينية من تحسين نوعية وكمية وقيمة السلع والخدمات مع إمكانية الوصول المتعددة للأسواق.

على مدار السنين، تتعاون اليونسكو مع وزارة الثقافة الفلسطينية في الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي الفلسطيني.

دعمت اليونسكو وزارة الثقافة في تأسيس القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي الفلسطيني وفي نشر خمسة كتب مرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي في فلسطين. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت وزارة الثقافة وحدة للتراث الثقافي غير المادي مع مهمة مأسسة واستدامة هذا الإنجاز.

تم تأسيس البنية الأساسية وقاعدة البيانات لتشكيل الأساس من أجل القائمة الوطنية؛ والتي ستخدم فيما بعد كمرجع أساسي خاص بالتراث الثقافي غير المادي الفلسطيني للطلاب، والباحثين، والعلماء، والجمهور، ...إلخ. الذين قد

يستخدمون هذه المواد لإنتاج القصص، والكتب، والبحوث، والأفلام، إلخ.

ضمن إطار اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)، يواصل مكتب اليونسكو في رام الله وقسم التراث الثقافي غير المادي دعم السلطات الفلسطينية المندرجة تحت إطار"برنامج اليونسكو العالمي لبناء القدرات" في سبيل تطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠١٣، وبالتعاون مع سبع دول من العالم العربي وإفريقيا، تم تحضير مشروع يهدف لتعزيز القدرات الوطنية في سبيل حماية التراث الثقافي غير المادي في فلسطين. ساهم هذا المشروع في تقييم الاحتياجات وإعداد مقترح مشروع متعدد السنوات لدعم فلسطين في تطبيقها لاتفاقية عام ٢٠٠٣.

كما تم تخصيص الأموال لهذا الغرض من خلال اتفاقية إطار موقّعة من قبل منظمة اليونسكو ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وستقوم اليونسكو بتوفير الخبراء المتخصصين لإجراء المشاورات في الموقع والقيام بتحديد الأهداف والنشاطات الرئيسية للمشاريع المستقبلية بالتعاون الوثيق مع وزارة الثقافة (أيضاً بالتماشي مع مخرج ٢,٥ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).

الثقافة كمنبر أو موقع للنمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي-الاقتصادي

استناداً إلى التجربة الأخيرة للبرنامج المشترك المسمّى "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للثقافة والتطوير في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ستتّبع اليونسكو نهجاً إستراتيجياً لدعم الثقافة كمنبر للنمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي- الاقتصادي. هذا النهج يركز على تقوية القدرات التقنية المحلية فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي، والمحافظة عليه، وإدارته ودعمه، بينما يتم تطوير مسارات السياحة الثقافية؛ بما في ذلك المواقع المرمَّمة للاستخدام العام أو لاستخدامها كأماكن للسياحة الثقافية. ستتماشى التدخلات مع الخطط الوطنية الفلسطينية ومن الضروري التعاون مع الوزارات المعنية لضمان التطوير الوطني المؤسساتي.

تهدف اليونسكو لترميم المباني والمناطق التاريخية في المراكز التاريخية المعدّة للاستخدام العام، وفي نفس الوقت بناء القدرات المحلية في مجال المحافظة على التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يساهم في:

- تعزيز القدرات والمعرفة فيما يتعلق بالمحافظة، مع التركيز على الجيل الشاب من المهندسين المعماريين والعمال؛
- دعم السياحة الثقافية؛
- الرفع من مستوى توعية الجماهير حول القيم المرتبطة بمجال الحفاظ على التراث الثقافي.
- التعريف بلجانب الاجتماعي- الاقتصادي في مجال المحافظة على التراث الثقافي من خلال خلق فرص عمل جديدة.
- تسهيل إمكانية الوصول للمرافق المعدّة للاستخدام العام.

لذلك، تواصل اليونسكو جهودها الهادفة لتحقيق الأمور المذكورة أعلاه من خلال تطبيق المشاريع التالية:

مخرج ١,١ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
التعزيز من قدرات المؤسسات الفلسطينية من أجل تطوير و تطبيق سياسات و خطط و تشريعات و خدمات عادلة و منصِفة أكثر لغرض دعم المزيد من النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص.

مخرج ٦,٣ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
أن يحصل عدد أكبر من الفلسطينيين القاطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على إمكانية الوصول الأعلى من أجل استخدام وإدارة الموارد الطبيعية و التراثية بطريقة منصِفة.

"التطوير المحلي من خلال إعادة التأهيل والإحياء للبيئة المبنية التاريخية في فلسطين"

قُدِّم الدعم المالي في هذا المشروع من قبل الحكومة السويدية من خلال الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) بالإضافة للشركاء التالين: (مركز المعمار الشعبي رواق، ومركز حفظ التراث الثقافي، ولجنة إعمار الخليل ومؤسسة التعاون)، وتعمل هذه المؤسسات الأربع في مجال التراث الثقافي في فلسطين.

من خلال هذا المشروع الكبير والشامل الذي يهدف لإعادة تأهيل وحماية وإدارة المواقع مع مشاركة عدة شركاء وطنيين، يستند دعم منظمة اليونسكو إلى التجربة والخبرة المستقاة من التنفيذ الحاصل في السنة الأولى. ويتبع هذا المشروع مشروع سابق تم أيضاً دعمه من قبل (سيدا) في فلسطين لعدة سنوات.

ولكونها الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة المفوَّضة في مجال حفظ التراث الثقافي، تلعب اليونسكو دوراً محورياً في تعزيز جهود التنسيق بين المجتمع المدني من جهة ومؤسسات السلطة الفلسطينية من جهة أخرى في سبيل بناء الدولة ومن أجل تحقيق تنمية مؤسساتية أشمل والرفع من التوعية حول أهمية الأصول والممتلكات التاريخية في فلسطين.

تبرز أهمية هذا المشروع بشكل محدد من خلال تحويل الاهتمام الوطني والدولي من "الاستثمار في التطوير الثقافي" إلى "الأزمة الإنسانية الوشيكة والمُزمِنة الناجمة عن الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في ظل الاحتلال". ويظل هذا الأمر التحدي الرئيسي للقطاع الثقافي الفلسطيني الذي يحتاج للحماية والتطوير بشكل ملح. كوكالة دولية حكومية، تعمل اليونسكو بشكل رئيسي مع الحكومة بالتماشي مع أولوياتها الوطنية بينما يتم تنسيق الجهود مع النظراء الوطنيين الفاعلين في هذا القطاع منذ فترة سابقة. إن النهج الإستراتيجي الأساسي لليونسكو في هذا المشروع هو تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأربع للتراث الثقافي في فلسطين، وأيضاً مع المؤسسات الحكومية المعنية؛ وخاصةً وزارة السياحة والآثار.

يشمل هذا التنسيق والتعاون عملية تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات الأربع ووزارة السياحة والآثار وغيرها من المؤسسات الحكومية المعنية.

سيتم إظهار ذلك بعدة طرق مثل الورشات التفاعلية، والزيارات المشترَكة، وتسليط الضوء على قصص النجاح وإظهار الممارسات الأفضل، وستتم أيضاً المساهمة في تطوير قدرات الأطراف المعنية في هذا المشروع.

أيضاً سيسلّط هذا المشروع الضوء على الممارسات والمنهجيات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الثقافة كمنبر للتطوير وفي الأمور المتعلقة بتعميم منهجيات وتقنيات حفظ التراث الثقافي التي من الممكن القيام بتغذيتها داخل الإستراتيجيات القطاعية القادمة والخطة الوطنية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦. سيوفّر هذا المشروع قوة الدفع الضرورية وسيلعب دوراً تكاملياً بجانب "مبادرة وزارة السياحة والآثار/ اليونسكو" المنعقدة عام ٢٠١٢ لغرض تفعيل مسودة قانون التراث الثقافي المحدَّث.

"حماية سبل العيش والتمكين المستدام للمجتمعات الضعيفة والريفية واللاجئة في غور الأردن" (الشركاء: وكالة الغوث (الأونروا)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري"؛ والمشروع مموَّل من قبل الحكومة اليابانية).

اقترحت الأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إيجاد برنامج مشترك ضمن "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري" من أجل مخاطبة خمسة تهديدات مترابطة للأمن البشري في غور الأردن، وبالتماشي مع تفويض كل من الوكالات الأربع: الفقر والأزمة المعيشية الحادة، تقييد الحركة وإمكانية الوصول (الذي أنشأ الكثير من مخاطر الأمن البشري التي يهدف هذا المشروع لمخاطبتها)، أزمة الماء الحادة، والسكن غير اللائق، والتمييز والإقصاء ضد النساء والشابات. إن الغاية الأساسية من هذا المشروع هي تحسين حياة وكرامة الفلسطينيين القاطنين في غور الأردن.

ويركّز مكوّن اليونسكو داخل هذا البرنامج على تحسين الظروف المعيشية المادية ومعايير السكن في غور الأردن؛ إذ إن ٣٠ بالمئة من سكان الغور تقريباً (بمن فيهم اللاجئون والبدو والمهاجرون الاقتصاديون) يُجْبَرون من حق الحصول على السكن الملائم بسبب الظروف المعيشية المتردية بشكل مستمر. إن الأهداف الرئيسية من هذا المشروع هي:

١. تحسين الأمن الاقتصادي وسبل عيش المجتمعات المحلية في غور الأردن من خلال تقديم المساعدة العينية من أجل تعزيز وتنويع الإنتاج الزراعي الفاعل في استخدام المياه بالإضافة للنشاطات المولّدة للدخل.

٢. التعزيز من مهارات ومعرفة المزارعين والنساء والشباب من خلال تقديم الدعم المهني والتقني حول الممارسات الزراعية الجيدة، والآلات والمعدات الزراعية، وتجهيزات الأغذية وأساليب البناء التقليدية والصديقة للبيئة.

٣. دعم العائلات الضعيفة والأشخاص المشرَّدين داخلياً للتأكد من وجود السكن الملائم باستخدام الموارد المحلية والمهارات المحسَّنة، بالإضافة للحفاظ على التراث الثقافي وتنشيط الاقتصاد المحلي

من خلال السياحة والصناعات الإبداعية.

لقد شملت النشاطات في الماضي تشييد ثلاثة مراكز مجتمعية ونسوية، وتدريب ما يقارب ٢٠٠ عامل ومهندس وطالب في الهندسة المعمارية على تقنيات إنتاج الطوب اللبن (الطوب الطيني) وتقنيات البناء التقليدية، وفي القيام بإنتاج الطوب اللبن (الطوب الطيني)، والتوظيف المحلي الفعال والزيادة الكبيرة في نشر التوعية حول هذه التقنيات.

وكمتابعة للجهود الماضية، ستهتم النشاطات المستقبلية بما يأتي:

- القيام ببناء ثلاثة هياكل مكوَّنة من الطوب اللبن في العقربانية وبردلا، وبناء مأوى لحالات الطوارئ.
- إنتاج كتيّب توضيحي سهل الاستعمال عنوانه: "كيفية القيام بتشييد بيتك المعمول من الطوب اللبن".
- الموافقة على كتلة الطوب اللبن في "معهد فلسطين للمعايير" كمادة بناء مقبولة.
- تطوير وثيقة إستراتيجية للبحث عن الفرص المستقبلية لتطبيق مفهوم الأمن البشري داخل برامج التطوير المستدام.

الاتصال والإعلام

سيواصل مكتب اليونسكو في رام الله تسهيل وتيسير نشاطات رفع التوعية والرقابة والمناصرة، والقيام بدعم سلامة الصحفيين بالتعاون مع المنظمات الإعلامية المحلية. كما ستدعم المنظمة الجهود الهادفة لتطوير بيئة قانونية وتنظيمية تؤدي لحرية التعبير وتدعم عملية تطوير إعلام حر وتعددي ومستقل. وستكون مجالات التركيز الرئيسية كما يأتي: دعم عملية تقييم "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام "وعمل نشاطات المتابعة لتعزيز تطبيق التوصيات المنبثقة عن تلك النتائج؛ التعاون المستمر مع الجامعات الفلسطينية في بناء قدرات الصحفيين؛ ودعم عملية تمثيل النساء في وسائل الإعلام ومن خلالها.

مخرج ٢,٣ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: أن يتمكن الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من المناصرة والدفاع عن حقوقهم، وممارسة أدوار الرقابة العامة والمشاركة في صنع السياسات والقرارات.

يواجه الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخاطر لا نظير لها بسبب البيئة المعقدة التي يعملون فيها في ظل الاحتلال المستمر. ومن أجل التحسين من ظروف عمل الصحفيين ودعم المساواة بين الجنسين في فلسطين، تبنى عمل اليونسكو مجالين رئيسيين داخل ومن خلال وسائل الإعلام المحلية وهما: سلامة الصحفيين والطلاب الإعلاميين، وتعزيز وجهات نظر النساء في الأخبار وفي المجتمع ككل. ولقد قامت الحكومة الفنلندية بتوسيع دعمها في هذين المجالين الضروريين.

سيتم أيضاً الاستمرار في النشاطات المبتدأة من قبل اليونسكو قبل هذه الوثيقة للبرامج القُطرية لليونسكو في سبيل دعم تحقيق نتائج "إطارعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.

رام الله، التقطت الصورة من قبل: رياض حماد، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

- **"تعزيز حرية التعبير وسلامة الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"**

الشركاء: (نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وست جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاتحاد الدولي للصحفيين).

في عام ٢٠١٣، قامت اليونسكو بإطلاق مشروع بالتشارك مع نقابة الصحفيين الفلسطينيين من أجل تنظيم ست دورات تدريبية في مجال السلامة، واستهدفت الدورات ما مجموعه ١٢٠ طالبًا إعلاميًّا في ست جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (النجاح، وبيرزيت، والخليل، ونابلس، والقدس، والجامعة العربية-الأمريكية في القدس وبيت لحم). وستستند الدورات التدريبية إلى نماذج السلامة المطوَّرة من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين، وسيتم تنفيذ هذه النماذج من قبل مدرِّبين محليين مُعْتَمَدين من قبل الاتحاد، وسيتّبع المعلمون نهجاً إستراتيجياً حول السلامة في العالم العربي؛ إذ تم هذا النهج من قبل الاتحاد. كما سيلعب هذا المشروع دوراً تكاملياً مع الجهود الحالية لنقابة الصحفيين الفلسطينيين والاتحاد الدولي للصحفيين في هذا المجال؛ واللذَيْن حتى الآن قد ركّزا على تقديم "الورشات التدريبية للسلامة" للمهنيين الإعلاميين المزاوِلين حالياً للمهنة؛ وهذه الورشات تتّبع نهجاً مشابهاً للنهج الذي يتم اقتراحه حالياً لطلاب هذه الدورات التدريبية. كما سيساهم المشروع في تنفيذ "خطة عمل الأمم المتحدة للوكالات المتعددة" فيما يتعلق بسلامة الصحفيين وقضية الحصانة التي تم تأييدها من قبل "مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة" في أبريل (نيسان) عام ٢٠١٢. إن إحدى الأهداف طويلة الأمد لهذا المشروع هي التعزيز من دمج مساق عن سلامة الصحفيين داخل المناهج الجامعية الفلسطينية.

- **"تدريب السلامة للطلاب الإعلاميين"**

الشركاء: (مركز مدى| "المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية"، والجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة).

استكمالاً للمبادرة المذكورة أعلاه، تقوم اليونسكو بدعم مركز "مدى" في تقديمها لـ ٦ دورات تدريبية لـ ١٢٠ طالبًا إعلاميًّا في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيرزيت، الخليل، النجاح، أبو ديس، الأقصى) فيما يتعلق بحرية التعبير وقدرة الوصول للمعلومات، والمعايير الدولية المرتبطة، والقوانين الإعلامية واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في الصحافة.

بالإضافة لذلك، يشمل هذا المشروع الخاص بـ"البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات" (والذي قيد التنفيذ عام ٢٠١٣) تنظيم حملة إعلامية حول موضوع الحصانة عند ارتكاب الجرائم ضد الصحفيين وحرية التعبير والاتفاقيات والقرارات الدولية المرتبطة بها؛ بما في ذلك مشاركة الطلاب في هذه الحملة وارتداؤهم للقمصان والشارات، والكتابة عن هذه القضايا في وسائل الإعلام والصفحات الإلكترونية على الإنترنت ومجموعات وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال المحطات الإذاعية.

- **"دعم وجهات نظر المرأة الفلسطينية في الأخبار"**

الشركاء: نساء إف إم

إن نشاطات هذه المبادرة، التي تم تنفيذها من قبل "نساء إف إم" عام ٢٠١٣ كمتابعة لمشروع سابق للبرنامج الدولي لتطوير الاتصالات، تضمنت: تدريب الصحفيات المهنيات في كيفية إنتاج وتقديم الأخبار والأنباء بطريقة حساسة للنوع الاجتماعي من أجل زيادة وجهات نظر ونوعية المعلومات المطوَّرة والموزَّعة من قبل وسائل الإعلام في فلسطين؛ تجهيز غرفة أخبار مهنية في "نساء إف إم"؛ تمكين الصحفيات من إنتاج وتقديم الأخبار والأنباء اليومية للسكان الفلسطينيين؛ بالإضافة لتطوير نشرات يومية تعزّز من إمكانية وصول السكان الفلسطينيين للأخبار الموضوعية المقدَّمة بطريقة مهنية.

مخرج ٢,٤ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية في عمل التشريعات، وضمان سيادة القانون وإمكانية الوصول للعدالة، وتوفير الأمن بالتماشي مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

إن قبول فلسطين كدولة عضوة في اليونسكو قد مثّل فرصة هامة للمنظمة في تعزيز دعمها للقطاع الإعلامي الفلسطيني من خلال تسهيل وتيسير الاستخدام الفعال لمؤشرات تطوير وسائل الإعلام. وضمن جهودها الهادفة لتحسين استخدام مؤشرات تطوير وسائل الإعلام، تتعاون اليونسكو حالياً عن كثب مع "مركز تطوير الإعلام" التابع لجامعة بيرزيت – وهو مؤسسة ذات مسؤولية شاملة في تنسيق هذا المشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن "مركز تطوير الإعلام" التابع لجامعة بيرزيت هو أحد مراكز جامعة بيرزيت المعنية بمجال التواصل مع المجتمع.

- **"إنشاء بيئة تمكّن من حرية التعبير من خلال دعم النشاطات التي تعزز من السياسات والشراكات التنظيمية التي تؤدي لحرية التعبير في جميع أنواع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي"**

الشركاء: ("مركز تطوير الإعلام "التابع لجامعة بيرزيت، قناة فرنسا الدولية، والبرنامج الدولي لتطوير الاتصالات)

تحت هذا المشروع، تقوم اليونسكو باستكمال "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام" التي تم إطلاقها في أكتوبر عام ٢٠١٢ بالشراكة مع "مركز تطوير الإعلام" التابع لجامعة بيرزيت.

إن "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام" – التي تم تصديقها عام ٢٠٠٨ من قبل "المجلس الحكومي الدولي" للبرنامج الدولي لتطوير الاتصالات– قد تم تطويرها لغرض تحديد الإطار الذي يمكن من خلاله لوسائل الإعلام أن تساهم وتستفيد بالطريقة المثلى من الحوكمة (الحكم الرشيد) والتطوير الديمقراطي.

تغطي "مؤشرات تطوير وسائل الإعلام" جميع نواحي التطوير الإعلامي، وتخلق صورة كاملة للبيئة الإعلامية، وتمكّن من تأسيس خريطة شاملة لهذه البيئة الإعلامية. سيخدم التقرير النهائي، الذي سيتم إنتاجه من خلال هذه العملية في فلسطين، كأداة هامة لتوجيه جهود الأطراف العاملة في مجال التنمية والتطوير الإعلامي؛ بما في ذلك صنّاع السياسات.

ومن المتوقع أن تمثّل التوصيات المنبثقة عن هذا التقييم الشامل والمتعمّق والتشاركي مدخلاً هاماً للنقاشات الجارية في سبيل إعداد إستراتيجية وطنية للإعلام.

المساواة بين الجنسين

إن اليونسكو عضو فعال في "فريق عمل النوع الاجتماعي" التابع لـ"فريق الأمم المتحدة القُطري"؛ ويلعب "فريق عمل النوع الاجتماعي" دوراً محورياً في تعميم المساواة بين الجنسين في جميع البرامج المصمّمة من قبل الأمم المتحدة، إذ يُعتَبَر تعميم المساواة بين الجنسين هدفاً شاملاً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. أيضاً إن مختلف المجموعات المواضيعية للأمم المتحدة، ضمن مجالات تخصصها، تدعم تعميم النوع الاجتماعي والتدخلات الموجَّهة بطريقة محددة. ووفقاً للتفويض المحدَّد لليونسكو، ستواصل المنظمة تعميم المساواة بين الجنسين من خلال تدخلاتها في عملية التعليم، والثقافة، والاتصال والإعلام. فمثلاً، وبالتعاون مع المجموعة المواضيعية الخاصة بالتعليم، يقوم مكتب اليونسكو في رام الله بدعم وتعزيز الأنظمة التعليمية الجامعة والصديقة للطفل للتأكد من إمكانية الوصول العادلة للتعليم واستكمال التعليم النوعي لجميع الأطفال بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي؛ بالإضافة لزيادة توفّر خدمات "تطوير الطفولة المبكّرة" التي تمكّن الأمهات والآباء من تحسين نسبة التوازن بين عملهم وحياتهم. كما تساهم اليونسكو في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التأكد من تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين داخل عمل المؤسسات الفلسطينية باستخدام الآليات الوطنية المعزَّزة في مجال التخطيط، والرقابة، والتقييم، ووضع الموازنات، ورسم السياسات، وأيضاً بتمكين المرأة من المشاركة الفعّالة على المستوى الوطني والمحلي في صناعة القرارات وأعمال المناصرة والدفاع عن الحقوق. وفي مجال الثقافة، تدعم اليونسكو مشاركة النساء في نشاطات تطوير القدرات من أجل تنفيذ نشاطات الحفاظ على الثقافة وتطبيق اتفاقيات اليونسكو الثقافية. علاوة على ذلك، تعزّز المنظمة من وجود المرأة الصحفية داخل وسائل الإعلام.

وعلى وجه الخصوص، سيواصل مكتب اليونسكو في رام الله دعمه لـ"مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" في جهوده الموجَّهة لمساعدة السلطة الفلسطينية في تطبيقها الناجح للإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي.[٥٣] وهذه الإستراتيجية تسلّط الضوء على الحاجة للبحوث والدراسات المفيدة في صناعة السياسات؛ وخاصة فيما يتعلق بأسباب العنف ضد المرأة، بينما تشير الإستراتيجية للحاجة لبناء القدرات داخل الحكومة والمجتمع المدني لدعم تطبيق هذه الإستراتيجية. كما يشارك "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" في تطبيق "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" (٢٠١١-٢٠١٩)؛ إذ كان المركز أحد الشركاء المساهمين فيه. ومن أجل تلبية هذه الأدوار وبناء

التقطت الصورة من قبل: عبد الرحيم قوسيني، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

القدرات المرتبطة بالبحث والتوثيق، يوفر هذا المركز أيضاً حلقة وصل هامة بين وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

على الرغم من إنجازات "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" في مجال الأبحاث والتقارير حول وضع المساواة بين الجنسين في فلسطين، تظل المعرفة وإمكانية الوصول لهذه الأبحاث محدودة ومجزأة. إن المركز موجود في وضعية تتيح له أن يسد هذه الفجوة من خلال كونه مستودعًا للأبحاث والتقارير والبيانات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في فلسطين. هذا الأمر يدعو لأن يقوم المركز بإنتاج هذه الأمور بنفسه، إضافة لإنتاج أبحاث وتقارير وبيانات المؤسسات البحثية ومؤسسات المجتمع المدني. كما يمكّن ذلك من إمكانية الوصول المفتوحة لصنّاع السياسات والجمهور العام والقيام بتحديد الفجوات المعرفية الرئيسية المستمرة.

وسيواصل المركز أيضاً تطوير القدرات المرتبطة بالبحوث ذات الجودة العالية من أجل الدعم في صنع وتطبيق السياسات والسماح بتقييم أثر السياسات. ستركّز الجهود التدريبية على نحو متزايد على بناء المهارات البحثية من أجل تنفيذ الأبحاث التي تركز على السياسات بشكل محدد؛ والقيام بتدريب الأشخاص الذين سيكون لهم يد في اختيار والإشراف على المشاريع البحثية وتطبيق نتائج الأبحاث في مرحلة صنع السياسات. ويهدف "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" لأن يكون حجر الزاوية في مجال الأبحاث وبناء القدرات من خلال توفير حلقات الوصل بين وزارة شؤون المرأة، والوزارات الأخرى، والمؤسسات البحثية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني المنخرطة في تنفيذ الأبحاث والبرامج في سبيل تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن وجود شبكة أقوى يؤدي للزيادة في تبادل المعلومات والتحديد العقلاني والمفيد لأولويات البحث وتبادل النتائج. يقوم المركز أيضاً بتأسيس وتعزيز العلاقات والروابط الإقليمية من خلال التشبيك مع مؤسسات بحثية أخرى من أجل تبادل الخبرات والتجارب الفلسطينية مع البلدان الإقليمية والتعلّم من بحوث وسياسات الدول الأخرى.

بعد ظهور نتائج التقييم الخارجي لـ "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق"، وبالتشاور الوثيق مع وزارة شؤون المرأة والأطراف المعنية الأخرى، تعمل اليونسكو على توضيح الاتجاه الإستراتيجي لهذا المركز وإعادة تركيز وهيكلة أنشطته. في نهاية عام ٢٠١٤، يجب أن تتوفر للمركز القدرات المطلوبة للمساهمة المستدامة في صنع وتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين في فلسطين. إن الغاية من ذلك هي تعزيز "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" كمصدر فعال ومستدام في سبيل توفير المساعدة المستمرة لعمل وزارة شؤون المرأة والأطراف المعنية الأخرى ضمن إطار السياسات والبرامج المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. كما ستقوم الحكومة النرويجية بدعم هذه المرحلة الانتقالية التي تديرها اليونسكو بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة من أجل إنشاء هيكلية مستقلة مالياً وفكرياً. وسيتم تأسيس فريق فني مكوَّن من ممثلين من اليونسكو (مكتب رام الله والمقر الرئيسي)، ووزارة شؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والحكومة النرويجية لغرض المتابعة حول نشاطات هذا المركز.

تم تحديد النتائج المتوقَّعة الآتية والتدخلات المرتبطة بها من أجل دعم "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" (٢٠١٣-٢٠١٤؛ الشركاء: وزارة شؤون المرأة والحكومة النرويجية).

التقطت الصورة من قبل:عبد الرحيم قوسيني، حقوق الطبع والنشر:اليونسكو©

- تعزيز دور "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" كمركز رئيسي للتوثيق والأبحاث من أجل توفير البيانات لصنّاع السياسات من السلطة الفلسطينية العاملين في مجال المساواة بين الجنسين وأيضاً للأطراف المعنية الأخرى (المجتمع المدني، الامم المتحدة) في فلسطين.
  - إنشاء قاعدة بيانات ومكتبة الكترونية لتجميع جميع البيانات والبحوث المتوفرة حول موضوع المساواة بين الجنسين في فلسطين؛ والقيام بتدريب مجموعة أساسية مكوَّنة من أشخاص أكْفاء يقومون بعمل المتابعة.
  - مراجعة جميع التقارير والمنشورات البحثية الحالية من أجل توفير البحث الأكثر تقدماً وتطوراً في موضوع المساواة بين الجنسين في فلسطين، والقيام بتحديد الفجوات لغرض البحوثات المستقبلية.
  - القيام بنشر المواد الإخبارية المنتظَمة/ المستجدات للتفصيل الأكبر لأحدث الأبحاث والبيانات الصادرة عن المساواة بين الجنسين في فلسطين.
- تطوير وتعزيز القدرات المرتبطة بالبحث في موضوع المساواة بين الجنسين في فلسطين.
  - تدريب الباحثين من مختلف المنظمات العاملة في فلسطين على تنفيذ البحث الموجَّه نحو السياسات. وسيتم تدريب ٢٠ باحثًا لمستوى أعلى يمكِّنهم من أن يصبحوا مدرِّبين رئيسيين للباحثين المستقبليين.
  - تطوير دليل (كتيِّب) لتدريب الباحثين الراغبين بتنفيذ البحث الموجَّه نحو السياسات وعمل تحليلات السياسات.
  - تدريب أمناء المكتبات على استخدام برنامج "جرينستون" لبناء المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات والحفاظ عليها.
- تعزيز الدور التشبيكي لـ "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" في موضوع المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني والإقليمي.
  - تأسيس شبكة بحثية تتضمن الجهات الأكاديمية، وصنّاع السياسات ووحدات النوع الاجتماعي داخل الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني الأهلية والقاعدية من أجل دعم عملية تطوير ونشر الأبحاث الجديدة.
  - تحديد المراكز الإقليمية التي تقوم بالبحث والتوثيق في موضوع "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، والقيام بتأسيس وسائل وطرق للتشبيك وتبادل الممارسات الجيدة على مستوى الإقليم.
- ضمان استدامة "مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق" من خلال حشد الموارد الملائمة والرفع من قدرات إدارة البحث والتوثيق.
  - تنظيم مؤتمر إقليمي ودعم المشاركة الفلسطينية في مؤتمرات أخرى. إن الموضوعات المقتَرَحة مرتبطة بشكل مبدئي بالإستراتيجيات الفعالة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم المهارات القيادية للنساء.

اليونسكو ضمن "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" (UNDAF)

اليونسكو ضمن "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" (UNDAF)

مُنتَج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	مساهمة الوكالة لمُنتَج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	وضع التمويل	المبلغ (بالدولار الأمريكي)
النتيجة ١: بحلول عام ٢٠١٦، سيستفيد الفلسطينيون القاطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التمكين الاقتصادي الأقوى، وسبل العيش الأفضل، وإمكانية الوصول للعمل اللائق والأمن الغذائي.			
١,١ تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية في تطوير وتطبيق السياسات والخطط والتشريعات والخدمات بطريقة منصفة أكثر من أجل التكثيف من الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص.	تقوم اليونسكو بتنظيم التعاون الدولي من أجل توفير الخدمة لأطرافها المعنية لكي يتم بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في مختلف مجالات تخصصها. واستناداً إلى الخبرة الأخيرة المكتَسَبة من البرنامج المشترك المسمّى: (الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للثقافة والتطوير في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تواصل اليونسكو في نهجها الإستراتيجي نحو تعزيز الثقافة كمنبر للنمو الاقتصادي في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية- الاقتصادية. هذا النهج يعتمد على تعزيز القدرات التقنية المحلية في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وإدارته؛ وتعزيز وتحسين مسارات السياحة الثقافية بما في ذلك المواقع المرمَّمة من أجل الاستخدام العام أو كأماكن للسياحة الثقافية. إن التماشي مع الخطط الوطنية الفلسطينية والتعاون مع الوزارات المعنية يعتبران هامين لضمان التطوير المؤسساتي على المستوى الوطني.	الأموال المتوفرة	٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	
١,٣ تمكين القطاعات الإنتاجية الفلسطينية من تحسين نوعية وكمية وقيمة السلع والخدمات مع إمكانية الوصول المتعددة للأسواق.	تعاونت اليونسكو مع وزارة الثقافة لعدة سنوات في مجال المحافظة على التراث الثقافي الفلسطيني غير المادي وإنشاء "القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي الفلسطيني" ضمن إطار "اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي" لعام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٢، قامت وزارة الثقافة بإنشاء "وحدة التراث الثقافي غير المادي" من أجل مأسسة هذه الجهود والمحافظة عليها. كما تم إنشاء الهيكلية الأساسية وقاعدة البيانات لتشكّل الأساس للقائمة الوطنية. لكن بالرغم من ذلك، هناك حاجة للتطوير الإضافي في عملية بحث وفرز وأرشفة القائمة الوطنية من أجل تغذيتها في القائمة التي ستخدم فيما بعد كمرجع رئيسي للتراث الثقافي الفلسطيني غير المادي، مما سيمكّن الطلاب والباحثين والعلماء والجمهور (إلخ.) أن يستخدموا تلك المواد لإنتاج القصص، والكتب، والبحوث، والأفلام، إلخ.	الأموال المتوفرة	
		الأموال التي سيتم حشدها	٩٥٠٠٠٠ دولار أمريكي

النتيجة ٢: بحلول عام ٢٠١٦، سيستفيد الفلسطينيون القاطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الحوكمة الأكثر كفاية ومساءَلة ومشارَكة؛ والأمن والعدالة المعزَّزة؛ والحماية الأفضل لحقوق الإنسان.			
٢,٢ قيام المؤسسات الفلسطينية بتحسين القدرات المرتبطة بتوليد البيانات، والتحليل، واستخدام التخطيط وصياغة السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي والمستنِدة إلى الأدلة	إن النقص في البيانات والمؤشرات المرتبطة بالثقافة وانعدام الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بها أديا لأن يكون قطاع الثقافة من أقل القطاعات تنظيماً في فلسطين. وفي عام ٢٠١٢، عملت اليونسكو بالتعاون والتشارك مع وزارة الثقافة على تطوير المؤشرات الثقافية الفلسطينية التي تم تقديمها للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل البدء بتجميع هذه المؤشرات في عام ٢٠١٤. وتدعم اليونسكو مؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية بتجميع البيانات وتحليل البيانات المولَّدة للقيام بتغذيتها داخل الإستراتيجيات القطاعية والخطط الوطنية ذات الصلة.	الأموال المتوفرة	
		الأموال التي سيتم حشدها	٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
٢,٣ أن يتمكن الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من المناصرة والدفاع عن حقوقهم، وممارسة أدوار الرقابة العامة والمشاركة في صنع السياسات والقرارات.	يواجه الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية عدة مخاطر متباينة نتيجة لبيئة العمل المعقَّدة كثيراً في ظل الاحتلال الإسرائيلي المستمر؛ والاحتلال الإسرائيلي هو المصدر رقم ١ للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة بحق الصحفيين في الأراضي الفلسطينية. ستقوم اليونسكو بعقد عدة جلسات تدريبية كجزء من المناهج الجامعية المرتبطة بموضوع سلامة الصحفيين.	الأموال المتوفرة	٣٦٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	
٢,٤ تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية على عمل التشريعات، وضمان سيادة القانون وإمكانية الوصول للعدالة، وتوفير الأمن بالتماشي مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.	إن قبول فلسطين كدولة عضوة في اليونسكو قد مثّل فرصة هامة للمنظمة في تعزيز دعمها للقطاع الإعلامي الفلسطيني من خلال تسهيل وتيسير الاستخدام الفعال لمؤشرات تطوير وسائل الإعلام. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع، اشتركت اليونسكو مع "مركز تطوير الإعلام" التابع لجامعة بيرزيت – وهي مؤسسة ذات مسؤولية شاملة في تنسيق هذا المشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتشاور الوثيق مع اليونسكو. إن "مركز تطوير الإعلام" التابع لجامعة بيرزيت هو أحد مؤسسات جامعة بيرزيت المعنية بمجال التواصل مع المجتمع.	الأموال المتوفرة	٤٩٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	
٢,٥ تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية في تطبيق ودعم ورصد الالتزامات المرتبطة بالأدوات القانونية الدولية؛ بما في ذلك المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الثقافية التي تم تصديقها.	بعد قيام فلسطين بتصديق ست اتفاقيات لليونسكو وبروتوكولين ثقافيين في أواخر عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢، هناك حاجة لتعزيز قدرات ومعرفة الشركاء المحليين من أجل تلبية الالتزامات والواجبات الناتجة عن هذه الاتفاقيات. وستقوم مجموعة ورشات بناء القدرات (بما في ذلك التدريب أثناء العمل) بتوفير الأدوات والمهارات والمعدّات اللازمة التي ستستهدف المسؤولين الوزاريين المختارين في الفترة بين ٢٠١٤-٢٠١٦.	الأموال المتوفرة	
		الأموال التي سيتم حشدها	١٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

النتيجة ٣: بحلول عام ٢٠١٦، سيكون للأطفال والشباب الفلسطينيين القاطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إمكانية الوصول المُنصفة أكثر واستكمال تعليمهم النوعي في ظل بيئة تعليمية جامعة وصديقة للطفل.			
٣,١ تحسين البيئات التعليمية في المدارس الأساسية والثانوية لكي تصبح أكثر حماية وشمولية وصديقة للطفل.	تقديم الدعم للمكونات "اللينة" لرزمة التعليم للجميع الخاصة بالأمم المتحدة/ وزارة التعليم العالي من أجل دعم التعليم الجامع والصديق للطفل في ٤٧ + ٢٠ مدرسة تجريبية ضمن الرزمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة للتركيز على الاحتياجات التعليمية الخاصة.	الأموال المتوفرة	٦٣٠٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	٦٠٠٠٠ دولار أمريكي
٣,٣ أن تتوفر للأطفال والشباب، وخاصة المعرَّضين للإقصاء والتهميش، العدد الإضافي من الفرص التعليمية؛ بما في ذلك التعليم غير الرسمي والتعليم والتدريب المهني والتقني	١) برنامج دعم طلاب الجامعات الفلسطينية الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع من أجل تعزيز حقهم للتعلّم وتحسين إمكانية وصولهم للمواد والمرافق التعليمية؛ ٢) دعم رزمة التعليم للجميع للأمم المتحدة/ وزارة التعليم العالي: التركيز على برامج ما بعد المدرسة (برامج التقوية بعد انتهاء اليوم الدراسي) للطلاب والمدرِّسين في الـ ٤٧ + ٢٠ مدرسة تجريبية والمجتمعات المشمولة داخل الرزمة.	الأموال المتوفرة	٣٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	
٣,٤ أن يستطيع المعلمون ومزوِّدو خدمات التعليم أن يوفروا المستويات الأفضل من تخطيط وتوصيل ورصد التعليم النوعي لجميع الأشخاص	تقديم الدعم للمكونات "اللينة" لرزمة التعليم للجميع الخاصة بالأمم المتحدة/ وزارة التعليم العالي من أجل التعزيز من تعليم المعلمين لكي يستطيعوا ملاقاة الاحتياجات المتنوعة للأطفال؛ وخاصةً من خلال البرامج المحسَّنة لتعليم المعلمين (المدرِّسين) في أربع جامعات في قطاع غزة.	الأموال المتوفرة	
		الأموال التي سيتم حشدها	١٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
النتيجة ٦: بحلول عام ٢٠١٦، ستتمكن المؤسسات الفلسطينية من الإدارة والتنظيم الأكثر فاعلية للتطوير الحضري والموارد الطبيعية ٥٤ من أجل التأكد من التوفير العادل للبنية التحتية المستدامة وحماية التراث الثقافي.			
٦,٣ أن يحصل عدد أكبر من الفلسطينيين القاطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على إمكانية الوصول الأعلى من أجل استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والتراثية بطريقة منصِفة.	كما تعمل منظمة اليونسكو بشكل مشترَك مع أربعة أطراف أساسية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وهي: مركز رواق، ومركز حفظ التراث الثقافي، ولجنة إعمار الخليل وخطة إحياء البلدة القديمة في القدس؛ وتقوم المنظمة باستخدام "الحفاظ على التراث الثقافي" كمنبر للتطوير الاجتماعي- الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. تستهدف اليونسكو بشكل أساسي ترميم المباني والمناطق التاريخية في المراكز التاريخية المعدّة للاستخدام العام بينما تقوم ببناء القدرات المحلية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا الأمر يساهم في: ١) تعزيز المهارات والمعرفة المرتبطة بالحفاظ مع التركيز على الجيل الشاب من المهندسين المعماريين والعمال، ٢) دعم السياحة الثقافية، ٣) رفع مستوى توعية الجمهور حول قيم الحفاظ على التراث الثقافي، ٤) إدخال الجانب الاجتماعي- الاقتصادي في الحفاظ على التراث الثقافي من خلال خلق فرص عمل جديدة، ٥) تسهيل إمكانية الوصول للمرافق التي ستُستَخدَم للغايات العامة.	الأموال المتوفرة	٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
		الأموال التي سيتم حشدها	٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

٦,٤ التحسين الإضافي لقدرات المؤسسات الفلسطينية للتأكد من حماية البيئة ومواقع التراث الثقافي	بعد قبول فلسطين في اليونسكو وتصديقها لست اتفاقيات ثقافية وبروتوكولين عام ٢٠١١ و ٢٠١٢، عملت اليونسكو مع وزارة السياحة والآثار في التطوير الإضافي لقانون التراث الثقافي و"ميثاق المحافظة على التراث الثقافي في فلسطين" (المسمّى "ميثاق فلسطين") الذي تم تبنّيه في ٦ شباط ٢٠١٣. إن التعليم والتدريب ورفع مستوى التوعية حول الممتلكات الثقافية تُعتَبر بمثابة عوامل رئيسية لعملية المحافظة المعمولة من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.	الأموال المتوفرة	
		الأموال التي سيتم حشدها	٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي
مجموع الأموال المتوفرة:			**٨،٢١٥،٠٠٠ دولار أمريكي**
مجموع الأموال التي سيتم حشدها:			**٨،٨١٠،٠٠٠ دولار أمريكي**
المجموع بالدولار الأمريكي:			**١٧،٠٢٥،٠٠٠ دولار أمريكي**

الملاحظات

١ تتم الإشارة للأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه الوثيقة كما هو معرّف من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في عدد من القرارات التي تم تبنّيها بعد حرب عام ١٩٦٧ عندما قامت القوات المسلحة الإسرائيلية باحتلال الضفة الغربية – بما في ذلك القدس الشرقية – وقطاع غزة.

٢ تم الحصول على هذه البيانات من السجلات الوطنية الفلسطينية.

٣ هي مسؤولة عن التعليم العام والأنظمة الصحية بالإضافة للقوات الأمنية.

٤ مصدر هذه البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – بيانات السكان لمنتصف عام ٢٠١٢ وجميع البيانات الأخرى من عام ٢٠١١. كما يتم إظهار البيانات المصنَّفة حسب النوع الاجتماعي عندما تكون متوفرة.

٥ انظر: نيكولاي، سوزان (٢٠٠٧)، الأسس المجزأة المتبعثرة: التعليم والأزمة الحادة في الأراضي الفلسطيني المحتلة، اليونسكو- معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي/ مؤسسة سيفذا تشيلدرن (إنقاذ الطفولة). نذكر بعض المصادر باللغة الإنجليزية؛

Nicolai, Susan (2007), Fragmented Foundations. Education and chronic crisis in the occupied Palestinian territory, UNESCO-IIEP/Save the Children

٦ البيانات متَّخذة من تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع (٢٠١٢).

.Data from UNESCO (2012).Education for All Global Monitoring Report

٧ انظر: هيل-لارسن، بيتر وميلكيور، أنجيلا (٢٠١٢)، الحق للتعليم: استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان للمناصرة والدفاع عن حق التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليونسكو.

Hyll-Larsen, Peter and Melchiorre, Angela (2012), Entitled to Education. Using international human rights .law to advocate for the right to education in the occupied Palestinian territory, UNESCO

٨ "مستوى التوفر" يعني أن تكون الموازنة والموارد الإنسانية والمادية كافية وملائِمة لضمان تحقيق التعليم للجميع. هيل-لارسن وميلكيور، المصدر السابق، ص.٢١

٩ وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٢)، الكتاب السنوي للإحصاء التعليمي ٢٠١٢/٢٠١١.

١٠ العدد الإجمالي يغطي جميع المدارس المرخَّصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي وهذا لا يَحْسِب جميع المدارس الموجودة في القدس الشرقية؛ إذن غير مشمولة هنا مدارس القدس الشرقية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية "أورشليم القدس".

١١ وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٢)، الكتاب السنوي للإحصاء التعليمي ٢٠١٢/٢٠١١

١٢ المرجع نفسه

١٣ المرجع نفسه

١٤ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي؛ تم احتساب "صافي نسب الالتحاق" باستخدام التوقعات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٩ وأرقام الالتحاق للأعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ (للأطفال من السن المدرسية الرسمية المحدَّدة).

١٥ هي المدارس التي تموِّلها وتشرف عليها "الإدارة التعليمية لأورشليم القدس" (وهي هيئة مشترَكة بين بلدية أورشليم القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية). انظر؛ اليونسكو واليونيسيف (٢٠١٣)، الجودة والإنصاف التعليمي في القدس الشرقية.

١٦ هي المدارس التي أُسِّست في الأعوام ١٩٦٨-١٩٦٩ من قبل "جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" رداً على المحاولات الإسرائيلية لفرض مناهج جديدة على المدارس الفلسطينية، وهذه المدارس تم دمجها فيما بعد داخل وزارة الأوقاف الأردنية. وعندما تسلمت السلطة الفلسطينية السيطرة على القطاع التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤، أصبحت هذه المدارس تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية – وهي تقوم بإدارة هذه المدارس من خلال مديرية التربية والتعليم. وبالرغم من أن مديرية التربية التعليم ليس لديها أي وظيفة إشرافية على أي مزوِّد تعليمي آخر، إلا أنها تتأكد من صحة امتحانات التوجيهي (وهي الشهادة النهائية للمرحلة المدرسية الفلسطينية وتعطى في الصف الثاني عشر) لجميع أطفال المدارس المستقبِلين لخدمات جميع المزوِّدين التعليميين. المصدر السابق.

١٧ إن مدارس سخنين هي نوع خاص من المدارس "غير الرسمية المعتَرَف بها"؛ ومُعتَرَف بها وممولَة من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ومدارة من قبل إدارة مركزية في سخنين. فقد تم تأسيس هذه المدارس في القدس الشرقية استجابة لندرة المصادر ويُنظَر إليها على أنها مدارس ذات طابع ربحي. المصدر السابق.

١٨ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١١. منذ ذلك الوقت، زادت بلدية "أورشليم القدس" هذا الرقم إلى ١١٠٠. المصدر السابق.
.EFA Global Monitoring Report 2011

١٩ الفريق القُطري للأمم المتحدة (٢٠١٢)، غزة في ٢٠٢٠ – مكان صالح للعيش؟
United Nations Country Team (2012), Gaza in 2020 – A Liveable place?

٢٠ ٢٦,٤ بالمئة من المدرِّسين الذكور في الخدمة و ٣٣,٧ بالمئة من المدرِّسات الإناث في الخدمة قد حصلوا على مؤهلات علمية وفقاً لمعايير "إستراتيجية تدريب وتأهيل المعلمين"؛ وتم الحصول على هذه البيانات الخاصة بالمدرِّسين من وزارة التربية والتعليم. مارس (آذار) ٢٠١٣. نظام الرقابة والتقييم للخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم ٢٠٠٨-٢٠١٢. التقرير السنوي ٢٠١٢.

٢١ قدرة الوصول تعني أنه يجب على النظام التعليمي ألا يميّز على أي أساس أو خلفية وأنه يجب تبني الخطوات الإيجابية للوصول للأشخاص الأكثر تهميشاً. ويشمل ذلك قدرة الوصول المادية والاقتصادية. هيل-لارسن وميلكيور، المصدر السابق، ص.٢١.

٢٢ وزارة التربية والتعليم. إطار السياسات المرتبطة بالطفولة المبكّرة (مسودة).

٢٣ استناداً إلى المعلومات المستقاة من السيد عمر عنبر، مدير التربية والتعليم العام داخل وزارة التربية والتعليم العالي، وفقاً لما تم اقتباسه من تحليل الاحتياجات في رزمة التعليم للجميع للأمم المتحدة/ وزارة التربية والتعليم العالي.

٢٤ وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، التقرير السنوي ٢٠١٢

٢٥ المرجع نفسه

٢٦ عنقود الحماية والتعليم (٢٠١١)، قضايا الحماية التي تؤثر في قدرة الوصول للتعليم في الضفة الغربية.
Protection and Education Cluster (2011). Protection issues affecting access to education in the West Bank

٢٧ اليونيسيف (٢٠١٢)، ورقة الحقائق المسماة "حقي للتعلم".
UNICEF (2012).My Right to Education Fact Sheet.

٢٨ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي؛ تم احتساب مؤشر "الأطفال المتسربين من المدرسة" باستخدام توقعات السكان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٩ وأرقام الالتحاق من وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٢٩ تتطلب درجة المقبولية أن يكون المحتوى التعليمي وأساليب التدريس ذات صلة وثيقة، وملائَمة ثقافية وجودة ونوعية. ويشير هذا الأمر لتوفير التعليم ذي الجودة العالية بأسلوب جامع وصديق للطفل. كما يتعلق ذلك بوجوب الانصياع للحقوق الإنسانية لجميع أطراف النظام التعليمي. هيل-لارسن وميلكيور، المصدر السابق، ص. ٢١.

٣٠ وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، التقرير السنوي لعام ٢٠١٢.

٣١ وهي: نسبة ٥٩ بالمئة لمادة اللغة العربية (مقابل الـ ٧٠٪ المستهدَفة)؛ ٣٣ بالمئة للرياضيات (مقابل ٥٥٪ المستهدَفة)؛ و ٤٧٪ لمادة العلوم (مقابل الـ ٥٥٪ المستهدَفة). كما تم وضع الأرقام المستهدَفة لـ ٢٠١٣-٢٠١٤. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، التقرير السنوي ٢٠١٢.

٣٢ انظر: اليونسكو واليونيسيف (٢٠١٣)، الجودة والإنصاف التعليمي في القدس الشرقية.
UNESCO and UNICEF (2013). Quality and Equity in Education in East Jerusalem

٣٣ الأطفال والنزاع المسلّح (CAAC) (٢٠١١)، التقرير السنوي ٢٠١١.
CAAC (2011).Annual Report 2011.

٣٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١)، بيان صحفي؛ النتائج الرئيسية للمسح المرتبط بالعنف في المجتمع الفلسطيني.

٣٥ قدرة التكيف تعني وجوب مرونة التعليم من أجل الاستجابة لاحتياجات وقدرات الطالب/ة، ومراعاة المصالح الفضلى للطفل والتكيف مع الحالات المختلفة والمجتمعات المتغيرة. هيل-لارسن وميلكيور، المصدر السابق، ص.٢٢.

٣٦ المصدر من أجل الاحتساب: توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بأرقام الالتحاق، وبيانات الالتحاق الخاصة بوزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٣٧ شهادة إنهاء المرحلة المدرسية الفلسطينية في الصف الثاني عشر.

٣٨ تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١)، أداء الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٠؛ وزارة السياحة والآثار واليونسكو (٢٠٠٩)، قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين؛ الموقع الإلكتروني:
www.bethlehem-whs.pna.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=50&Itemid=59

٤٠ انظر؛
http://en.rsf.org/press-freedom-index-2013,1054.html

٤١ انظر؛
http://www.irex.org/system/files/MSIMENA08_Palestinian_Terr.pdf

٤٢ انظر؛ "إدارة (قسم) الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٠)، نساء العالم والتوجهات والإحصائيات.

٤٣ المرجع نفسه

٤٤ النساء والرجال في فلسطين: قضايا وإحصائيات، ٢٠١١.
Women and Men in Palestine: Issues and Statistics. 2011.

٤٥ انظر؛ التحليل الشامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نوفمبر ٢٠١٢، ص.١١.
UNDAF Comprehensive Analysis. November 2012, p.11

٤٦ انظر؛ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي: دعم المساواة والإنصاف بين الجنسين (٢٠١١-٢٠١٣)، ص.٢٠.

٤٧ المصدر السابق، ص. ١٥.

٤٨ تم تأليفه من قبل جانيت م. باورز. (Janet M. Powers)

٤٩ في مايو من عام ٢٠١١، تم إعطاء "خطة حماية المشاهد الطبيعية في منطقة بتّير" جائزة ميلينا ميركوري الدولية في مجال حماية وإدارة المشاهد الطبيعية الثقافية.

٥٠ يقدم الملحق ١ عرضاً خاصاً حول مساهمات اليونسكو في "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية".

٥١ سيتم قريباً تطوير "خطة إستراتيجية جديدة لتطوير التعليم" بعد القيام بنشر هذه الوثيقة للبرامج القُطرية لليونسكو، لكن من المتوقع ألا تضيف هذه الخطة الإستراتيجية التغييرات الكبيرة على الأولويات؛ وبناءً عليها، يمكن تعديل هذه الوثيقة للبرامج القُطرية لليونسكو كما يجب.

٥٢ تتضمن الأولويات التعليمية العالمية لليونسكو تعزيز قدرة استجابة الدول العضوة لمخاطر الكوارث والقيام بدمج "الحَد من مخاطر الكوارث" داخل سياساتهم القطاعية؛ بالإضافة للتركيز على السياسات والتخطيط التعليمي في حالات الطوارئ والضعف.

٥٣ كما تمت الإشارة في جزئية "تحليل الوضع"، يتم حالياً تطوير إستراتيجية عبر قطاعية جديدة من قبل وزارة شؤون المرأة.

٥٤ تتضمن الموارد الطبيعية الأرض والماء والهواء.

United Nations
Educational Scientific, and
Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في رام الله
٥٣ شارع الكلية الأهلية
صندوق بريد: ٤٥١٢، رام الله
هاتف: +٢٩٥٩٧٤٠ ٢ ٩٧٢
فاكس: +٢٩٥٩٧٤١ ٢ ٩٧٢

البريد الإلكتروني: ramallah@unesco.org
الموقع الإلكتروني: www.unesco.org/ramallah

صورة الغلاف: عيد الفطر في جنين، التقطت الصورة من قبل: رياض حمد، حقوق الطبع والنشر: اليونسكو©

تصميم وطباعة: شركة ديل للدعاية والإعلان وإدارة الحدث